أعلام المسلمين
٨٤

الإمام الترمذي

الحافظ الناقد، فقيه السلف، وجامع السنن

تأليف
إياد خالد الطبّاع

دار القلم
دمشق

أعلام المسلمين

٨٤

الإمام الترمذي

الحافظ الناقد، فقيه السلف، وجامع السنن

تأليف

إياد خالد الطبّاع

دار القلم

دمشق

الإمام الترمذي

الحافظ الناقد، فقيه السلف، وجامع السنن

الطبعة الأولى
١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م

تُطلب جميع كتبنا من :
دار القلم - دمشق : ص.ب : ٤٥٢٣ - ت : ٢٢٢٩١٧٧
الدار الشامية - بيروت - ت : ٦٥٣٦٥٥ / ٦٥٣٦٦٦
ص.ب : ٦٥٠١ / ١١٣

توزع جميع كتبنا في السعودية عن طريق
دار البشير - جدة : ٢١٤٦١ - ص.ب : ٢٨٩٥
ت : ٦٦٠٨٩٠٤ / ٦٦٥٧٦٢١

هَـٰذَاالرَّجُـلُ

● أبو عيسى : ثقة، متَّفَقٌ عليه، مشهورٌ بالأمانة والعلم.

أبو يعلى الخليلي

● إمامُ عصرِه بلامدافعة، أحدُ الأئمة الذين يُقتدى بهم في الحديث، صنّف كتابَ (الجامع) و(التواريخ) و(العلل) تصنيفَ رجلٍ عالمٍ مُتقِن، وكان يُضرب به المثل في الحفظ والضبط.

السمعاني

● كان إماماً حافظاً له تصانيف حسنة منها (الجامع الكبير) في الحديث.

ابن الأثير

● مات محمد بن إسماعيل البخاريّ ولم يخلّف بخراسان مثل أبي عيسى في العلم والورع، بكى حتى عمي، وبقي ضريراً سنين.

عمر بن علك

● كَتَبَ عن أبي عيسى إمامُ أهل الصَّنعة محمد بن إسماعيل البخاريّ، وحسبُه بذلك فخراً.

الحافظ تقيّ الدين الإسعرديّ

● وللترمذيّ في فنون الصناعة الحديثية ما لم يشاركه غيره.

أبو جعفر بن الزبير

● أحدُ الأئمة الحفّاظ المبرّزين، ومَن نفع الله به المسلمين.

الحافظ المِزِّيّ

● كان مبرزاً على الأقران، آيةً في الحفظ والإتقان.

ابن العماد

● الإمام الحجة الأوحد، الثقة الحافظ المتقن.

ملا علي القاري

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

المُقَدِّمَة

الحمدُ لله الذي خلق السماوات والأرض، وجعل الظلمات والنور، ثم الذين كفروا بربِّهم يَعْدِلون. والحمدُ لله الذي لا يُؤَدَّى شُكرُ نعمةٍ مِن نِعمِه إلا بنعمةٍ منه، تُوجِبُ على مُؤَدِّي ماضي نعمه بأدائها: نِعمةً حادثةً يجبُ عليه شُكرُه بها.

ولا يبلُغ الواصفون كُنهَ عظمته الذي هو كما وصف نفسه، وفوق ما يصفُه به خَلْقُه.

أحمدُه حمداً كما ينبغي لكرمِ وجهه وعِزِّ جلاله، وأستعينُه استعانةَ مَن لا حَوْل له ولا قوة إلا به، وأستهديه بِهُدَاهُ، الذي لا يَضِلُّ مَنْ أنعم به عليه؛ وأستغفرُه لما أزلفتُ وأَخَّرْتُ: استغفارَ مَن يُقِرُّ بعبوديَّته، ويعلمُ أنّه لا يغفرُ ذنبَه ولا يُنجيه منه إلا هو.

وأشهد أن لا إلـه إلا الله وحدَه لا شريك له، وأنَّ محمداً عبدُه ورسولُه[1].

---

(١) من تقديم الإمام الشافعي لكتابه (الرسالة)، ص٧ ـ ٨.

أما بعد :

فإنَّ دراسةَ الإمام الترمذي قد تبدو أمراً هيِّناً في أوّل وَهْلَة ؛ تقتصِرُ على الرجوع إلى كتب التراجم ونحوها لنقل أخباره وما يتعلّق بها . غير أنّ سبرَ أغوار هذا الرجل العظيم أعطى أبعاداً أوسع، وآفاقاً أرحبَ للاطلاع على شخصيته الفذة ، التي تجلَّتْ في كُتُبِه التي وصلتْ إلينا .

بزغ نورُ الإمام الترمذيّ متمثّلاً بعلمه وزُهدِه في أقصى المشرق الإسلاميّ وقتئذٍ في مدينة (ترْمِذَ) من بلاد ما وراء النهر (جيحون)، القريبة من (سمرقند) و(بُخارى)، وهي تقع جنوبيِّ (أوزبكستان) قرب الحدود الأفغانيّة الشماليّة .

ورحل الإمامُ الترمذيُّ إلى بلاد خُراسان والعراق والحجاز طلباً للعلم، وسماع الحديث خاصة، وهي سُنَّةُ علماء الحديث؛ يقطعون الفيافي والبراري للحديث الواحد، والسماع من الشيوخ : طَلَباً لعلُوِّ سندٍ، أو تحصيل أسانيدَ وأحاديثَ لم يسمعوها ؛ وفي الوقت نفسِه يأخذ المُسنِدُون عنهم ما ليسَ عندهم ؛ لذلك فقد سجَّل لنا التاريخُ الإسلاميُّ صورةً مشرقةً سَبَّاقةً متفرِّدةً من التبادل العلمي والثقافي على أيدي علماء الحديث[1] .

---

(١) انظر كتابَ (الرحلة في طلب الحديث) للخطيب البغداديّ ؛ و(التبادل الثقافيّ بين بلاد الشام وبلاد فارس) للأستاذ رياض عبد الحميد مراد .

وكان علمُ أهل المشرق الإسلاميّ وأقوالهم يجد آذاناً صاغيةً في المغرب الإسلاميّ؛ وهذا ما وجدتُه في أمثلة كثيرة في حضارتنا، آمل أن تكون موضعَ دراسة في المستقبل، وفي موضوعنا؛ فإنّ ذلك الكتاب الذي أُلِّف في ترْمِذَ ـ أقصى المشرق الإسلاميّ ـ، تَمَّ وضعُ أوّلِ شرحٍ له على التحقيق في مدينة (إشبيلية) من بلاد الأندلس، على يد الإمام القاضي أبي بكر محمد بن عبد الله، المعروف بابن العربيّ، المتوفّى سنة (٥٤٣هـ)، وذلك في كتابه (عارضة الأحوذيّ).

رحل الترمذيّ إلى بُخارى: المدينة القريبة من بلدته، والتقى هناك شيخَ أهلِ الصَّنْعة، أميرَ المؤمنين في الحديث، الإمامَ البخاريَّ رحمه الله تعالى؛ فتأثرَّ به كثيراً، وتفقّه بالحديث وعِلَلِهِ عليه، غير أنّ هذا لم يمنعِ البخاريَّ من الاستفادة من تلميذِه؛ فالقومُ أئمة أعلام، يُنزِلون الناسَ منازِلَهم، ويعرفون لأهلِ العلم وطَلَبتِهِ أقدارَهم، فروى عنه البخاريّ، ولاحظ أدبَ الترمذيّ الجمّ، حتى قال له البخاريّ: «ما انتفعتُ بك أكثر مما انتَفعتَ بي»[(١)]. وعُرِف عن الترمذيّ الصلاحُ والتقوى حتى كان رجلاً بَكّاءً، بكى حتى عمي، رحمه الله.

وأما كتابُه (الجامع) فقد توالت العنايةُ به لما عرفَ الناسُ عنه فضله؛ فَعَمِلَ الطُّوسيُّ (المتوفى سنة ٣١٢هـ) أي بعد وفاة الترمذيّ بنحو

---

(١) انظر الفصل الثاني من هذا الكتاب: فقرة مناقب الترمذي وثناء الأئمة عليه، ص٤٩.

ثلاثين عاماً (مستخرجاً).

ويَحسُنُ بنا أن نشيرَ إلى جُهودِ علماء الهند والباكستان، في العناية بهذا الكتاب؛ إذ صنَّفوا عليه نحو عشرين شرحاً بالعربية والأُردية والفارسية[1].

كما قام الأستاذ الدكتور نور الدين عتر حفظه الله في كتابه (الإمام الترمذيّ والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين) بدراسة قيِّمة عن (جامع الترمذيّ) والصناعة الحديثية فيه، استفدنا منها في مواضع عديدة، ولاسيّما إذا أشفعنا ذلك بتحقيقه للكتاب القيِّم (شرحِ علل الترمذيّ) الصغير، لابن رجب الحنبليّ[2]، الذي أجادَ فيه مؤلِّفه وأفاد، عليه رحمةُ الله.

وإذا كانت بأيدينا اليوم مصادر ومراجع متوافرة في الحديث وعلومه والرجال والطبقات والتاريخ أكثر مما مضى؛ فإنَّ ذلك أمرٌ يُساعِدُنا على البدء بمرحلة جديدة من دراسة حياة الترمذيّ، وإلقاء الضوء عليها، التي تضيقُ هذه الصفحات عن الإحاطة بها؛ وهي:

١ ـ إنّي أكاد أجزِمُ أنّه حتى تاريخِ كتابةِ هذه السطور لا توجد نسخة

---

(١) انظر الفصل السابع من هذا الكتاب: فقرة شروح جامع الترمذيّ، ص١٤٣.

(٢) للإمام الترمذيّ كتابان: العلل الصغير، وهو في آخر (جامعه)؛ و(العلل الكبير)، انظر الفصل السابع من هذا الكتاب، ص١٥٥ و١٥٧.

متقنة مطبوعة لجامع الترمذيّ، لاسيّما اختلاف النسخ المتوافرة في الحكم على الحديث[1]؛ ذلك أنّ بعضَ الأحاديث التي درجَ على استعمالها الترمذيُّ في كتابه لا يمكن معرفة مراده منها إلا بالاستقراء التامّ لجامعه من نسخة متقنة[2].

٢ ـ درج المؤرّخون والمحدِّثون على التصنيف في تاريخ المدن، ولا نعلم أنّه صُنِّف في تاريخ ترمذ وأعلامها كتابٌ مفرَدٌ، ونرجو أن يوفّقنا الله للتأليف في ذلك في فرصة قريبة.

٣ ـ يُعَدُّ الترمذيُّ من أوائل المدوِّنين في فنّ العلل، الذي أخذ جُلَّه عن الإمام البخاريّ، ثم عن أبي زُرعة الرازيّ والدّارميّ.

والكلام على أثر الترمذيّ في هذا العلم يحتاجُ إلى دراسة مستقلة، لاسيّما بعد توافر كتابيه في العلل ـ الصغير والكبير ـ بين أيدينا، وكُتب العلل الأخرى، مما يجعلُ هذا الموضوع ثرّاً للبحث، فيه مقارنةٌ مع غيره، والبحث في موارده، وإبراز جهود الترمذيّ في هذا الفن الخطير.

لقد أظهر الإمام الترمذيُّ عبقريةً فذَّةً في تصنيف كتابه (الجامع)، حتى عدّه بعضُ العلماء أفيدَ من كتابي البخاريّ ومسلم[3]، وقال العلامة

---

(١) وقد عالجتُ هذا الموضوع في الفصل السابع من هذا الكتاب، ص١٣٠.
(٢) انظر الفصل العاشر من هذا الكتاب، ص٢٧١.
(٣) انظر الفصل الثاني: فقرة مناقب الترمذي وثناء الأئمة عليه، وما قدّمناه في هذا الكتاب (هذا الرجل).

أبو الحسن النَّدْوِيّ: «وكان مِنْ أوّل مَن طَرق موضوعَ ما يسميه الناسُ اليومَ بالفقه المقارن»[1]، كما عدَّ القاضي أبو بكر ابن العربيّ، وابن رُشيد السَّبْتيّ، وابن سيِّد الناس، نحواً من ثلاثين علماً اشتمل عليه هذا الكتاب[2].

أخيراً، فإنَّ هذا الكتاب إسهامٌ في دراسة الإمام الترمذيّ وآثارِه ومنهجِه، لعلّ الباحثَ يتلمّس فيها أثارةً من علم، نفع الله به، وتقبّله مني، وسدَّد على نهج الصواب خطايَ، وجنَّبني الزَّلل والخلل، وعلى الله حُسن الاتكال، وصلى الله على سيِّدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلَّم.

دمشق: سفح قاسيون
في ٢٨ ذي الحجة ١٤٢١هـ

إياد خالد الطّبّاع

(١) نظرات في الحديث، ص١٥٧؛ وانظر عبارته كاملةً في الفصل الخامس من هذا الكتاب، ص٨٩.
(٢) انظر تفصيل ذلك في أول الفصل التاسع من هذا الكتاب، ص٢٢٥.

الفَصْلُ ٱلأَوَّلُ
عَصْرُ التِّرمِذِيِّ

- خلفاء عصره
- الحديث وعُلومُه في عصره
- العلوم والمعارف

الفَصْلُ ٱلأَوَّلُ

عَصْرُ التِّرمِذِيِّ

عاش الإمام الترمذي رحمه الله في القرن الثالث الهجري، في عصر الدولة العباسية؛ وقد شهدت فترة حياته (٢١٠ ـ ٢٧٩هـ) تسعةَ خلفاء، وهم: المأمون، ثم المعتصم بالله، ثم الواثق بالله، ثم المتوكل على الله، ثم المنتصر بالله، ثم المستعين بالله، ثم المعتز بالله، ثم المهتدي بالله، ثم المعتمد على الله. وقد شهدت فترةُ حياته كثيراً من الأحداث السياسية والفتن الدينية. كما ازدهرت هذه الفترة علمياً وثقافياً؛ فكثر فيها الفقهاء، والمحدّثون، والمصنّفون، وعلماء الكلام.

خلفاء عصره:

١ ـ **المأمون**: هو أبو العباس، عبد الله بن هارون الرشيد بن محمد المهدي بن أبي جعفر المنصور، وُلد سنة (١٧٠هـ)، وسمع الحديث، وقرأ الأدب، وتفقّه، وبرع في الفقه والعربية وأيام الناس، ولما كبر عني بالفلسفة وعلوم الأوائل، ومهر فيها؛ فَجَرَّه ذلك إلى القول بخلق القرآن.

كان أفضل رجال بني العباس حزماً، وعزماً، وحلماً، وعلماً،

ورأياً، ودهاء، وهيبة، وشجاعة، وسؤدداً، وسماحة، وله محاسن، وسيرة طويلة، لولا ما أتاه من محنة الناس في القول بخلق القرآن، ولم يلِ الخلافةَ من بني العباس أعلمَ منه، وكان فصيحاً مفوّهاً.

وليَ الخلافة بعد خلع أخيه الأمين، فتمّمَ ما بدأ به جدُّه المنصور من ترجمة كتب العلم والفلسفة. وأتحفَ ملوك الروم بالهدايا، سائلاً أن يصلوه بما لديهم من كتب الفلاسفة، فبعثوا إليه بعدد كبير من كتب أفلاطون وأرسطاطاليس، وأبقراط وجالينوس، وإقليدس وبطليموس وغيرهم، فاختار لها مهرة التراجمة، فترجمت، وحضَّ الناس على قراءتها، فقامت دولة الحكمة في أيامه.

تمرّض المأمون، ومات ودفن في طَرَسُوس سنة (٢١٨هـ)[١].

٢ ـ **المعتصم بالله**: هو أبو إسحاق، محمد بن هارون الرشيد، وهو أولُ من أضاف اسم الله تعالى إلى اسمه من الخلفاء، وُلد سنة ثمانين ومئة، كما يقول الذهبي، وقال الصُّولي: في شعبان سنة ثمان وسبعين، وذكر الزركلي أن مولده كان سنة (١٧٩هـ)، كان ذا شجاعة، وقوّة، وهمّة، وكان عرياً من العلم. كان يكتب ويقرأ قراءة ضعيفة.

قال الذهبي: كان المعتصمُ من أعظم الخلفاء وأهيبهم، لولا

---

(١) انظر سيرته وأخباره في (تاريخ الخلفاء) للسيوطي، ص٢٨٤ ـ ٣٠٩؛ والأعلام للزركلي: ٤/ ١٤٢.

ماشان سؤدده بامتحان العلماء بخلق القرآن.

بويع له بالخلافة بعد المأمون، في شهر رجب سنة ثمان عشرة ومئتين، فسلك ما كان المأمون عليه، وختم به عُمره مِن امتحان الناس بخلق القرآن، فكتبَ إلى البلاد بذلك، وأمر المعلّمين أن يعلّموا الصبيان ذلك، وقاسى الناسُ منه مشقة في ذلك، وقتل عليه خلقاً من العلماء، وضربَ الإمامَ أحمدَ بن حنبل، وكان ضربُه في سنة عشرين ومئتين.

وفي سنة (٢٢٣هـ) غزا المعتصم الروم، فأنكاهم نكاية عظيمة لم يُسمَعْ بمثلها لخليفةٍ، وشتَّتَ جُموعهم، وخرَّب ديارهم، وفتح (عَمُّورية) بالسيفِ، وكان لما تجهز لغزوها حكم المنجّمون أنَّ ذلك الوقت طالعُ نحسٍ، وأنه يُكْسَرُ، فكان من نصرِه وظفره ما لم يخفَ، فقال في ذلك أبو تمام قصيدته المشهورة، ومطلعها:

السَّيْفُ أصدقُ أنباءً مِن الكتبِ
في حَدِّه الحَدُّ بين الجِدِّ واللَّعِبِ
بيْضُ الصَّفائحِ لا سُودُ الصحائِفِ في
مُتُونِهنّ جَلاءُ الشَّكِ والرِّيَبِ
والعلمُ في شُهُبِ الأرْمَاحِ لامعةً
بَيْنَ الخَميسَيْن، لا في السَّبعةِ الشُّهُبِ
أين الروايةُ؟ أَمْ أينَ النجومُ؟ وما
صاغوه من زُخْرُفٍ فيها ومِن كَذِبِ

تخـــرّصـــاً وأحـــاديثـــاً مُلَفَّقَـــةً
ليســت بِعُجْــمٍ إذا عُــدَّتْ ولا عُــرُبِ

مات المعتصمُ يوم الخميس لإحدى عشرة ليلة بقيت من ربيع الأول سنة (٢٢٧هـ)[١].

٣ ـ **الواثق بالله**: هو هارون بن محمد (المعتصم بالله) بن هارون الرشيد، أبو جعفر، وقيل أبو القاسم، وُلد لعشرٍ بقين من شعبان سنة (١٩٦هـ)، وولي الخلافة بعهدٍ من أبيه، وبُويع له في تاسع عشر من شهر ربيع الأول سنة سبع وعشرين ومئتين، امتحن الناسَ في خلق القرآن، وسجنَ جماعةً، وقتلَ في ذلك أحمد بن نصر الخزاعي[٢].

قال الصُّولي: كان الواثقُ يُسمّى المأمون الأصغر، لأدبه وفضله، وكان المأمونُ يعظّمه ويقدّمه على ولده.

وكان الواثق أعلمَ الناس بكلّ شيء، وكان شاعراً، وكان أعلمَ الخلفاء بالغناء، وله أصواتٌ وألحانٌ عملها نحو مئة صوت، وكان حاذقاً بضرب العود، راوية للأشعار والأخبار.

---

(١) تاريخ الخلفاء، ص٣٠٩ ـ ٣١٥؛ والأعلام: ٧/ ١٢٧.

(٢) هو الإمام الشهيد، أحد عظماء المسلمين الثابتين على عقيدتهم، ضَرَبَ بتضحيته المثلَ الأعلى في البذل والعطاء، وترجمته وأخباره، استوعبتها معظمُ الكتب التي تناولت المحنة، وفصَّل فيها المؤرِّخون؛ انظُر تهذيب الكمال: ١/ ٥٠٥ وما بعدها.

ومن أخباره، ما أسنده الصُّولي عن جعفر بن الرشيد قال: كُنّا بين يدي الواثق وقد اصطبح، فناوله خادمُه مهج وَرْداً ونَرْجِساً، فأنشد في ذلك بعد يوم لنفسه:

حيّاك بالنَّرْجِسِ والوَرْدِ ... معتدلُ القامَةِ والقَدّ
فألهبتْ عيناه نارَ الهوى ... وزادَ في اللوعةِ والوَجْدِ
أمّلتُ بالمُلْك له قربَه ... فصار مُلْكي سببَ البُعْدِ
ورنَّحَتْهُ سكراتُ الهوى ... فمال بالوصل إلى الصَّدِّ
إن سُئِلَ البَذْلَ ثنى عِطْفَهُ ... وأسبلَ الدمعَ على الخَدِّ
غُرَّ بما تجنيه ألحاظُه ... لا يَعْرِفُ الإنجاز للوَعْدِ
مولى تشكّى الظلمَ من عبده ... فأنصفوا المَوْلَى مِنَ العَبْدِ

قال: فأجمعوا أنه ليسَ لأحدٍ من الخلفاء مثل هذه الأبيات.

توفي سنة (٢٣٢هـ)[١].

٤ ـ **المتوكّل على الله**: هو أبو الفضل جعفر بن محمد (المعتصم بالله) بن هارون الرشيد ولد سنة خمس، وقيل سبع ومئتين[٢]، وقيّده الزركليّ سنة (٢٠٦)[٣].

---

(١) تاريخ الخلفاء، ص٣١٥ ـ ٣٢٠؛ والأعلام: ٨/ ٦٢.
(٢) تاريخ الخلفاء، ص٣٢٠.
(٣) الأعلام: ٢/ ١٢٧.

بويع له في ذي الحجة سنة (٢٣٢هـ) بعد الواثق، فأظهر الميل إلى السُّنَّة، ونصر أهلها، ورفع المحنة، وكتب بذلك إلى الآفاق، وذلك في سنة (٢٣٤هـ)، واستقدم المحدّثين إلى سامراء، وأجزل عطاياهم وأكرمهم، وأمرهم بأن يحدِّثوا بأحاديث الصفات والرؤية، وجلس أبو بكر ابن أبي شيبة في جامع الرصافة، فاجتمع إليه نحو من ثلاثين ألف نفس، وتوفّر دعاء الخلق للمتوكل، وبالغوا في الثناء عليه والتعظيم له، حتى قال قائلهم: الخلفاء ثلاثة: أبو بكر الصديق رضي الله عنه في قتل أهل الردة، وعمر بن عبد العزيز في ردّ المظالم، والمتوكل في إحياء السنة وإماتة التجهّم.

نقل مقر الخلافة من بغداد إلى دمشق، فأقام بهذه شهرين، فلم يطب له مناخها، فعاد وأقام في سامراء، إلى أن اغتيل فيها ليلاً بإغراء ابنه المنتصر سنة (٢٤٧هـ)[١].

٥ ـ **المنتصر بالله**: هو أبو جعفر، وقيل: أبو عبد الله، محمد بن جعفر (المتوكِّل على الله) بن المعتصم بن هارون الرشيد، وُلد في سامراء، سنة (٢٢٣هـ).

بُويع له بعد قتل أبيه في شوال سنة (٢٤٧هـ).

كان وافرَ العقل، راغباً في الخير، قليلَ الظلم؛ ومن كلامه: لذّة العفو أعذبُ مِن لذّة التشفّي، وأقبحُ أفعال المقتدر الانتقامُ.

---

(١) تاريخ الخلفاء، ص٣٢٠ ـ ٣٣٠؛ والأعلام: ٢/ ١٢٧.

قيل: مات مسموماً بمبضع طبيب، وفاته بسامراء في الخامس من شهر ربيع الآخر سنة (٢٤٨هـ)، وكانت مدّة خلافته ستة أشهر وأيام[1].

٦ ـ **المستعين بالله**: هو أبو العباس أحمد بن محمد (المعتصم بالله) ابن هارون الرشيد، ولد سنة (٢٢١هـ) بسامراء، وكانت إقامتُه فيها، وبُويع بها بعد وفاة المنتصر ابن المتوكل سنة (٢٤٨هـ)، واستمرّ في الخلافة إلى أوّل سنة (٢٥١هـ)، إذ لما تنكر له الأتراك خاف، وانحدر من سامراء إلى بغداد، فأرسلوا إليه يعتذرون ويخضعون له، ويسألونه الرجوع، فامتنع، فقصدوا الحبس، وأخرجوا المعتز بالله وبايعوه، وخلعوا المستعين، ثم جهز المعتز جيشاً كثيفاً لمحاربة المستعين، واستعدَّ أهل بغداد للقتال مع المستعين، فوقعت بينهما وقعات، ودام القتال أشهراً، وكثر القتل، وغلت الأسعار، وعظم البلاء، وانحلّ أمرُ المستعين، فسعوا في الصلح على خلع المستعين نفسه في أوّل سنة اثنتين وخمسين ومئتين، وأشهد عليه القضاة وغيرهم، فأحدر إلى واسط، فأقام بها تسعة أشهر محبوساً موكلاً به أمينٌ، ثم ردّ إلى سامراء، وأرسل المعتز إلى أحمد بن طولون أن يذهب إلى المستعين فيقتله، فقال: والله لا أقتل أولاد الخلفاء، فندب له سعيد الحاجب، فذبحه في ثالث شوال من السنة (٢٥٢هـ)، وله إحدى وثلاثون سنة.

---

(١) تاريخ الخلفاء، ص٣٣٠ ـ ٣٣١؛ والأعلام: ٦/ ٧٠.

كان خيِّراً، فاضلاً، أديباً، بليغاً، وهو أولُ من أحدث لبس الأكمام الواسعة، فجعل عرضها نحو ثلاثة أشبار[1].

٧ ـ **المعتز بالله**: هو أبو عبد الله محمد بن جعفر (المتوكل على الله) بن محمد (المعتصم بالله) بن هارون الرشيد. وُلد سنة (٢٣٢هـ) في سامرا، وعقد له أبوه البيعة بولاية العهد سنة (٢٣٥هـ)، وبُويع له عند خلع المستعين بالله في سنة (٢٥٢هـ)، وله نحو عشرين سنة، ولم يلِ الخلافة قبله أحد أصغر منه. قال ابن دحية: كان فيه أدب وكفاية، فلم ينفعه ذلك لقرب قرناء السوء منه، فخُلِعَ، وما زال يُعذَّب بالضرب حتى مات بسامراء، وقيل: أُدخل في الحمام فلمّا اغتسل عطش، فمنعوه الماء، ثم أُخرج فَسَقوه ماء بثلج، فشربه وسقط ميتاً، وهو أول ميت مات عطشاً، وذلك في شعبان المعظَّم سنة (٢٥٥هـ)[2].

٨ ـ **المهتدي بالله**: هو محمد بن هارون (الواثق بالله) بن محمد (المعتصم بالله) بن هارون الرشيد، كُنيته: أبو إسحاق، وقيل: أبو عبد الله لَقَّبَهُ السيوطيُّ بالخليفة الصالح[3]، وقال: وُلِدَ في خلافة جدّه سنة بضع عشرة ومئتين، وذكر الزركلي ولادته سنة (٢٢٢هـ)، في القاطول بسامراء، وبويع بالخلافة لليلة بقيت من شهر رجب سنة (٢٥٥هـ).

---

(١) تاريخ الخلفاء، ص٣٣١؛ والأعلام: ١/ ٢٠٤.
(٢) تاريخ الخلفاء، ص٣٣٣ ـ ٣٣٤؛ والأعلام: ٦/ ٧٠.
(٣) تاريخ الخلفاء، ص٣٣٤.

كان المهتدي أسمر رقيقاً، مليح الصورة، ورعاً، تقيّاً، متعبِّداً، عادلاً، فارساً، شجاعاً، قويّاً في أمرِ الله، خَلِيقاً للإمارة، لكنّه لم يجد ناصراً، ولا معيناً على الخير، وقيل: إنّه سرد الصوم مدة إمرته، وكان يقنع بعض الليالي بخبز وزيت وخلّ، وكان يُشَبَّه بعمر بن عبد العزيز، وورد أنّه كان له جبة صوف وكساء يتعبّد فيه بالليل، وكان قد سد باب الملاهي والغناء، وحسم الأمراء عن الظلم(١).

قُتل سنة (٢٥٦هـ)، مدّة خلافته أحد عشر شهراً وأيام(٢).

٩ ـ **المعتمد على الله**: هو أحمد بن (المتوكل على الله) جعفر بن (المعتصم بالله) محمد بن هارون الرشيد، أبو العباس، وقيل: أبو جعفر، ولد سنة (٢٢٩هـ) بسامراء، وولي الخلافة سنة (٢٥٦هـ) بعد مقتل المهتدي بالله بيومين. وطالت أيام ملكه، وكانت مضطربةً، كثيرةَ العزل والتولية، بتدبير الموالي وغلبتهم عليه.

وفي أواخر حياته ضَعُفَ أمرُه، ومات المعتمد، فقيل: إنّه سم، وقيل: نام فغُمَّ في بساط، وقيل: رُمي في رصاص مُذاب؛ وكان موتُه ببغداد سنة (٢٧٩هـ)، وحُمل إلى سامراء فدفن فيها(٣).

* * *

---

(١) شذرات الذهب: ٢/ ١٣٢ = حوادث (سنة ست وخمسين ومئتين).
(٢) تاريخ الخلفاء، ص٣٣٤ ـ ٣٣٦؛ والأعلام: ٧/ ١٢٨.
(٣) تاريخ الخلفاء، ص٣٣٦ ـ ٣٤١؛ والأعلام: ١/ ١٠٦ ـ ١٠٧.

الحديث وعلومه في عصر الترمذيّ

يُعدُّ القرنُ الثالث الهجري، مرحلةً زمنيّةً متميّزةً في الحديث وعلومه.

فاشتهر به علماءُ في الجرح والتعديل، وكثُر فيه المصنِّفون في الجوامع والسنن والمسانيد والأجزاء والعلل وأحوال الرواة.

فاشتهر من علماء الجرح والتعديل وأحوال الرجال: يحيى بن مَعين (ت٢٣٣هـ)، وعليّ ابن المديني (ت٢٣٤هـ)، وأحمد ابن حنبل (ت٢٤١هـ)، والبخاري (ت٢٥٦هـ)، وإبراهيم بن يعقوب الجُوْزجانيّ (ت٢٥٩هـ)، وأبو زُرعة الرازيّ (ت٢٦٤هـ)، وأبو حاتم الرازيّ (ت٢٧٧هـ)، والترمذيّ (ت٢٧٩هـ)، وعبد الرحمن بن يوسُف بن خِرَاش (ت٢٨٩هـ)، والنَّسائيّ (ت٣٠٣هـ).

وهؤلاء الأعلامُ أئمةُ هذا الشأن، ورافعو رايته، فقد نثروا في كتبهم وتواريخهم، ما يشفي ويكفي، وهو ما دعا إمامَ العصر الشيخ محمد أنور شاه الكشميريّ في كتابه (فيض الباري) للقول: «وَلْيُعْلَمْ أنَّ تحسينَ المتأخرين وتصحيحَهم لا يُوازي تحسين المتقدّمين، فإنّهم كانوا أعرفَ بحال الرواة لقرب عهدهم بهم، فكانوا يحكمون

مايحكمون به بعد تثبّتٍ تامّ، ومعرفة جزئية؛ أما المتأخرون فليس عندهم من أمرِهم غيرُ الأثر بعد العين، فلا يَحْكُمون إلا بعد مطالعة أحوالهم في الأوراق، وأنت تعلمُ أنّه كم من فرقٍ بين المجرِّب والحكيم، وما يغني السواد الذي في البياض عند المتأخرين عمّا عند المتقدّمين من العلم على أحوالهم كالعِيَان، فإنّهم أدركوا الرواةَ بأنفسهم، فاستغنوا عن التساؤل والأخذ عن أفواه الناس، فهؤلاء أعرفُ الناس، فبِهم العبرة.

وحينئذٍ إنْ وجدتَ النوويَّ مثلاً يتكلّم في حديث، والترمذيّ يُحسِّنُه، فعليك بما ذهب إليه الترمذيّ، ولم يُحسِن الحافظ ـ أي ابن حجر ـ في عدم قبول تحسين الترمذي، فإنّ مبناه على القواعدِ لاغير، وحكمُ الترمذيِّ مبنيٌّ على الذَّوق والوجدان الصحيح، وإنّ هذا لهو العلم، وإنّما الضوابط عصا الأعمى»[1].

وإذا نظرنا في هذا العصر أيضاً نرى أنّ الكتب الستة صُنِّفَتْ في هذه الفترة. فضلاً عن أصحاب المسانيد المشهورة والمعتمدة كمسند الإمام أحمد بن حنبل، وأبي إسحاق المطوّعيّ (ت ٢١٠ أو ٢١٣هـ)، وأسد بن موسى المعروف بأسد السنّة (ت٢١٢هـ)، ومحمد بن يوسُف الفريابيّ (ت٢١٢هـ)، وعبيد الله بن موسى العبسيّ (ت٢١٣هـ)، وعبد الله بن الزبير الحميديّ (ت٢١٩هـ)، ويحيى بن عبد الحميد الحمانيّ (ت٢٢٨هـ)، ومُسدَّد بن مُسرهد (ت٢٢٨هـ)، وأبي جعفر

---

(١) فيض الباري: ٤/ ٤١٤ـ ٤١٥.

المسنديّ (ت٢٢٩هـ)، وابن الجعد (ت٢٣٢هـ)، وإسحاق بن راهُوْيه (ت٢٣٨هـ)، وعثمان بن أبي شيبة (ت٢٣٩هـ)، ومحمد بن أسلم الطوسيّ (ت٢٤٢هـ)، وأبي إسحاق الجوهريّ (ت٢٤٤ أو ٢٤٧ أو ٢٤٩هـ)، وأبي يعقوب التنوخيّ (ت٢٥٢هـ)، وأبي الحسن الذّهليّ (ت نحو ٢٥٣هـ).

ومن أشهر **الجوامع** (الجامع الصحيح) للإمام البخاري، و(الجامع الصحيح) للإمام مسلم، و(جامع الترمذيّ).

كما انتشر تصنيف **الأجزاء الحديثية** مثل تصانيف أبي خيثمة (ت٢٣٤هـ)، وهنَّاد بن السرِّيّ (ت٢٤٣هـ)، وابن عرفة (ت٢٥٧هـ)، وحنبل بن إسحاق (٢٧٣هـ).

وقد أحصيتُ المصنِّفين في هذه الفترة ممّن ذكرهم السيد محمد بن جعفر الكَتَّانيّ في كتابه (الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنّة المشرّفة) فكانوا **تسعين محدِّثاً** وحافظاً.

وإذا رجعنا إلى (طبقات الحفاظ) للإمام السيوطيّ: فإننا سنجدُ أنَّ هذه الفترة قد ضمَّتْ **خمسة وتسعين ومئتي حافظ**.

وهذا الرَّقْم يُعبِّر عن رُبْع الحُفّاظ الذين ذكرهم السيوطيُّ في كتابه من عهد الصحابة حتى وفاة الحافظ ابن حجر العسقلانيّ سنة (٨٥٢هـ). أي أنَّ فترة السبعين عاماً التي عاشها الترمذي رحمه الله تعالى كانت زمنَ ازدهارٍ علمي بعلمائها ومصنفيها؛ حتى إنَّ عليَّ ابن المَدِيني، الحافظ

الثقة، صنَّف نحواً من مئتي مصنَّف في أنواعٍ عدّة في الحديث وعلومه، وفيه كان البخاريّ يقول: «ما استصغرتُ نفسي عند أحدٍ إلا عند عليّ ابن المَدِيني»[1].

وقد أورد الإمام الحافظ أبو عبد الله الحاكم النَّيْسَابوريّ في كتابه (معرفة علوم الحديث)[2] نحو ثلاثين من أسماء مؤلفاته، لم تُبقِ لنا الأيامُ فيما نعلم إلا نحو ثلاثة كتب[3].

* * *

---

(١) الرسالة المستطرفة، ص١٢٧.

(٢) معرفة علوم الحديث، ص٧١؛ وذكر بعضها الخطيب البغداديّ في آخر كتابه (الجامع لآداب الراوي والسامع).

(٣) كما تبيّن لنا من مراجعة ترجمته في كتاب (تاريخ التراث العربيّ) لفؤاد سزكين، المجلد الأول، الجزء الأول.

العلوم والمعارف

ينقسم إقليم ما وارء النهر ـ نهر جيحون ـ إلى خمسة أقسام:

١ ـ الصُّغد؛ وله عاصمتان: بخارى، وسمرقند.

٢ ـ وإلى الغرب من الصُّغد: خُوارزم المسمَّاة اليوم: خيوه أوكيوه.

٣ ـ الصغانيان.

٤ ـ فرغانة.

٥ ـ الشاش: المسماة اليوم طشقند[١].

وهذا الإقليم يسميه أبو عبد الله محمد بن أحمد بن البناء المقدسي (المتوفى نحو ٣٨٠) في كتابه (أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم) إقليم المشرق[٢]، ويقول عنه: «هو أجلُّ الأقاليم وأكْثَرُهَا أجِلَّة وعلماء، ومعدن الخير، ومستقرّ العلم، وركن الإسلام المحصّن، وحصنُه

(١) ظهر الإسلام: ١/ ٢٥٩؛ وانظر بلدان الخلافة الشرقية، الفصل الخاص بهذا الإقليم.

(٢) أفصح المقدسي عن مصطلحاته في أوَّل كتابه (أحسن التقاسيم) ص٢٢ (مقدّمات وفصول لا بدّ منها). =

الأعظم؛ ملكُه أجلُّ الملوك، وجنده خير الجنود، قوم أولو بأس شديد، ورأس شديد، واسم كبير، ومال مديد، وخير ورَجْل، وفتح ونصر»[1].

ويقولُ أيضاً: «ومذاهبُهم مستقيمة غير أنَّ الخوارج بسجستان ونـواحي هَرَاة كَروخ وإسـتربيان كثيرة، وللمعتزلة بنيسـابور ظهور بلا غلبة، وللشـيعة والكرَّاميـة بها جَلَبَـة، والغلبـةُ في الإقليم لأصحـاب أبي حنيفـة إلا في كورة الشـاش، وإيلاق، وطوس، ونسا، وأبيورد، وطراز، وصنغاج، وسـواد بخارى، وسِـنْج، والدَّنْدانقَان وأسْفَرَاين، وجُويان، فإنَّهم شفعويَّة كلُّهم، والعملُ في هذه المواضع على مذهبهم، ولهم جَلَبة بهراة وسجستان وسرخس والمَروَين، ولا يكون قاضياً إلا من الفريقين، وخطباء المواضع التي استثنينا، ونيسـابور أيضاً شـفعويَّة، وأحدُ جامِعَي مرو أيضاً، إلا أنَّ الإقامة به وبنيسابور مثنى.

وللكرَّامية جَلَبَةٌ بهراة وغرج الشار، ولهم خوانق بفرغانة، والخُتَّل وجُوزجانان، وبمرو الروذ خانقاه، وأُخرى بسمرقند، وبرساتيق هيطل أقـوام يُقال لهم: بيض الثيـاب مذاهبُهم تقاربُ الزندقـة، وأقوام على مذهب عبد الله السرخسي لهم زهد وتقرّب، وأكثر أهلِ ترمذ جهْمية، وأهل الرقة شيعة، وأهل كُنْدُر قدرية، الشار[2] يصلِّي العيدين على قول

---

(١) أحسـن التقاسـيم، ص ٢١٢ = (إقليم المشرق). و(الرَّجل): اسـم لجمع الراجل الماشي على قدمَيْه.

(٢) (الشار): هم ملوك (غَرْجِسْتَان)، قال المقدسي في (أحسن التقاسيم)، =

عبد الله بن مسعود، ومذهب أبي حنيفة، يوالون بين القراءتين، ويُكبِّرون أربعاً»[1].

وقد خرج من هذه الأرض الطيّبة ما لا يحصى من رجال الفقه والحديث؛ بذلوا في سبيل العلم النَّفْس والنَّفِيس، فَشَعَّ نورُ علمهم يغطّي العالَمَ الإسلاميَّ كلَّه. فكان منهم أميرُ المؤمنين في الحديث: محمد بن إسماعيل البخاري، وتلميذه محمد بن عيسى الترمذي، ومحمد بن حبّان التميميّ السمرقنديّ الذي قال: «لعلّنا أخذنا عن ألف شيخ بين الشاش[2] والإسكندرية».

وكان بهذا الإقليم كثيرٌ من عظماء الشافعية والحنفية، فمن أكبر فقهاء الشافعية محمد بن علي القَفَّال الشاشي، الذي كان يُعدُّ إمام عصره فيما وراء النهر، وناشر مذهب الشافعية فيه (ت٣٦٥هـ)؛ واشتهر من الحنفية الإمام أبو منصور الماتريدي، وهو للحنفية في علم الكلام كالأشعري للشافعية (ت٣٣٣هـ)، والنسبة إلى (ماتريد) أو (ماتوريد) محلّة بسمرقند.

= ص٢٤٣: «غَرْج الشَّار): الغَرْج هي الجبال، والشار هو الملك، فتفسيره جبال الملك، والعوام يسمُّونها غَرْجِسْتان، وملوكها إلى اليوم يُخاطَبُون بالشار».

(١) أحسن التقاسيم، ص٢٥٢ ـ ٢٥٣ = (جانب خراسان: شؤون هذا الإقليم).

(٢) (الشاش): هي مدينة طشقند؛ كما أسلفنا.

وظهر بترمذ التصوّف من أعلامه محمد بن علي المعروف بالحكيم الترمذي (ت نحو ٣٢٠هـ).

وفي هـذا العصر اشـتغل الموالي بالعلـوم جميعها: معقولهـا ومنقولها، وامتلأتْ كتبُ التراجم بأخبارهم الحَمِيدة، وسِيَرِهم العَطِرة، وما حقَّقوه من تميُّزٍ في العلوم والمعارف من فقه وحديث وتفسير ولغة وكلام وفلك وطب.

واشتهر عصر الترمذيّ بتنوّع العلوم فيه، لاسيما بعد حملة الترجمة التي حمل لواءها الخليفة المأمون، وإنشاء بيت الحكمة في بغداد. فقد اهتمّ المأمون بالعلوم القديمة غاية الاهتمام، فأظهر نشاطاً ملحوظاً في البحث عن الكتب اليونانية القديمة، واتخذ هذا النشاط ثلاثة أشـكال مختلفة: هبة إمبراطور الروم، وعمل البعثة المكلّفة بالبحث عن الكتب المهمة في أرض الروم، وأخيراً اقتناء الكتب المحفوظة عندهم بعناية فائقة[1].

ففي البداية دَاخَلَ المأمونُ ملوكَ الروم وأتحفَهم بالهدايا الخطيرة، وسألهم صلَتَهُ بما لديهم من كتب الفلاسفة.

ولم يقنع بذلك بل كاتَبَ ملكَ الروم يسألُهُ الإذنَ في إنفاذِ ما مِنْ

---

(١) دور الكتب العربية العامة وشبه العامة لبلاد العراق والشام ومصر في العصر الوسيط، ليوسف العش، ص٥٩.

مختار من العلـوم القديمة المخزونة المدّخرة ببلد الروم، فأجاب إلى ذلك بعد امتناع، فأخرج المأمونُ لذلك جماعةً، منهم الحجاجُ بن مطر، وابن البطريق، وسلمان صاحب بيت الحكمة، وغيرهم، فأخذوا مما وجدوا ما اختاروا، فلما حملوه إليه أمرهم بنقله فنقل[1].

وكـان حُنين بن إسـحاق (١٩٤ ـ ٢٦٤هـ) مُترجماً فَحْلاً أجـاد العربيَّةَ، والفارسيَّة، واليونانيَّة، والسريانيّة، اتصل أوَّل أمره بالمأمون، وعُيِّنَ في بيت الحكمة الذي كان يزخر بالكتب اليونانية التي نُقِلَتْ من آسية الصغرى، ومن القسطنطينية، فأخذ حُنين يترجم منها إلى السريانيّة أولاً، ثم إلى العربيّة، ثم ترجم للمعتصم، والواثق، والمتوكّل.

ولم يكتفِ بما جُمع في بيت الحكمة، بل رحل في نواحي العراق، وسافر إلى الشام والإسكندرية وبلاد الروم؛ يجمع الكتب النادرة.

كان يترجمُ بنفسه، وكان يُشرف على جماعات تعمل بإرشاده؛ فقد جعل له المتوكّل كُتَّاباً نحاريرَ، عالمين بالترجمة. كانوا يترجمون، ويتصفح ما تـرجموا، منهم: إصطفن بن بسـيل، وموسـى بن خـالد الترجماني، ويحيى بن هارون، وأكثرُ ترجماته هي من الكتب الطبية، فعرَّب تسعةً وثلاثين كتاباً، وأصلح ما ترجمه تلامذته، وهي نحو سبعين كتاباً[2].

---

(١) دور الكتب العربية العامة وشبه العامة لبلاد العراق والشام ومصر في العصر الوسيط، ليوسف العش، ص٥٩ ـ ٦٠.

(٢) ضحى الإسلام: ١/ ٢٨٣ ـ ٢٨٤.

وأخذ المسلمون من الهنود بعضاً من علوم الحساب والهندسة والفلك والنحوم[1]، كما أخذوا من الفرس شيئاً من الأدب الذي تُرجم إلى العربيّة وقصص الأقدمين، وشِعراً، وحِكَماً[2].

وقد عُنِيَ المسلمون بالطبّ عنايةً فائقة، فأسَّس هارون الرشيد البيمارستان الكبير في بغداد، أسَّسَه على طراز البمارستانات الفارسية، وكان في البيمارستانات خزائن للأدوية والأشربة.

فكان المسلمون أوّل مَنْ أحدثَ دكاكين الأدوية التي كانت تُسمى بـ(الأقرباذين) وقد عُنوا بالأدوية ومفردات الطب عنايةً كبرى. كما عنوا بمعرفة جسم الإنسان: أي بالتشريح ووصف الأعضاء. كانوا يستعينون على ذلك بتشريح القردة، لأنَّ تشريح الجثث محرَّم في الإسلام، كانوا يعرفون من أجسام القردة أوصاف الأعضاء منها ويُقابلون ذلك بما يرونه في الإنسان المجروح في القتال.

وفي **الحساب والجبر**، عني به المسلمون أيّما عناية؛ فأدخلوا الترقيم العشري؛ إذ إنهم أدخلوا الصفر بالشكل العام المطلق، إن لم يكن هم الذين اخترعوه، والذي عمَّمَ الصفر هو محمد بن موسى الخُوارزمي (المتوفى بعد ٢٣٢هـ)، ومعه حَبَش الحاسب.

---

(١) ضحى الإسلام: ١/ ٢٤٤.
(٢) المصدر السابق: ١/ ٢٢٨.

أمّا **الجبر** فصنَّف الخُوارزمي كتابه (الجبـر والمقابلة) بدى فيـه أُصول الجبر، وتقدَّم الجبر خُطُواتٍ كبيرةً على يد عمر الخيَّام (المتوفى سنة ٥١٥هـ) الذي حلَّ حلولاً هندسية من الدرجة الثالثة.

وفي **علم الفلك** أثرت الحضارةُ الإسلاميّة الحضارةَ الإنسانيّة بوافر من المعارف في هذا المضمار، فحصلت حركةٌ واسعةٌ جدّاً في هذا الأمر إذ أُسِّسَـتْ المراصدُ الكبيرة، وقُـوِّمَت الأطوالُ الفلكية، فقد أحـدث مرصد (الشماسـية) الذي أوجده المأمون في بغداد أثراً كبيراً، وهـو أوَّل مرصدٍ كبير، ومرصدٌ آخر أوجده على جبل قاسيون بدمشق[1].

واشتهر بنو موسى **بعلم الحِيَل** الذي يسمّى اليوم بعلم الميكانيك، ومن أشهرهم محمد بن موسى بن شاكر (المتوفى سنة ٢٥٩هـ)[2].



---

(١) انظر: تاريخ عصر الخلافة العباسية، ليوسف العش، ص٢٤٣ وما بعدها.

(٢) انظر لمعرفة المزيد عن أحوال هذا العصر العلميّة والثقافيّة؛ إضافةً للمصادر المذكورة سابقاً (تاريخ الإسلام السياسي والديني والثقافي والاجتماعي) لحسن إبراهيم حسن: ٢/٣٢٣. علماً أنّنا نتحفّظ على بعض المصادر التي ذكرناها آنفـاً؛ ونختلف معها في الرأي، إلا أنّنا أثبتنـا ما اتفقنا معها، وتركنا ما لم نتّفق، ولاسيما كتابات بعضهم المتأثرة بالمستشرقين غير المنصفين.

الفَصلُ الثَّاني

حيَاةُ ٱلتِّرمِذِيِّ

- اسمه ونسبه ونسبته وكُنيته
- مولده
- مدينة ترمذ
- مَن اشتهر بالترمذيّ
- مناقب الترمذي وثناء الأئمة عليه
- وفاته

الفَصْلُ الثَّانِي

حَيَاةُ ٱلتِّرمِذِيِّ

اسمه ونسبه ونسبته وكُنيته:

فأما اسمه ونسبه فهو محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضَّحَّاك[1].

وقيل: محمد بن عيسى بن يزيد بن سَوْرة بن السَّكن[2].

وقيل: محمد بن عيسى بن سَوْرة بن شدَّاد[3]، وزاد ابن كثير:[4] ابن عيسى.

فأما (محمد بن عيسى بن سَوْرة) فأغلبُ المترجمين له اتفقوا على ذلك[5].

---

(١) فضائل الكتاب الجامع، ص٩٦؛ تهذيب الكمال: ٢٦/ ٢٥٠.

(٢) تهذيب التهذيب: ٩/ ٣٨٧.

(٣) الإرشاد إلى معرفة علماء الحديث: ٣/ ٩٠٤؛ والأنساب: ٢/ ٣٦١؛ ٣/ ٤١.

(٤) البداية والنهاية: ١١/ ٦٦.

(٥) يضافُ إلى ما سبق منهم (الثقات) لابن حبان: ٩/ ١٥٣؛ و(طبقات الحفاظ) للسيوطي، ص٢٨٢.

وزيادة (يزيد) قولٌ ذكره المِزِّي في (تهذيب الكمال)[1]، ولم ينسبه لأحد، بعد أن ذكر أسماء أجداده في القول الأول، وكذلك ابنُ كثير في (البداية والنهاية)[2].

وأما نسبته فهي الترمذيّ، البُوغيّ، السُّلَميّ.

فأما الترمذيّ فنسبة إلى مدينة (ترمِذَ) التي سنعرِّف بها في هذا الكتاب.

وأما البُوغيّ بضمّ الموحدة وسكون الواو، وغين معجمة ـ وهذه النسبة إلى (بُوغ) وهي قرية من قرى ترمذ على ستة فراسخ، منها الترمذيّ[3].

وأما السُّلَميّ فنسبة إلى سُليم بن منصور، وهي قبيلة من العرب مشهورة[4]. لا إلى سليم بن فهم بن غنم بن دوس، كما نقله ابنُ سيِّد الناس عن الإمام الحافظ النَّسَّابة أبي محمد شرف الدين عبد المؤمن بن خلف الدّمياطي[5]، وهم من قَيْس عَيْلان[6].

---

(١) تهذيب الكمال: ٢٦/ ٢٥٠.
(٢) البداية والنهاية: ١١/ ٦٦.
(٣) الأنساب: ٢/ ٣٦١؛ والنفح الشذي: ١/ ١٦٧.
(٤) الأنساب: ٧/ ١٨٠، ١٨١؛ والنفح الشذي: ١/ ١٧١.
(٥) النفح الشذي: ١/ ١٧١ لابن سيّد الناس.
(٦) جمهرة أنساب العرب لابن حزم، ص٢٦١.

ونقل الإسعرديُّ عن أبي الحسن المقدسيّ عن كتاب الحافظ يوسُف بن أحمد البغداديّ أنّه قال: قال أبو عيسى رحمه الله: كان جدِّي مَرْوَزِياً، انتقل من مرو أيام الليث بن سَيّار[1].

وأما كُنيته فهي أبو عيسى؛ اتفق كلُّ مَن ترجم له عليها.

مولده:

وُلد الإمام الترمذيّ في العقد الأول من القرن الثالث الهجريّ، في سنة تسع ومئتين للهجرة.

فقد ذكر الحافظ الذهبيّ في (سير أعلام النبلاء) أنّه وُلد في حدود سنة عشر ومئتين[2]. وذكر نحوه الخليل الصفديّ في (الوافي بالوفيات) فقال: ولد سنة بضع ومئتين[3].

وقد ذكر الحافظ ابن الأثير في (جامع الأصول) أنّه وُلد سنة تسع ومئتين[4].

وقد تبع ابنَ الأثير: محمد بن قاسم جسّوس في (شرحه على الشمائل)، وسليمان الجمل في (شرح الشمائل)، ومحمد بن محمد

---

(١) فضائل الكتاب الجامع، ص٤٠.
(٢) سير أعلام النبلاء: ١٣/ ٣٧١.
(٣) الوافي بالوفيات: ٤/ ٢٩٥.
(٤) جامع الأصول: ١/ ١٩٣.

الأمير في (فهرسته)[1]، ومحمد عبد الحيّ اللكنويّ في (ظفر الأماني بشرح مختصر السيد الشريف الجرجانيّ)[2].

وأمّا مكان مولده فلم تفصح المصادرُ عنها؛ والظاهرُ أنّه وُلد ببلدته، لأنّه لم يرد ما يدلّ على ولادته إلى غير المكان المنسوب إليه؛ والله أعلم.

وأمّا كونه وُلِدَ ضريراً فإنَّ ذلك مدفوعٌ بما سنذكره في فقرة (مناقب الترمذي وثناء الأئمة عليه) في القصة التي تدلّ على سَعة حفظه، حيثُ كان ينظر إلى ورقة بيضاء. وإنّما لحقه العمى في آخر عُمرِه؛ فقد قال الحافظ يوسُف بن أحمد البغداديّ: (وقد كان أضرَّ بآخر عُمرِه)[3].

وقال ابن كثير: «والذي يظهر من حال الترمذيِّ أنّه إنّما طرأ عليه العمى بعد أن رحل وسمع، وكتب وذاكر، وناظر وصنَّف»[4]. وهو رأيُ الحافظ ابن حجر العسقلانيّ أيضاً في (تهذيبه).

ونقل الحافظ ابن حجر عن أبي أحمد الحاكم قوله: سمعتُ عمر بن علك يقول: «مات محمد بن إسماعيل البخاريّ ولم يخلّف

---

(١) كما نقله عنهم الدكتور نور الدين عتر في كتابه الإمام الترمذيّ، ص٢٢، وعزاه إلى هذه الكتب الخطية.

(٢) ظفر الأماني: ص٥٥٥.

(٣) فضائل الكتاب الجامع، ص٤٠؛ وتهذيب التهذيب: ٩/ ٣٨٩.

(٤) البداية والنهاية: ١١/ ٦٧.

بخراسان مثل أبي عيسى في العلم والورع، بكى حتى عمي»[1].

مدينة ترمذ:

هي مدينةٌ قديمةٌ على طرف نهر بَلْخ المسمى (جيحون)[2]، قال السّمعاني: خرج منها جماعة كثيرة من العلماء والمشايخ والفضلاء؛ والناس مختلفون في كيفية هذه النسبة؛ بعضهم يقول بفتح المثناة الفوقية، وبعضُهم يقولون بضمها، وبعضهم يقولون بكسرها، والمتداول على لسان أهل تلك البلدة ـ وكنت أقمتُ بها اثني عشر يوماً ـ بفتح التاء وكسر الميم، والذي كنا نعرفه قديماً فيه كسر التاء والميم جميعاً، والذي يقوله المُتَنَوِّقون وأهل المعرفة بضم التاء والميم، وكلٌّ واحد يقول معنى لما يدّعيه[3].

---

(١) تهذيب التهذيب: ٩/ ٣٨٩، وتحرَّف اسم (عمر بن علك) فيه إلى (عمران بن علان) صوَّبناه من ترجمة الترمذي في (تذكرة الحفاظ) و(سير أعلام النبلاء).

(٢) الأنساب: ٣/ ٤٤؛ والرسالة المستطرفة، ص١١.

(٣) الأنساب: ٣/ ٤٤ ـ ٤٥؛ والمتنوّقون: المُجَوِّدُن. قال السيِّد محمد مرتضى الزَّبيديّ في تاج العروس: (ترمذ) ٩/ ٣٧٩: «وتِرْمذ مدينة عظيمة واسعة بِخُرَاسان، وقال ابنُ الأثير: ببَلْخ، على طرف جيحون قال (ابن السمعاني) في الأنساب: (وأهلُ المعرفة يَضُمُّون التاء والميم)، وهكذا قاله ابن الأثير، (والمتداول على لسان أهلها فتحُ التاء وكسرُ الميم)، قال ابن الأثير: ولكلٍّ معنًى (وبعضُهم يفتح التاء وبعضُهم يضُمُّها وبعضُهم يكسرها)، ولا يَخْفى أنّه لو قال: مثلّث الأوّل والثالث لكان أخصر، وفيها لغةٌ رابعة، فتح الأوّل وكسر=

تقع ترمذ على خط عرض ٣٧ شمالاً تقريباً وخط طول ٦٧ شرق غرينتش، دخلت في الإسلام عام ٧٠هـ، وكانت البوذية هي السائدة في ترمذ إبّان الفتح الإسلامي، فقد كان بها اثنا عشر معبداً ونحو ألف راهب، وكان على ترمذ وقتذاك أميرٌ عظيمُ الشأن لقبه ترمذ شاه.

فتح ترمذ موسى بن عبد الله بن خازم الذي خرج عن طاعة الخليفة، واستقلّ بحكمها خمسة عشر عاماً، وأفلح عثمان بن مسعود في استرداد المدينة للخلافة حوالي نهاية عام ٨٥هـ.

واشتهرت المدينة بالتجارة وصناعة الصابون، وممر التجارات المحمولة من الشمال إلى خُراسان[١].

وتقع هذه المدينة الآن جنوبيّ أُوزبكستان، قرب الحدود الأفغانيّة.

مَن اشتُهر بالترمذيّ:

من المعروف أنّ (الترمذيّ) نسبة إلى مدينة (ترمذ)، ولم يُصنَّفْ

= الثالث، وخامسة فتح الأوّل، وضمّ الثالث، ولم يَذكر من نُسبَ إليها كما هو عادته، مع أنّه آكد». انتهى كلام الزَّبيدي شارح القاموس وما بين هلالين هو كلامُ الفيروز آباديّ.

(١) دائرة المعارف الإسلامية: مادة: (ترمذ): والموسوعة العربية الميسرة: (ترمذ)؛ وتراث الترمذيّ العلميّ، ص٥ ـ ٦.

فيما نعلم تاريخٌ مفرد لهذه المدينة كغيرها من المدن التي عني المحدِّثون بالتصنيف لها، لذلك كانت كُتب الرجال المصدر الأساس لتتبع المنسوبين إليها؛ وقد سجّل لنا الحافظ الذّهبي في كتابه العُجاب (تاريخ الإسلام) نحو خمسة عشر عَلَماً من الترامذة عاشوا في القرن الثالث الهجريّ، قرن الإمام أبي عيسى الترمذيّ.

غير أنَّ التتبع والتقصي لكتب الرجال سيمدّنا بالمزيد من الأعلام الذين خرجوا من هذه المدينة.

ومن لطيف ما أوردته كُتب التراجم؛ ما نقله المِزِّيّ قال: «قال سُليمان بن الربيع، عن الحارث بن إدريس: **أبو حنيفة أصله من ترمذ**»، وذلك في ترجمته في (تهذيب الكمال)[١].

والظاهر أنَّ أهـل (ترمذ) كانـوا يرحلون منها لطلب العلم في الآفاق. فالقارئ لسيرهم يراهم أنَّهم قومٌ رحَّالة؛ رحلوا إلى خُراسان، والعراق، والحجاز، والشام، ومصر.

وعسى أن ييسِّر الله لي دراسة ذلك في تصنيف مستقل.

وأقتصر في هذه الفِقْرة على بعض الترامذة، مع ترجمة موجزة لهم مرتبين على حروف الهجاء:

---

(١) تهذيب الكمال: ٢٩/ ٤٢٢.

١ ـ إبراهيم بن أبي الليث نصر الترمذيّ:

حدّث ببغداد عن عبيد الله الأشجعي، متروك الحديث، قال صالح جزرة: كان يكذب عشرين سنة، وأشكل أمرُه على أحمد وعليّ حتى ظهر بعدُ، وقال أبو حاتم: كان ابنُ مِعين يحمل عليه، وقال فيه أيضاً: ثقة لكنّه أحمق، وقال زكريا الساجي: متروك، وقال: ابن سعد: كان صاحبَ سنة، ويُضعّف في الحديث، توفي سنة ٢٣٤هـ.

ونقل الحافظ ابن حجر تضعيف ابن مَعين له، وأنّه أفسد نفسه بخمسة أحاديث، نقلها الحافظ في ترجمته من (تعجيل المنفعة) ونقل توثيق ابن حبان له، ثم قال الحافظ بعد نقل كلام ابن معين وابن حِبّان: وهذا عندي أعدلُ الأقوال فيه؛ والله أعلم[(١)].

٢ ـ أحمد بن الحسن بن جُنَيْدِب الترمذيّ:

هو أبو الحسن، صاحبُ أحمد ابن حنبل، الحافظُ الثقةُ، رحّال؛ طَوّفَ الشام ومصر والعراق الحجاز، قال عنه ابنُ خُزيمة: «كان أحدَ أوعية الحديث»، وردَ نَيسابور سنة ٢٤١هـ، وأرّخ الحافظ في (تقريب التهذيب) وفاته سنة ٢٥٠هـ تقريباً.

وقد روى عن: أحمد ابن حنبل، والضّحّاكُ بن مَخْلَد، وأبو صالح

---

(١) تعجيل المنفعة، ص٢٢؛ لسان الميزان: ١/ ١٣٥.

المصري كاتبُ الليثِ بن سعد، وغيرهم كثير.

وروى عنه: البخاريّ، والترمذيّ، وأبو زُرعة الرازيّ[1].

٣ ـ الجارود بن معاذ السُلميّ الترمذيّ:

هو أبو داود، ويقال: أبو معاذ.

روى عن: إبراهيم بن رُستم النَّيْسابوريّ، والنَّضر بن شُميل، ووكيع بن الجرّاح، والوليد بن مسلم، وغيرهم.

وروى عنه: الترمذيّ، والنَّسائيّ، وابنه أبو عمر ومحمد وغيرهم.

وثّقه النَّسائيّ وابنُ حِبّان، وقال: مستقيم الحديث؛ مات سنة ٢٤٤هـ[2].

٤ ـ خالد بن زياد بن جرو الأزديّ الترمذيّ:

هو أبو عبد الرحمن، كان على القضاء بترمذ؛ قال سعيد بن سُويد: حدثنا خالد بن زياد، وكان ثقةً.

وقال ابنُ حِبّان في كتابه (الثقات): «يروي عن نافع صحيفةً

---

(١) تهذيب الكمال: ١/ ٢٩٠؛ تقريب التهذيب: ١/ ١٣.

(٢) تهذيب الكمال: ٤/ ٤٧٦.

مستقيمةً، وعن قتادة، الحرف بعد الحرف. مات وهو ابن مئة سنة وسنة».

روى عن: شاكر الكوفيّ، وقتادة بن دِعامة البصريّ، ومِسعر بن كِدام، ومقاتل بن حَيَّان، ونافع مولى ابن عمر وغيرهم.

وروى عنه: إبراهيم بن هارون البلخيّ، والجارود بن معاذ الترمذيّ، وعبد الرحمن بن علقمة المروزيّ، وغيرهم[1].

٥ ـ صالح بن عبد الله بن ذَكْوان الباهلي الترمذيّ:

هو أبو الحسن، كان صاحبَ حديثٍ وفضلٍ، ممّن كتب وجمع؛ قال فيه أبو حاتم: صدوق، سكن بغداد.

روى عن: أبي صيفي بشير بن ميمون الواسطيّ، وجرير بن عبد الحميد، وجعفر بن سُليمان الضُّبَعيّ، وعبد الله بن المبارك، ووكيع بن الجرَّاح.

روى عنه: الترمذيّ، وأبو يعلى أحمد بن علي بن المثنى السمسار، وأبو بكر أحمد بن عمرو بن أبي عاصم النبيل، وصالح بن محمد بن سعيد الترمذيّ وغيرهم.

---

(١) كتاب الثقات لابن حبان: ٦/ ٢٦٣؛ وتهذيب الكمال: ٨/ ٦٥؛ وتقريب التهذيب: ١/ ٢١٣؛ ونقل فيه الحافظ عن ابن حبان أنه مات وهو ابن مئة سنة، والمثبت بزيادة (وسنة) يوافق الثقات وتهذيب الكمال.

قال البخاريّ: مات سنة بضع وثلاثين ومئتين أو نحوه بمكة.

وحدَّدها ابن حبّان في كتابه (الثقات) فقال: مات سنة إحدى وثلاثين ومئتين بمكة[1].

٦ ـ عبد العزيز بن خالد بن زياد الترمذيّ:

روى عن حجّاج بن أرطأة، وأبيه خالد بن زياد، وأبي حنيفة النعمان، وغيرهم.

وروى عنه: أحمد بن الحجَّاج الترمذيّ، وأحمد بن يعقوب البَلْخيّ، وأبو زكريا يحيى بن عبد الغفار الكشّيّ صاحب كتاب (السنة). قال فيه أبو حاتم: شيخ. وقال فيه ابن حجر: مقبول، وقد روى له النَّسائي برقم (١٧٠١) في قيام الليل[2].

٧ ـ محمد بن إسماعيل بن يوسف السُّلميّ الترمذيّ:

هو أبو إسماعيل، نزيلُ بغداد، قال فيه أبو بكر الخلاّل: رجلٌ معروف، ثقةٌ، كثيرُ العلم، متفقّه. وقال الخطيبُ البغداديّ: كان فَهِماً متقِناً مشهوراً بمذهب السنة.

مات في رمضان سنة (٢٨٠هـ) ودُفن عند قبر أحمد ابن حنبل.

---

(١) تهذيب الكمال: ١٣/ ٦١.

(٢) تهذيب الكمال: ٨/ ١٢٥؛ وتقريب التهذيب: ١/ ٥٠٨.

روى عن: الربيع بن سُليمان المُراديّ، وأبي صالح عبد الله بن صالح المصريّ، وأبي نُعيم الفضل بن دُكَين، ومحمد بن عيسى ابن الطبّاع، وغيرهم.

وروى عنه: الترمذي، والنسائي، وجعفر بن محمد بن الحسن الفِرْيابيّ، وأبو بكر عبد الله بن محمد بن أبي الدنيا وغيرهم[1].

٨ ـ محمد بن علي بن الحسن المعروف بالحكيم الترمذي:

هو أبو عبد الله، قال عنه ابن النجار في (ذيل تاريخ بغداد): كان إماماً من أئمة المسلمين، له المصنّفات الكبار في أصول الدّين ومعاني الحديث، وقد لقيَ الأئمة الكبار وأخذَ عنهم، وفي شيوخه كثرة، وله كتاب (نوادر الأصول) مشهور، وكتب أخرى.

حدّث عن: والده، وعلي بن حُجْر، وعلي بن خَشْرَم، ومحمد بن علي الشقيقي، ويعقوب بن شيبة وغيرهم.

وروى عنه: أبو الحسن علي بن محمد بن يَنَال العُكْبَرِيّ، وأبو الحسين محمد بن محمد بن يعقوب الحَجَّاجِيُّ الحافظ النَّيسابوريّ، وأحمد بن عيسى الجَوْزجانيّ، وجماعة من علماء نيسابور.

قيل: إنه هُجر بترمذ في آخِر عُمره بسبب تصنيفه كتاب (ختم

---

(١) تهذيب الكمال: ٢٤/ ٤٨٩.

الولاية) و(علل الشريعة)، فَحُمِلَ إلى بَلْخ فأكْرَمُوه لموافَقَتِهِ لهم في رأيهم.

وقد توسَّع الحافظ ابن حجر في ذكر أقوال ذامّيه ومادِحيه، ثم وقف منه موقف العدل فقال: «ولم أقف لهذا الرجل مع جلالته على ترجمة شافية؛ والله المستعان»(١).

وفي ذكر هذه النُّبذة في تراجم بعض الترامذة ما يعطينا فكرةً موجزة عن أعلامهم، ورواتهم، وتطوافهم، وتصوّف بعضهم.

غير أنّ الملاحظ لمن يُراجع ترجماتهم أنَّهم حدَّثوا عن الكثيرين، فأبو عيسى الترمذي حدّث عمّا يزيد عن مئتي شيخ، وشيوخ بعض هؤلاء المذكورين آنفاً يبلغون العشرات، أكثرهم، بل جلّهم، من غير بلدتهم؛ ويبدو أنّ موقع (ترمذ) في الطرف الشرقيّ الأقصى للعالم الإسلاميّ آنذاك، دفعهم بالرحلة إلى مُدن العلم الأُخرى، رحمهم الله: ﴿فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَآئِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا فِي ٱلدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوٓا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ﴾ [التوبة: ١٢٢].

مناقب الترمذي وثناء الأئمة عليه:

قال أبو سعد الإدريسيّ الحافظ(٢): محمد بن عيسى بن سَوْرة بن

---

(١) لسان الميزان: ٦/ ٣٩٢؛ ومصادر ترجمته ثمّة.

(٢) هو عبد الرحمن بن محمد بن محمد الأستراباذيّ، محدّث سمرقند، ومصنِّف=

موسى بن الضَّحَّاك السُّلميّ الترمذيّ الحافظ الضرير، أحدُ الأئمة الذين يُقتدى بهم في علم الحديث رضي الله عنه، صنَّفَ كتابَ الجامع والتواريخ والعلل تصنيفَ رجلٍ عالمٍ مُتْقِنٍ؛ كان يُضْرَبُ به المثل في الحفظ[1].

وقال الإدريسيّ أيضاً: سمعتُ أبا بكر محمد بن أحمد بن الحارث المروزيّ الفقيه يقول: سمعتُ أحمد بن محمد بن عبد الله بن داود المروزيّ يقول: سمعتُ أبا عيسى محمد بن عيسى الحافظ يقول: كنتُ في طريق مكة، وكنتُ قد كتبتُ جزأين من أحاديث شيخ، فمرّ بنا ذلك الشيخ فسألتُ عنه فقالوا: فُلان؛ فذهبتُ إليه، وأنا أظنُّ أنَّ الجزأين معي، وحملتُ معي محملي جزأين كنتُ ظننتُ أنّهما الجزآن اللذان له، فلما ظفرتُ به وسألتُهُ أجابني إلى ذلك فأخذتُ الجزأين فإذا هما بياضٌ، فتحيّرتُ، فجعلَ الشيخ يقرأ عليَّ مِن حفظه ثم ينظر إليَّ، فرأى البياض في يدي فقال: أما تستحي منه؟ قلت: لا، وقَصصتُ عليه القصة، وقلتُ: أحفظه كلَّه، فقال: اقرأ، فقرأتُ جميعَ ما قرأ عليَّ على الولاء فلم يُصدِّقْني، وقال: استظهرتَ قبل أن تجيئني، فقلتُ: حَدِّثني بغيره، فقرأ عليَّ أربعين حديثاً من غرائب حديثه، ثمّ قال: هاتِ، فقرأتُ عليه من

= تاريخها وتاريخ أستراباذ، سمع الأصمّ، وابن عديّ، وألّف الأبواب والشيوخ، وثّقه الخطيب؛ طبقات الحفاظ، ص٤١٥ = الترجمة، ص٩٣٨.

(١) فضائل الكتاب الجامع، ص٣١.

أوّله إلى آخره كما قرأ، فما أخطأتُ في حرف، فقال لي: ما رأيتُ مثلك[1].

وقال الحافظ أبو يعلى الخليليُّ: «أبو عيسى... ثقة، متفق عليه... مشهور بالأمانة والعلم»[2].

وقال السمعانيُّ: إمام عصره بلا مدافعة.

وقال في موضع آخر: أحد الأئمة الذين يُقتَدى بهم في الحديث؛ صنّف كتاب (الجامع) والتواريخ والعلل تصنيف رجل عالم متقن، وكان يُضْرَبُ به المثل في الحفظ والضبط[3].

وقال ابن الأثير الجزريّ: كان إماماً حافظاً له تصانيفُ حسنة منها (الجامع الكبير) في الحديث[4].

وقال أيضاً: وهو أحد العلماء الحفاظ الأعلام، وله في الفقه يدٌ صالحة[5].

وقال أبو الفداء: كان إماماً حافظاً، وكان ضريراً، وهو من أئمة الحديث المشهورين الذين يُقتدى بهم في علم الحديث[6].

---

(١) فضائل الكتاب الجامع، ص٣١ ـ ٣٢.
(٢) الإرشاد في معرفة علماء الحديث: ٣/ ٩٠٤ = الترجمة (٨٢٩).
(٣) الأنساب: ٢/ ٤٥.
(٤) الكامل في التاريخ: ٧/ ١٥٢.
(٥) جامع الأصول: ١/ ١١٤.
(٦) المختصر: ١/ ٧١.

وقال الحاكم أبو أحمد: سمعتُ عمر بن علك يقول: مات محمد ابن إسماعيل البخاريّ ولم يخلّف بخراسان مثل أبي عيسى في العلم والورع، بكى حتى عمي[1].

وقال أبو الفضل البيلمانيّ: سمعتُ نصر بن محمد الشيركوهيّ يقول: سمعتُ محمد بن عيسى الترمذيّ يقول: قال لي محمد بن إسماعيل: ما انتفعتُ بك أكثر مما انتفعتَ بي[2].

وقال أبو حاتم ابن حِبّان: كان ـ أي الترمذيُّ ـ ممن جمع وصنّف، وحفظ وذاكر[3].

وقال الإِسْعَرْدِيُّ: ولأبي عيسى فضائلُ تُجمَعُ وتُروى وتُسمع، وكتابُه أحد الكتب الخمسة التي اتفق أهل الحلّ والعَقد والفضل والنقد من العلماء والفقهاء وحُفّاظ الحديث النُّبهاء على قَبولِها والحكم بصحة أُصولها وماورد في أبوابها وفصولها[4].

وقال ابن كثير: هو أحدُ أئمة هذا الشأن في زمانه[5].

---

(١) تهذيب التهذيب: ٩/ ٣٨٩؛ وترجمة الترمذي في تذكرة الحفاظ وسير أعلام النبلاء.
(٢) تهذيب التهذيب: ٩/ ٣٨٩.
(٣) الثقات: ٩/ ١٥٣.
(٤) فضائل الكتاب الجامع، ص٣٠.
(٥) البداية والنهاية: ١١/ ٦٦ و٦٧.

وقال الحافظ أبو الحجّاج المِزِّي: أحد الأئمة الحُفّاظ المبرزين، ومَن نفع الله به المسلمين[1].

وقال أبو جعفر ابن الزبير: وللترمذي في فنون الصناعة الحديثية ما لم يشاركه غيرُه[2].

وقال ملا عليّ القاري: الإمام الحجّة الأوحد، الثقة الحافظ المتقِن[3].

وقال ابن العماد الحنبلي: كان مبرزاً على الأقران، آية في الحفظ والإتقان[4].

وهذه النُّقول عن العلماء والحفّاظ في الثناء على الإمام الترمذيّ تدلّ على إجماع علماء الرجال على عُلُوّ كعبه في علم الحديث، ورسوخ قدمه فيه، واطلاعه على فقه السلف حفظاً وإتقاناً، فضلاً عن الزهد والورع؛ فكان رحمه الله ممّن جمع بين العلم والعمل، وهذه هي سيرة السلف الصالحين رحمهم الله.

---

(١) تهذيب الكمال: ٢٦/ ٢٥٠.
(٢) قوت المغتذي، ص٦.
(٣) المرقاة شرح المشكاة: ١/ ٢١.
(٤) شذرات الذهب: ٢/ ١٧٤.

وفاته:

بعد حياةٍ حافلةٍ بالعلم والرحلة في طلب الحديث والتصنيف فيه انتقل الإمام أبو عيسى الترمذيّ إلى جوار ربه في ليلة الإثنين الثالث عشر من شهر رجب سنة تسع وسبعين ومئتين بقرية (بُوغ) إحدى القرى التابعة لترمذ على بُعد ستة فراسخ منها.

وقد ذكر بعضُ مترجميه أنّه تُوفّي بترمذ[1]، ولا تناقض في ذلك، لأنَّ ترمذ هي المدينة الكبيرة أو العاصمة و(بوغ) إحدى قراها، ومن المتعارف عليه أنه يُنسب إلى المدينة والعاصمة ما هو لبعض القرى التابعة لها، فمن قال (ترمذ) ذكر المدينة التي تتبعها قرية (بوغ) ومن ذكر (بوغ) تحرّى الدقة في تحديد موضع الوفاة الحقيقي.

وما ذكره الأستاذ الدكتور أحمد معبد عبد الكريم في تعليقه على (النفح الشذيّ)[2] «أنه يحتمل أن يكون توفي بترمذ، ثم نُقل إلى قرية (بوغ) ليُدْفَن بها كما هو معروف أيضاً من نقل بعض المشاهير بعد وفاتهم إلى موضع آخر ليدفن فيه، بناء على وصيته، أو لكون هذا الموضع مسقط

---

(١) تهذيب الكمال: ٢٦/١٦٨؛ وتذكرة الحفاظ: ٢/ ٦٢٥؛ وانظر تقييد وفاته أيضاً في فضائل الكتاب الجامع، ص٤٠؛ وتهذيب التهذيب: ٩/ ٣٨٨؛ وشذرات الذهب: ٢/ ١٧٤؛ والرسالة المستطرفة، ص١١؛ وتاريخ التراث العربيّ لسزكين: ١/ ١/ ٢٩٩.

(٢) النفح الشذيّ في شرح جامع الترمذيّ لابن سيّد الناس: ١/ ١٦٨.

رأسه، أو لغير ذلك من الاعتبارات والدواعي»، يؤيّده ما رواه الإسعردي[1] من أنَّ «قبره مشهور يُزارُ بها، ثُمّ جُرِّد من ناحية ترمذ، يقصد للزيارة».

* * *

(١) في كتابه فضائل الكتاب الجامع، ص٤٠.

الفَصْلُ الثَّالِثُ

تَلَقِّيهِ العِلم

- شيوخه
- معجم شيوخه

الفَصْلُ الثَّالِثُ

تَلَقِّيهِ العِلم

شيوخه:

روى الإمام الترمذيّ عن شيوخ كُثُر؛ إذ فَتَحت له آفاقُ الرحلة فرصةَ الرواية عنهم، حتى فاق عددهم مئتي شيخ. شارك البخاريَّ ومسلماً في جماعةٍ منهم، كما انفرد مع البخاري دون مسلم بشيوخ آخرين، كذلك انفرد مع مسلم بشيوخ لم يسمع منهم البخاري، كما انفردَ الترمذيُّ عن الخمسة بالرواية عن اثنين وأربعين شيخاً.

وحدَّث رحمه الله عن تسعة، روى لهم الأئمة الخمسة: البخاريّ، ومسلم، وأبو داود، والنَّسائيّ، وابن ماجه[1].

فنراه يسمعُ الحديث بالحجاز، والبصرة، والكوفة، وبغداد، والرَّيّ، وخُراسان. كما ذكر الحافظ أبو بكر ابن نقطة ذلك في كتابه (التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد)[2]؛ وذكر أسماء بعض من سمع منهم.

---

(١) انظر كشف النقاب: ١/ ٥٨ وما بعدها.

(٢) التقييد، ص٩٦ ـ ٩٧.

ويقول الحافظ المِزِّيّ: «طافَ البلاد، وسمع خَلْقاً كثيراً من الخُراسانيين والعراقيين والحجازيين وغيرهم»[1].

والظاهر أنّه لم يذهبْ إلى مصر ولا الشام، بل يروي عن علماء هذين القطرين بالواسطة. قال الأستاذ عتر: «ولم نعثر على سبب ذلك، ولعلّه اضطراب الأحوال والفتن»[2]، ثم أردفَ يقول: «وأغلب الظنّ أنّه لم يدخل بغداد أيضاً. إذ لو دخلها لسمع الإمام العظيم أحمد ابن حنبل، ولكنّه لم يثبت له سماع منه، ويؤيّد ذلك أنّ الخطيبَ البغداديّ لم يذكره في كتابه تاريخ بغداد»[3].

وفي ذلك نظر؛ إذ إنّ ابنَ نقطة ذكر في كتابه (التقييد)، في الموضع السابق، أنه سمع ببغداد من الحسن بن الصباح، وأحمد بن حسان بن ميمون، وأحمد بن منيع، ومحمد بن إسحاق الصاغاني.

وأما عدم ذكر الخطيب البغداديّ له في كتابه (تاريخ بغداد) فمن المحتمل أن يكون قد سقط من المطبوع، فمن المعلوم أنّ النسخة المطبوعة سقط منها كثير من التراجم؛ ويقوم الأستاذ بشار عواد معروف بتحقيقه ونشره في دار الغرب الإسلاميّ.

---

(١) تهذيب الكمال: ٢٦/ ٢٥٠ ـ ٢٥١.

(٢) الإمام الترمذي للعتر، ص٢٣.

(٣) المرجع السابق، ص٣٧.

وأما عدمُ سماعه من الإمام أحمد فربما كان دخوله بغداد بعد وفاة الإمام أحمد سنة ٢٤١هـ؛ إذ إن البغداديين الذين سمع منهم الإمام الترمذيّ ـ من خلال استقرائنا ـ كانت وفاتهم بعد هذا التاريخ.

معجم شيوخ الترمذيّ:

فيما يلي قائمةٌ بأسماء شيوخ الترمذيّ، وأمامَ كلٍّ واحد منهم رقم لأحد الأحاديث التي رواها في (جامع الترمذيّ)، وذلك حسب طبعة الأستاذ بشار عواد معروف:

إبراهيم بن إسماعيل بن يحيى، أبو إسحاق الكوفيّ (٣٨٠٥).

إبراهيم بن سعيد الجوهريّ، أبو إسحاق الطبريّ (٣٩).

إبراهيم بن عبد الله بن حاتم الهرويّ، أبو إسحاق (٦٢١)، (١٣٠٩).

إبراهيم بن عبد الله بن المنذر الباهليّ (٢١٥٦).

إبراهيم بن المستمر الهُذَليّ، أبو إسحاق البصريّ، روى له في (الشمائل)[1].

إبراهيم بن هارون البلخي العابد، روى له في (الشمائل)[2].

---

(١) ذكره المزي في تهذيب الكمال: ٢/ ٢٠٢.

(٢) المصدر السابق: ٢/ ٢٣٠.

إبراهيم بن يعقوب الجوزجانيّ (٢١١).

أحمد بن إبراهيم بن كثير الدورقيّ البغداديّ (٢٦٨).

أحمد بن بديل بن قريش، أبو جعفر الياميّ (٢٠٥٢).

أحمد بن أبي بكر بن الحارث، أبو مصعب الزهريّ المدنيّ (٦٩٩).

أحمد بن حسان بن الميمون، سمع منه ببغداد[1].

أحمد بن الحسن بن جُنَيْدِب الترمذيّ (١٩٥).

أحمد بن الحسن بن خِراش، أبو جعفر البغداديّ (٢٠١٨).

أحمد بن خالد الخلال، أبو جعفر البغداديّ (٣٦٤٢).

أحمد بن سعيد بن إبراهيم الرباطي المروزيّ، أبو عبد الله الأشقر (١٠٦٢م).

أحمد بن سعيد الدَّارميّ (١٢٥٨).

أحمد بن عبد الله بن الحكم الهاشميّ المعروف بابن الكرديّ، أبو الحسين البصريّ (١٥٢٣).

أحمد بن عبد الله بن محمد بن أبي السفر، أبو عبيدة الهمدانيّ الكوفي (٨٧).

---

(١) ذكره ابن نقطة في التقييد، ص٩٧.

أحمد بن عبد الرحمن بن بكار، أبو الوليد البسريّ الدمشقيّ (٢٤).

أحمد بن أبي عبيد الله بشر السَّليميّ البصريّ، أبو عبد الله (٥٠).

أحمد بن عبدة الآمُليّ، أبو جعفر[1].

أحمد بن عبدة بن موسى الضَّبيّ، أبو عبد الله البصريّ (٦).

أحمد بن عثمان النوفليّ، أبو عثمان البصريّ (٣٢٨٤).

أحمد بن محمد بن موسى، أبو العباس السمسار، مردويه (٢١).

أحمد بن محمد بن نيزك، أبو جعفر الطوسي البغداديّ (٢٤٤٣).

أحمد بن المقدام، أبو الأشعث العجليّ البصريّ (١٠٦٦).

أحمد بن منيع بن عبد الرحمن، أبو جعفر الأصم (٥٦).

---

(١) ذكره المزيّ في تهذيب الكمال: ١/ ٣٩٩؛ وتبعه الحافظ ابن حجر في تهذيب التهذيب: ١/ ٥٩؛ والخزرجيُّ في خلاصة تذهيب تهذيب الكمال، ص٩؛ فذكروه من شيوخ الترمذي، وروى عنه تلميذه أبو داود حديثاً واحداً برقم (٣٠٧٦)؛ وفي مطبوعة تقريب التهذيب بتحقيق الأستاذ عبد الوهاب عبد اللطيف: ١/ ٢١، أنَّه خرَّج له البخاريُّ في جامعه الصحيح؛ والترمذيّ في جامعه ولدى مراجعتي ترجمته في الحاسوب تبيَّن لي أنه لم يروِ عنه من الستة إلا أبو داود.

أحمد بن نصر بن زياد النيسابوريّ، أبو عبد الله (١٦٦٨).

أزهر بن مروان الرقاشيّ البصريّ (٧٨٠).

إسحاق بن إبراهيم بن حبيب بن الشهيد، أبو يعقوب البصريّ (٤١٠).

إسحاق بن منصور بن بهرام الكوسج، أبو يعقوب التميميّ المروزيّ (٨٢).

إسحاق بن موسى بن عبد الله، أبو موسى الأنصاريّ المدنيّ (٢).

إسماعيل بن موسى الفزاريّ الكوفيّ، نسيب السديّ.

بشر بن آدم بن يزيد البصريّ (١٠٣١).

بشر بن معاذ العقديّ، أبو سهل البصريّ (٢٥).

بشر بن هلال الصواف، أبو محمد النميريّ (٧٧٥).

الجارود بن معاذ السلميّ الترمذيّ ١٣ (م١)

الجراح بن مخلد العجليّ البصريّ (٣٨١١).

جعفر بن محمد بن الفضيل الجزريّ (٣١٥٢).

حاتم بن سياه (١٤١٨).

الحسن بن أحمد بن أبي شُعيب، أبو مسلم الحرانيّ (٣٠٣٦).

الحسن بن بكر عبد الرحمن المروزيّ، أبو عليّ (٣٤٤).

الحسن بن الصباح البزار، أبو عليّ الواسطيّ، نزيل بغداد (١٥٢).

الحسن بن عرفة بن يزيد العبديّ، أبو عليّ البغداديّ (١٣١).

الحسن بن علي بن محمد الهُذليّ، أبو عليّ الخلال الحَلوانيّ، نزيل مكة (٦٦).

الحسن بن قَزَعة البصريّ (١٢٠١).

الحسن بن محمد بن الصباح الزعفرانيّ، أبو عليّ البغداديّ (٧٢).

الحسن بن حريث الخزاعي، أبو عمّار المروزيّ ١٣ (م٢).

الحسين بن الحسن بن حرب السلمي، أبو عبد الله المروزيّ، نزيل مكة (٢٠٣٥).

الحسين بن سلمة بن إسماعيل بن يزيد بن أبي كبشة البصريّ (٢٠٠٨).

الحسين بن علي بن الأسود العجليّ، أبو عبد الله الكوفيّ، نزيل بغداد (١٨٣٣).

الحسين بن علي بن يزيد الصدائيّ (٣٥٩٠).

الحسين بن محمد بن أيوب البصريّ (٢٩٣١).

الحسين بن محمد بن جعفر الجريريّ البلخيّ (٧٤٨).

الحسين بن مهدي بن مالك؛ أبو سعيد البصريّ (١٣٢٦).

الحسين بن يزيد بن يحيى الطحان الكوفيّ (٢٥٤٦).

حميد بن مسعدة بن المبارك البصريّ (٥٠٦).

خلّاد بن أسلم الصَّفّار، أبو بكر البغداديّ (٩٤٨).

الربيع بن سليمان بن عبد الجبار، صاحب الشافعي، وراوي كتب الأُمهات عنه، قال المزي: «وروى له الترمذي[1] وقد روى عنه إجازة».

رجاء بن محمد بن رجاء العُذريّ، أبو الحسن البصريّ (٢٠٧٩).

زياد بن أيوب بن زياد البغداديّ، أبو هاشم (٤٧٧).

زياد بن يحيى بن حسان، أبو الخطاب الحسانيّ البصريّ (١٠٦٢).

زيد بن أخزم الطائيّ، أبو طالب البصريّ (١٠٤٧).

سباع بن النضر، أبو مُزاحم السمرقنديّ (٣١٤٨).

---

(١) تهذيب الكمال: ٩/ ٨٩.

عبّاس بن عبد العظيم العنبريّ، أبو الفضل البصريّ (١٣٣).

العباس بن محمد الدوريّ، أبو الفضل البغداديّ (٥١٤).

عبد الله بن أحمد بن عبد الله بن يونس اليَربوعيّ، أبو حصين الكوفيّ (٢٤٤٦).

عبد الله بن إسحاق الجوهريّ البصريّ (٣٢٦٨).

عبد الله بن الحكم بن أبي زياد القطوانيّ، أبو عبد الرحمن الكوفيّ (٣٦٣).

عبد الله بن سعيد بن حُصين الكنديّ، أبو سعيد الأشج الكوفيّ (١٤٦).

عبد الله بن الصباح بن عبد الله الهاشميّ العطار البصريّ (٤٨٩).

عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل، أبو محمد الدارميّ (٢٤٠).

عبد الله بن عمران بن رزين، أبو القاسم المكيّ (١٩١٨).

عبد الله بن محمد بن الحجّاج الصوّاف، أبو يحيى البصريّ (١٨٦٥).

عبد الله بن محمد بن عبد الرحمن الزهريّ البصريّ (٢٤٢٨).

عبد الله بن معاوية بن موسى الجُمَحِيّ، أبو جعفر البصريّ (٥٨٦).

عبد الله بن مُنير، أبو عبد الرحمن المروزيّ (٢٥٤).

عبد الله بن الوضاح، أبو محمد الكوفيّ (١٩٨٩).

عبد الأعلى بن واصل بن عبد الأعلى الأسديّ الكوفيّ (٣٥٨).

عبد الجبار بن العلاء بن عبد الجبار البصريّ، نزيل مكة (١٩٣٥).

عبد الرحمن بن الأسود، أبو عمرو الورّاق البصريّ (٨٢٨م).

عبد الرحمن بن واقد بن مسلم البغداديّ، أبو مسلم الواقديّ (٢٢٢٠م).

عبد الصمد بن سليمان بن أبي مطر العتكيّ، أبو بكر البلخيّ (٥٥٤).

عبد القدوس بن محمد العطار البصري (١٣٣٠).

عبد الوارث بن عبد الصمد بن عبد الوارث، أبو عبيدة (٩٥٦).

عبد الوارث بن عبيد الله العَتكيّ المروزيّ (٤٢٦).

عبد الوهّاب بن عبد الحكم بن نافع، أبو الحسن الوراق البغداديّ (ويقال له: ابن الحكم أيضاً) (٥٤٤).

عبد بن حميد الكَشيّ، أبو محمد (١٩٦).

عبدة بن عبد الله الصفار الخزاميّ، أبو سهل البصريّ (٣٠٩).

عبيد الله بن سعد بن إبراهيم الزهريّ، أبو الفضل البغداديّ (٢٨٣٢).

عبيد الله بن عبد الكريم؛ أبو زرعة الرازيّ (٥٤١).

عبيد بن أسباط بن محمد القرشيّ، أبو محمد الكوفيّ (١٠٦٤).

عثمان بن مهدي[١].

عُقبة بن مكرم العميّ، أبو عبد الملك البصريّ (٢٤١).

علي بن حجر بن إياس السعديّ المروزيّ (١٢).

عليّ بن الحسن الكوفيّ (٥٢٨).

عليّ بن خشرم المروزيّ (٣٥).

عليّ بن سعيد بن مسروق الكنديّ الكوفيّ (٦٤٩).

عليّ بن عيسى بن يزيد البغداديّ (٤٧٩).

عليّ بن المنذر الطريقيّ الكوفيّ (١٣٢٩).

عليّ بن نصر بن عليّ الجهضميّ (٤١٣).

عمر بن إسماعيل بن مجالد الهمدانيّ الكوفيّ، نزيل بغداد (٢٣٦٥).

---

(١) ذكره في كشف النقاب: ١/ ٥٢؛ غير أنَّ المزيَّ وابنَ حجر لم يذكراه في تهذيبيهما.

عمر بن حفص بن صبيح الشيباني البصري (٦١٨).

عمرو[١] بن علي الفلاّس، أبو حفص البصريّ (١٤٤).

عمرو بن مالك الرّاسبيّ، أبو عثمان البصريّ (٢٣٤٦).

عمران بن موسى القزّاز الليثيّ، أبو عمرو البصريّ (٧٦٤).

العلاء بن مسلمة بن عثمان البغداديّ (١٩١٣).

عيسى بن أحمد بن عيسى العسقلانيّ (١٤١٣).

عيسى بن عثمان بن عيسى النهشليّ الكوفيّ الرمليّ (٢٨٥١).

فضالة بن الفضل التميميّ، أبو الفضل الكوفيّ (١٩٩٤).

الفضل بن جعفر بن عبد الله البغداديّ، أبو سهل بن أبي طالب (٢٩٤١).

الفضل بن سهل الأعرج البغداديّ (٧٣).

الفضل بن الصباح البغداديّ (٢٥٦).

القاسم بن زكريا بن دينار القرشيّ، أبو محمد الكوفيّ (٦٧٩).

قتيبة بن سعيد بن جميل، أبو رجاء البغلانيّ(١).

---

(١) تحرَّف اسمه في مطبوعة التقييد لابن نقطة، ص٩٦ إلى عمر؛ والمثبت يوافق تهذيب الكمال وتقريب التهذيب في ترجمته فيهما.

مجاهد بن موسى الخوارزميّ، نزيل بغداد (٣١٦٥).

محمد بن أبان بن وزير البلخيّ (١٦٦).

محمد بن إبراهيم بن صدران البصريّ (١٦٩٠).

محمد بن أحمد بن الحسين بن مدويه القرشيّ، أبو عبد الرحمن الترمذيّ (٥٠١).

محمد بن أحمد بن نافع = أبو بكر بن نافع.

محمد بن إسحاق الصاغانيّ البغداديّ، أبو بكر (٤٢٨).

محمد بن إسماعيل البخاريّ (٧).

محمد بن إسماعيل البختريّ، أبو عبد الله الواسطيّ (٩٢٧).

محمد بن إسماعيل بن سَمُرة الأحمسيّ، أبو جعفر السَّرَّاج (٣٤١٢).

محمد بن إسماعيل بن يوسف، أبو إسماعيل الترمذيّ (١٥٢٥).

محمد بن أفلح بن عبد الملك النَّيسابوريّ[١].

محمد بن بشار بن عثمان العبديّ البصري، بندار (٣).

---

(١) ذكر ذلك المِزِّي في تهذيب الكمال: ٢٤/٤٩٩ = الترجمة (٥٠٧٦)؛ وابن حجر في تهذيب التهذيب: ٩/٦٦.

محمد بن عبد العزيز بن أبي رزمة، أبو عمرو المروزيّ (٣٤١٤).

محمد بن عبد الملك بن زنجويه البغداديّ، أبو بكر (٤).

محمد بن عبيد بن عبد الملك الأسديّ الهمذانيّ (٣٣٣٨).

محمد بن عبيد بن محمد المحاربيّ، الكوفي أبو جعفر النحاس (٥٥٢).

محمد بن عثمان بن كرامة الكوفيّ (٢٣٩٤).

محمد بن علي بن الحسن بن شقيق المروزيّ الشقيقيّ (٢٦٢١).

محمد بن علي الصنعانيّ[1].

محمد بن عمر بن علي المقدميّ البصريّ (٦٩٤).

محمد بن عمر بن هيّاج الهمْدانيّ الكوفيّ (٢٢١٣).

محمد بن عمر بن الوليد الكنديّ، أبو جعفر الكوفيّ (١٦٧٩).

محمد بن عمرو بن نبهان البصريّ (٢٣٥٠).

محمد بن عمرو السواق البلخيّ (١١٤).

---

(١) ذكره في كشف النقاب: ١/ ٥٥. ولم يذكره المزي وابن حجر، ولعله (محمد بن عبد الأعلى) السابق ذكره، فوقع فيه محرّفاً.

محمد بن العلاء، أبو كريب الكوفيّ (٢٢).

محمد بن فراس، أبو هريرة البصريّ (٢١٥٠).

محمد بن كامل المروزيّ (٣٩١٦).

محمد بن المثنى العنَزَيّ، أبو موسى البصريّ (٩).

محمد بن محمد بن مرزوق الباهليّ البصريّ (١٩١٩).

محمد بن معمر القيسيّ البصريّ (٣٠٥٦).

محمد بن منصور بن داود الطوسيّ، أبو جعفر[١].

محمد بن موسى بن نفيع الحرشيّ البصريّ (١٧٦).

محمد بن ميمون المكيّ (١٨٥٠).

محمد بن نجيح، ابن أبي معشر السنديّ (٣٤٢).

محمد بن الوزير العبديّ الواسطيّ (٩٦٤).

محمد بن يحيى بن أيوب الثقفيّ، أبو يحيى المروزيّ (٢١٣).

محمد بن يحيى بن أبي حزم القطعيّ البصريّ (٨١٢).

محمد بن يحيى بن عبد الله الذُّهليّ النيسابوريّ (٢٩٦).

---

(١) ذكره في كشف النقاب: ١/ ٥٥؛ ولم تذكر كتب رجال الكتب الستة رواية الترمذي عنه.

محمد بن يحيى بن عبد الكريم الأزديّ البصريّ، نزيل بغداد (٣٩٢٧).

محمد بن يحيى بن أبي عمر العدني، نزيل مكة (١٥).

محمد بن يزيد بن محمد بن كثير العجلي، أبو هشام الرفاعيّ (١٠٨٢).

محمود بن خداش الطالقانيّ (١٠٨٠م).

محمود بن غيلان العدويّ، أبو أحمد المروزيّ، نزيل بغداد (٣).

مسلم بن حاتم الأنصاريّ، أبو حاتم البصريّ (٥٨٩).

مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيريّ النيسابوريّ (٦٨٧).

مسلم بن عمرو بن مسلم بن وهب الحَذّاء، أبو عمرو المدينيّ (٥٣٦).

مكتوم بن العباس، أبو الفضل المروزيّ (١٠٧٠).

موسى بن أبي الجارود، أبو الوليد المكيّ[١].

موسى بن حزام الترمذيّ، أبو عمران، نزيل بَلْخ (٢٥١٢م).

---

(١) ذكره المزيّ في تهذيب الكمال: ٢٩/ ٤١؛ ولم أجد له روايةً في جامع الترمذي كما ذكر المزيّ بعد البحث الحاسوبي.

موسى بن عبد الرحمن بن سعيد بن مسروق الكنديّ، أبو عيسى الكوفيّ (٦١٦).

نصر بن عبد الرحمن بن بكّار الناجيّ الكوفيّ (٢٤١٩).

نصر بن علي بن نصر الجهضميّ (٢٥).

هارون بن إسحاق الهمدانيّ، أبو القاسم الكوفيّ (٣٥٥).

هارون بن عبد الله بن مروان البغداديّ، أبو موسى الحمال البزاز (٥٧٥).

هارون بن موسى بن أبي علقمة الفرويّ (٣٩٥٦).

هُريم بن مِسْعر الأزديّ، أبو عبد الله الترمذيّ (٣٦١٣).

هشام بن يونس التميميّ، أبو القاسم الكوفيّ (٥٩١).

هنّاد بن السرّي بن مصعب التميميّ، أبو السري الكوفيّ (١).

واصل بن عبد الأعلى بن هلال الأسديّ، أبو القاسم أو أبو محمد الكوفيّ (٧٩٣).

الوليد بن شجاع بن الوليد بن قيس السَّكونيّ، أبو همام بن أبي بدر الكوفيّ، نزيل بغداد (٣٦٠٩).

يحيى بن أكثم بن محمد التميميّ المروزيّ (٦٣٣).

يحيى بن حبيب بن عربي البصريّ (٢١٣٤).

أبو بكر بن النضر بن أبي النضر البغداديّ (١٩٠).

أبو جعفر السمنانيّ = محمد بن جعفر.

أبو داود = سليمان بن الأشعث.

أبو زرعة = عبيد الله بن عبد الكريم الرازيّ.

أبو سعيد الأشج = عبد الله بن سعيد.

أبو عمار = الحسين بن حريث.

أبو كريب = محمد بن العلاء.

أبو مصعب = أحمد بن أبي بكر الزهريّ.

أبو هشام الرفاعيّ = محمد بن يزيد.

* * *

الفَصْلُ الرَّابِعُ

تَلَامِذَةُ التِّرمِذِيِّ

- تلامذته
- معجم تلامذته

الفَصْلُ الرَّابِعُ

تَلامِذَةُ التِّرمِذِيِّ

تلامذته:

لقد عاش الإمامُ الترمذيُّ حياتَه راحلاً في سماع الحديث وإسماعه، فصنَّف كتبه وسمعها منه الناس؛ قال عنه ابنُ حِبّان: «روى عنه أهلُ خُراسان»[1]، وقال الخزرجيّ: «[روى] عنه... خَلْقٌ من أهل سمرقند ونسف وتلك الديار»[2].

معجم تلامذته:

اعتنى الحافظ أبو الحجاج المِزِّيّ في كتابه (تهذيب الكمال)[3] بذكر بعض الرواة عنه، وهم:

١ ـ أبو بكر أحمد بن إسماعيل بن عامر السَّمَرقنديّ[4].

---

(١) كتاب الثقات لابن حبّان: ٩/ ١٥٣.

(٢) خلاصة تذهيب تهذيب الكمال للخزرجي، ص٣٥٥.

(٣) تهذيب الكمال في أسماء الرجال: ٢٦/ ٢٥١ ـ ٢٥٢.

(٤) ذكره في خلاصة الخزرجي، ص٣٥٥، محمد بن إسماعيل السَّمرقنديّ؛ وذكرهما صاحب كشف النقاب: ١/ ٧٣ منفصلَيْن.

٢ ـ أبو حامد أحمد بن عبد الله داود المَرْوَزِيّ التاجر.

٣ ـ أحمد بن عليّ المقرئ.

٤ ـ أحمد بن يوسُف النَّسَفِيُّ.

٥ ـ أبو الحارث أسد بن حَمْدُويه النَّسَفيّ.

٦ ـ الحُسين بن يوسُف الفَرَبْرِيّ.

٧ ـ حَمّاد بن شاكر الوَرَّاق.

٨ ـ داود بن نَصر بن سُهيل البَزدَوِيّ[1].

٩ ـ الرّبيع بن حَيَّان الباهليّ.

١٠ ـ عبد الله بن نصر بن سُهَيل البَزْدَوِيّ.

١١ ـ عبد بن محمد بن محمود النَّسَفِيّ.

١٢ ـ أبو الحسن عليّ بن عُمر بن التَّقِيّ بن كُلثوم السَّمَرقندِيّ الوَاذارِيّ.

١٣ ـ الفضل بن عمَّار الصَّرَّام.

١٤ ـ أبو العباس محمد بن أحمد بن مَحبوب المَحْبُوبِيّ المَرْوَزِيّ راويةُ (الجامع).

---

(١) نسبة إلى بزدة وهي قلعة حصينة على ستة فراسخ من نَسَف على طريق بخارى.

١٥ ـ أبو جعفر محمد بن أحمد النَّسَفِيّ.

١٦ ـ أبو جعفر محمد بن سُفيان بن النَّضرِ النَّسَفِيُّ، المعروف بالأمين.

١٧ ـ أبو عليّ محمد بن محمد بن يحيى القَرَّاب الهَرَوِيّ.

١٨ ـ أبو الفضل محمد بن محمود بن عَنْبَر النَّسَفيّ.

١٩ ـ محمد بن مكي بن نوح النسفيّ.

٢٠ ـ محمد بن المنذر بن سعيد الهَرَوِيّ شَكَّر.

٢١ ـ محمود بن عَنْبَر النَّسَفيّ.

٢٢ ـ أبو الفضل المُسَبِّح بن أبي موسى الكاجَريّ[١].

٢٣ ـ أبو مطيع مكحول بن الفضل النَّسَفيّ.

٢٤ ـ مكي بن نُوح النسفي المقري.

٢٥ ـ نصر بن محمد بن سَبْرَة الشِّيرَكْثِيُّ.

٢٦ ـ الهيثم بن كُليب الشاشيّ.

وقال المِزِّي عقب ذكرهم بأنه هناك رواة آخرون عنه.

وأضاف صاحب «كشف النقاب عما يقوله الترمذي وفي

---

(١) منسوب إلى (كاجَر): قرية قرب (نسف).

الباب»[1] عليهم رواة آخرين، وهم:

٢٧ـ محمد بن سهل.

٢٨ـ بكر بن محمد الدهقان.

٢٩ـ أبو النضر الرشاويّ.

٣٠ـ أبو علي بن الحرب الحافظ.

٣١ـ أحمد بن علي بن حسنويه.

٣٢ـ الإمام أبو عبد الله البخاري صاحب (الصحيح)؛ إذ سمع من الترمذيّ، كما بيَّنَّاه في (رواية البخاري عن الترمذي).

وأضاف إليهم الذهبيّ:

٣٣ـ الإمام الحافظ أبا بكر عبد الله بن محمد بن عبيد بن أبي الدنيا البغداديّ[2] ويُلاحظ أنّ أكثر الذين انتفعوا به هم أهلُ خراسان ونحوها كسمرقند، ومرو، وبَزْدة، وهَرَاة، والشاش.. إلخ. وهذا دليلٌ على انتفاع هذه البلاد بالإمام الترمذي وتأثّره به.

* * *

---

(١) كشف النقاب: ١/ ٧٢ـ ٧٣.

(٢) سير أعلام النبلاء: ١٣/ ٣٩٩.

الفَصلُ الخَامِسُ

التِّرمِذِيُّ الفَقِيه

- الترمذيّ أوّل مَن طرقَ موضوع الفقه المقارن
- شخصية الترمذيّ الفقهية
- مذهب الترمذيّ الفقهي

الفَصْلُ الخَامِسُ

التِّرمِذيُّ الفَقِيه

يُعدُّ الإمام الترمذيّ مِن كبار المحدِّثين الفقهاء، الذين سرى في عُرُوقهم فقهُ الحديث، واستنباط الأحكام منه. كيف لا وقد أُشبِعَ بروح شيخه البخاريّ في ذلك، حتى وصفه الذهبيُّ بقوله: «وتفقّه في الحديث بالبخاري»[1]. وقال السَّمعانيُّ: «وتلمذ لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاريّ، وشارك معه في شيوخه مثل قتيبة بن سعيد البغلانيّ، وعلي بن حجر المروزيّ، وهنّاد بن السرّي»[2].

قال العلامة أبو الحسن علي الحسنيّ النّدويّ رحمه الله: «**وكان مِن أوّل مَن طرق موضوع ما يسمّيه الناسُ اليومَ الفقه المقارن**، وكان له فضلٌ كبير يجب أن تعترفَ الأمةُ به في حفظه لفقه المدارس الاجتهادية في عصره، ولولاه لضاع منه الشيء الكثير، وعفا عليه الزمان، وتلك خصيصةٌ لجامعه تفرّدَ بها من بين مصنّفات الحديث والسُّنَّة، فهو من

---

(١) تذكرة الحفاظ: ٢/ ١٨٧.

(٢) الأنساب: ٣/ ٤٢.

أوثق المراجع وأقدمها في الخلاف، سيما في معرفة المذاهب المهجورة، كمذاهب الأوزاعيّ، والثوريّ، وإسحاق ابن راهُويَه، وكان من حسناته أنّه حفظ للمتأخرين مذهبَ الشافعيّ القديم»[1].

إذن؛ فإنّ **شخصية الترمذيّ الفقهية الفذّة** تظهر في كتابه (الجامع) من أُمورٍ عدَّة:

أوّلها: أنه يذكر مذاهبَ المتقدِّمين، وأقوالَهم، وترجيحاتِهم، وردودَهم؛ كَذِكرِه آراء مالك، والشافعيّ، وأحمد ابن حنبل، وإسحاق ابن راهُويه، وسفيان الثوريّ، وعبد الله بن المبارك، والأوزاعيّ، ومَعْمَر بن راشد، وسفيان بن عُيينة.

وقد يُعَمِّمُ ولا يُفَصِّل؛ فينقل عن (بعض أهل العلم)، و(أهل الكوفة)[2]، و(الصحابة)[3]، و(التابعين)[4].

ثانيها: ذكره الأحكام والسنن التي احتجَّ بها علماءُ الأمصار، مشفوعةً بأقوالهم، ومَن أخرجها من الصحابة مع الحكم على الحديث.

وأمّا مذهبُه على التحقيق، فهو مذهبُ أهل الحديث، كما يظهر

---

(١) نظرات في الحديث للندويّ، ص١٥٧ ـ ١٥٨.
(٢) انظر الحديث (٢٣١) من جامع الترمذيّ.
(٣) الحديث رقم (٢٥٦) وقد ذكر بعضهم.
(٤) انظر الحديث رقم (١٨٨).

من مواضع كثيرة من (جامعه)؛ حيث يقول في مواضعَ عدّة: «وبه يقول أصحابنا، والشافعيُّ، وأحمدُ، وإسحاقُ»[1]، وهو ما يظهر من استقراء (الجامع)، خلافاً لما أورده العلاّمة الكشميريّ رحمه الله في كتابه (فيض الباري على صحيح البخاريّ) من أنّه كان شافعيَّ المذهب[2]، لذلك لم يُدْخِلْهُ ابنُ السُّبكي في (طبقات الشافعية الكبرى) مع اعتنائه باستيفاء كل من قيل إنه شافعي؛ بل رَدَّ الترمذيُّ قولَ الشافعيِّ في مواضعَ عِدّة؛ مثل ما رواه الترمذي[3] عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسولُ الله ﷺ: «إذا اشتدَّ الحرُّ فأَبْرِدُوْا عَنِ الصَّلاةِ، فإنَّ شِدَّةَ الحَرِّ مِنْ فَيْحِ جَهَنَّمَ»؛ قال: وفي الباب عن أبي سعيد، وأبي ذر، وابن عمر، والمغيرة، والقاسم بن صفوان عن أبيه، وأبي موسى، وابن عباس، وأنس.

قال: ورُوي عن عمر عن النبيِّ ﷺ في هذا، ولا يصح.

قال أبو عيسى: حديث أبي هريرة؛ حديث حسن صحيح.

وقد اختار قومٌ من أهل العلم تأخيرَ صلاة الظهر في شدّة الحر.

وهو قولُ ابن المبارك، وأحمد، وإسحاق.

قال الشافعي: إنّما الإبراد بصلاة الظهر إذا كان مسجداً ينتاب أهله

---

(١) انظر الحديث (١٨٦).

(٢) انظر فيض الباري: ١/ ٥١.

(٣) برقم (١٥٧) في باب ما جاء في تأخير الظهر في شدّة الحرّ.

من البُعد، فأمّا المصلّي وحدَه، والذي يصلّي في مسجد قومه: فالذي أُحبُّ له أنْ لا يُؤخِّرَ الصلاة في شدّة الحرّ.

قال أبو عيسى: ومعنى مَنْ ذهب إلى تأخير الظهر في شدّة الحر، هو أولى وأشبه بالاتباع.

وأمّا ما ذهب إليه الشافعي أنّ الرّخصةَ لمن ينتاب من البعد والمشقة على الناس: فإنّ في حديث أبي ذر ما يدلّ على خلاف ما قال الشافعيُّ.

قال أبو ذر: «كُنّا مع النبيِّ ﷺ في سفر فأذّنَ بلالٌ بصلاةِ الظهر، فقال النبيُّ ﷺ: «يا بلالُ أبْرِدْ ثمّ أَبْرِدْ».

فلو كان الأمرُ على ما ذهب إليه الشافعيُّ: لم يكن للإبراد في ذلك الوقت معنى، لاجتماعهم في السفر، وكانوا لا يحتاجون أن ينتابوا من البُعد. انتهى كلام الترمذيِّ.

ومن أراد الوقوفَ على مزيد من أدلة مخالفته للشافعيِّ فلينظر ما كتبه المباركفوري في مقدمته لشرح الترمذي، حيث عقد فصلاً خاصّاً عن مذهبه الفقهيّ[1].

* * *

(١) انظر تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي، المقدمة، ص٢٧٧ ـ ٢٧٨.

الفَصْلُ السَّادِسُ

التِّرمِذِيُّ وَعُلَمَاءُ عَصْرِهِ

- لقاؤه البخاريَّ والدارميَّ والرازيَّ
- لقاؤه الإمامَ مسلم
- لقاؤه الإمامَ أبا داود
- التأثيرُ بين البخاريِّ والترمذيِّ
- روايةُ البخاريِّ عن الترمذيِّ

الفَصْلُ السَّادِسُ

التِّرمِذيُّ وَعُلَمَاءُ عَصْرِهِ

لقاؤه البخاريَّ والدارميَّ والرازيَّ:

استفاد الإمام الترمذيّ من أستاذه الكبير أمير المؤمنين في الحديث محمد بن إسماعيل البخاريّ، ولازمه مدّةً طويلةً، وانتفع بعلمه وفضله، ولا سيّما في علل الحديث ورجالِه وفنونِه[1]، ومَن طالع (جامعَه)، و(العللَ الصغير) بآخر (الجامع)، و(العللَ الكبير) عرف مقدار استفادته من البخاري.

يقول الترمذيُّ في كتاب (العلل) في آخر (الجامع): «وما كان فيه من ذكر العلل في الأحاديث والرجال والتاريخ فهو ما استخرجتُهُ من كتب التاريخ، وأكثرُ ذلك ما ناظرتُ به محمد بن إسماعيل، ومنه ما ناظرتُ به عبد الله بن عبد الرحمن [الدّارميَّ]، وأبا زُرْعة [الرازيَّ]، وأكثرُ ذلك عن محمد، وأقلّ شيء فيه عن عبد الله وأبي زُرعة. ولم أرَ

---

(١) كشف النقاب: ١/ ٧٤.

أحداً بالعراق ولا بخراسان في معنى العلل والتاريخ ومعرفة الأسانيد كبير أحد أعلمَ من محمد بن إسماعيل»[1].

لقاؤه الإمامَ مسلم:

لقي الإمامُ الترمذيُّ الإمامَ مسلم بن الحجاج القُشيري النيسابوريّ صاحبَ (الصحيح)، غير أنّه لم يخرّج عنه في كتابه إلا حديثاً واحداً في كتاب الصوم من (جامعه)، في باب ما جاء في إحصاء هلال شعبان لرمضان، حيث قال: حدّثنا مسلمُ بن حجّاج، حدثنا يحيى بن يحيى، حدّثنا أبو معاوية، عن محمد بن عمرو، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «أَحْصُوا هلالَ شعبانَ لِرمَضانَ»[2].

وقد تفرّدَ بإخراجِ الحديث الترمذيُّ من أصحاب الكتب الستة؛ كما أفاده المِزِّيُّ في (تحفة الأشراف)[3].

لقاؤه الإمام أبا داود:

كما لقي الإمامُ الترمذيُّ الإمامَ أبا داود سُليمانَ بنَ الأشعث صاحبَ (السُّنن)، كما جاء في أبوابِ الصلاة، باب: ما جاء في الرجل ينامُ عن الوتر أو ينساه، حيث نقل عنه قولَه في الحديث رقم (٤٦٦)

(١) جامع الترمذي: ٩/ ٤٣٥.
(٢) جامع الترمذي حديث رقم، ص٤٦٦.
(٣) تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف: ١١/ ٢١.

المرويَّ عن (قُتيبة) حدّثنا عبدَ الله بن زيد بن أسلم عن أبيه أنَّ النبيَّ ﷺ قال: «من نامَ عن وِتْرِهِ فلْيصلِّ إذا أصبحَ». قال أبو عيسى: سمعتُ أبا داود السَّجزي يعني سُليمان بن الأشعث يقول: سألتُ أحمدَ ابن حنبل، عن عبد الرحمن بن زيد بن أسلم، فقال: أخوه عبد الله لا بأسَ به».

وهذا يفيدُ أنّه كان يذاكر معه الحديثَ، فنقل قوله، لا كما تُوهِمُ عبارة بعض الكاتبين[1] أنّه روى عنه الحديث.

التأثير بين البخاريّ والترمذيّ:

تأثّرَ الإمامُ الترمذيُّ بشيخه أمير المؤمنين في الحديث محمد بن إسماعيل البخاريّ تأثراً عظيماً، فكانت رحلته إليه من روائع ما أفاده الترمذيُّ من شيخه البخاريّ في علل الحديث وفنون الرواية خاصّةً[2]، فقد وجد فيه ضالّتَه المنشودة وبغيتَه المطلوبة، فعرف قدره، وأكبَّ في التحصيل عنه يباحثه ويناظره، ويغوص معه في غمار العلم، وبلغ ذلك غايته في العلم، وفاز بالقِدْحِ المُعلّى، وصقلت مواهِبُه ونمت، وأُشرب بعبقرية أستاذه الإمام البخاريّ، وصار خيرَ خليفةٍ له في علمه وفضله[3].

وقد قيَّد الترمذيُّ في آخر كتابه (الجامع) في (كتاب العلل) ذلك فقال: «وما كان فيه من ذكر العلل في الأحاديث والرجال والتاريخ فهو

---

(١) كشف النقاب عما يقول الترمذي وفي الباب: ١/ ٧٤.
(٢) مقدمة الرحلة في طلب الحديث للخطيب البغداديّ، ص٢٣.
(٣) كشف النقاب، ص٧٥.

ما استخرجتُه من كتاب التاريخ، وأكثر ذلك ما ناظرتُ به محمد بن إسماعيل. . »[1].

ومَنْ تأمَّلَ كتابَه (الجامع) و(العلل الصغير) الملحق بآخره، وكتابه (العلل الكبير) عرف مقدار النُّقول التي أخذها الترمذيّ عن البخاريّ مناظرةً، حتى تكاد أن تُكوّنَ كتاباً مفرداً في علل الحديث للبخاريّ، لم يَسْبِقْ لأحدٍ أن تناولها عنه غير تلميذه الترمذي.

وتفقّه في الحديث في البخاري أيضاً[2].

وإذا أردنا أن نذكر أمثلة على الفوائد التي تلقّاها الترمذيّ عن شيخه البخاري لطال بنا المقام لكنّا نكتفي بالنذر اليسير:

ففي أوائل كتاب المناقب من (الجامع)[3]، من الباب الثالث منه، يذكر خبراً رواه عبد الرحمن بن جبير، أنّه سمع عبد الله بن عمرو أنه سمع رسولَ الله ﷺ يقول: «إذا سمعتم المؤذّن فقولوا مثل ما يقول ثم صلّوا عليّ. . . » إلى آخر الحديث. قال الترمذي عقبه: «هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ. قال محمد [أي البخاري]: عبد الرحمن بن جُبير هذا قرشيٌّ، وهو مصريٌّ مدنيٌّ، وعبد الرحمن بن جُبير بن نُفير شاميّ».

---

(١) جامع الترمذيّ: ٩/ ٤٣٥.
(٢) تذكرة الحفاظ: ٢/ ١٨٧.
(٣) ٩/ ٢٣٩.

وفي كتاب الصلاة من (جامعه) روى الترمذيُّ حديثاً في الباب (١٣) ما جاء في صلاة الوسطى أنّها العصر، وقد قيل: إنّها الظهر، وهو مرويٌّ عن الحسن البصريّ، عن سَمُرةَ بن جُنْدب، عن النبيِّ ﷺ أنه قال: «صلاةُ الوسطى صلاةُ العَصْرِ».

قال عقبه: «قال محمد: قال عليُّ بن عبد الله: حديث الحسن عن سَمُرة بنِ جندب حديث صحيح، وقد سمع منه».

ثم قال: «وأخبرني محمد بن إسماعيل حدّثنا علي بن عبد الله بن المديني عن قُريش بن أنس بهذا الحديث.

قال محمد: قال علي: وسماعُ الحسن عن سَمُرة صحيحٌ. واحتجَّ بهذا الحديث»[1].

وفي كتاب الصلاة أيضاً من (جامعه) روى الترمذيُّ حديثاً في الباب (٣٥٥) باب ما جاء في الاغتسال يومَ الجمعة، عن الزهريّ، عن سالم، عن أبيه، أنّه سمع رسولَ الله ﷺ يقول: «مَنْ أَتَى الجُمُعَةَ فَلْيَغْتَسِلْ». قال الترمذيُّ عقبَه: «قال محمد [أي البخاري]: وحديثُ الزُّهريِّ عن سالم عن أبيه . . . . . صحيح»[2].

وفي الصوم من (جامعه) روى الترمذيُّ في الباب (٧٨) ما جاء في

(١) جامع الترمذيّ: ١/ ٢٢٥ ـ ٢٢٦.
(٢) جامع الترمذيّ: ٢/ ٢١٩ ـ ٢٢٠.

الفطر والأضحى متى يكون، عن مَعْمَر، عن محمد بن المُنْكَدِر، عن عائشةَ قالت: قال رسول الله ﷺ: «الفِطْرُ يَوْمَ يُفْطِرُ النَّاسُ. والأَضْحى يومَ يُضَحِّي النَّاسُ»، قال أبو عيسى الترمذيّ: «سألتُ محمداً، قلتُ له: محمد بن المُنْكَدِرِ سمعَ من عائشة؟

قال: نعم. يقول في حديثه: سمعتُ عائشة»[1].

وفي كتابه (العلل الصغير) الملحق بآخر كتابه (الجامع) المعروفِ بالسُّنن نُقُولٌ غيرُ قليلةٍ عن محمد بن إسماعيل البخاري، يَسهُل تَتَبُّعها.

والمواضع التي استفاد فيها الترمذي من شيخه البخاريّ، هي مئة وأربعة عشر موضعاً؛ ثلاثة عشر منها في كتاب الطهارة، وواحد وعشرون في الصلاة، وأربعة في الزكاة، وستة في الصوم، وخمسة في الحج، وسبعة في الجنائز، وسبعة في النِّكاح، وثلاثة في البيوع، واثنان في الأحكام، وأربعة في الحدود، وفي أبواب العيدين في موضع واحد، وثلاثة في النذور والأيمان، وستة في فضائل الجهاد، وخمسة في اللباس، واثنان في الأطعمة، وفي الأشربة في موضع واحد، وفي البر والصلة في موضع، وفي الفتن في موضع، وثلاثة في صفة الجنة، وفي صفة جهنم في موضع، وخمسة في الاستئذان، وثلاثة في فضائل القرآن، وخمسة في التفسير، وثلاثة في الدعوات، واثنان في المناقب؛

---

(١) جامع الترمذيّ: ٣/ ١٤٣ ـ ١٤٤.

والمجموع مئة وأربعة عشر موضعاً[1].

وفي كتابه (العلل الكبير) أوردَ الترمذيُّ كثيراً من عِلْمِ البخاريِّ، فذكر فوائد شافهه فيها، وذاكره بها، وقد رتَّب هذا الكتاب على أبواب الفقه الفقيهُ القاضي أبو طالب التميميُّ الأصبهانيُّ، المتوفى سنة (٥٨٥هـ).

ففي حديث رواه الترمذيُّ فيه[2]، من طريق أسامة بن زيد، عن سالم بن خَرَّبُوْذ أبي النعمان، عن أُمّ صُبَيّة، قالت: اختلفت يدي ويدُ رسولِ الله ﷺ في الوضوءِ من إناءٍ واحد. قال الترمذي عقبه: «وهكذا روى أبو أُسامة وغيرُ واحدٍ عن أُسامة بن زيد. وقال وكيع: عن أُسامة بن زيد عن النعمان بن خربوذ، قال سمعتُ أمَّ صُبَيَّةَ: «ربما اختلفت يدي».

فسألتُ محمداً عن هذا الحديث فقال: وَهِمَ وكيعٌ، والصحيحُ أُسامة بن زيد، عن سالم بن خَرَّبُوْذ أبي النعمان.

قلتُ لمحمد: روى هذا الحديثَ قُبيصة[3]، عن سُفيان، عن أُسامة فقال: عن أُم صفية، فقال: أخطأ فيه قُبيصة.

---

(١) كشف النقاب: ١/ ٨١، نقلاً عن مؤلفين صحاح ستة، ص١٥٣ـ١٥٨ بالأردية.

(٢) علل الترمذي الكبير: ١/ ١٣٠ ـ ١٣٢.

(٣) قُبيصة بن عُقبة السُّوائيّ، صدوق، ربما خالف، مات سنة ٢١٥، وفي حديثه عن الثوري مقال. تقريب التهذيب: ٢/ ١٢٢.

حدّثنا محمد بن يوسف، عن سُفيان، وقال: أُم صبية. قال محمد: وهي خولة بنت قيس.

حدّثنا محمد بن إسماعيل[1]، نا ابن أبي أُويس، قال: حدّثني خارجة بن الحارث بن رافع بن مكيث الجتني، عن سالم بن سَرْج مولى أم صبية ابنة قيس، وهي خولة جدة خارجة بن الحارث أنه سمعها تقول: «اختلفت يدي ويد رسول الله ﷺ في إناء واحد».

وفي (العلل الكبير) أيضاً: «سألتُ محمداً عن حديث مجاهد عن طاوس عن ابن عبّاس: مرَّ رسولُ اللهِ ﷺ على قبرين.

فقال: الأعمشُ يقول: عن مجاهد، عن ابن عباس، ولا يذكر فيه عن طاوس.

قلتُ: أيُّهما أصح؟ قال: حديث الأعمش.

قلتُ له: فحديثُ أبي عوانة، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة في هذا كيف هو؟

قال: هذا حديث صحيح، وهذا غير ذلك»[2].

---

(١) محمد بن إسماعيل بن يوسف السُّلميّ الترمذيّ (٢٠٨) ثقة حافظ؛ تقريب التهذيب: ٢/ ١٤٥.

(٢) علل الترمذي الكبير، ترتيب أبي طالب القاضي: ١/ ١٣٩ ـ ١٤٠.

وفيه أيضاً، روى الترمذيُّ عن الزبير بن سعيد، عن عبد الله بن يزيد بن ركانة، عن أبيه، عن جدّه، قال: أتيتُ رسولَ الله ﷺ فقلتُ: يا رسول الله إنّي طلقتُ امرأتي البتّةَ، فقال: «ما أردتَ بها»؟ قلتُ: واحدة، قال: «والله»؟، قلت: واللهِ، قال: «هو ما أردتَ».

سألتُ محمداً عن هذا الحديث، فقال: هذا حديثٌ فيه اضطرابٌ. ويُروى عن ابن عبّاس أنَّ ركانة طلّق امرأتَه ثلاثاً[1].

وفيه أيضاً: عن يزيد بن نعامة الضبيِّ، قال: قال رسولُ الله: «إذا أحبَّ الرَّجُلُ الرَّجُلَ فَلْيَسَلْ عنِ اسمِهِ واسمِ أَبِيْهِ ومِمَّنْ هو، فإنّه أَوْصَلُ للمَوَدَّةِ».

قال الترمذيُّ: «سألتُ محمداً عن هذا الحديث، فقال: هو حديثٌ مرسلٌ، كأنّه لم يجعلْ يزيدَ بن نعامة من أصحابِ رسولِ الله ﷺ»[2].

وفيه أيضاً: «حدّثنا عبد الله بن أبي زياد، نا شبّابة، عن شعبة، عن بكير بن عطاء، عن عطاء، عن عبد الرحمن بن يعمر أنّ النبيَّ ﷺ نهى عن الدُّبَّاء والمُزَفَّت.

سألتُ محمّداً، فقال: هذا حديث شبّابة عن شعبة. لم يعرفه إلا من حديث شبّابة.

(١) المصدر السابق: ١/ ٤٦٠ـ ٤٦١.
(٢) علل الترمذي الكبير: ٢/ ٨٣٢ـ ٨٣٣.

قال محمد: ولا يصحُّ هذا الحديث عندي»[1].

نرى من جملة النُّقول التي أوردناها أنَّ الترمذيَّ رحمه الله ذاكَر محمّدَ بنَ إسماعيل البخاريَّ كثيراً، مقيّداً رأيَه في التصحيح والتضعيف، وفي القَبول والرَّدِّ، وفي تبيان عِلَلِ الأحاديث؛ والظاهرُ أنَّ هذه المذاكرةَ كانت نتيجةَ ملازمةٍ طويلةٍ للإمام البخاريِّ، وحفظٍ ومدارسة معه، فلا غَرْوَ أن يقولَ بعد ذلك عمر بن علك[2]: «ماتَ محمَّدُ بن إسماعيل البخاريُّ ولم يخلّف بخراسان مثل أبي عيسى في العلم والورع».

ولم تقتصر الفائدةُ على الترمذيِّ، بل نجدُ أنَّ الإمامَ البخاريَّ رحمه الله روى عنه أيضاً.

رواية البخاريّ عن الترمذيّ:

قال أبو الفضل البَيْلَمانيّ، سمعتُ نصر بن محمد الشيركوهيّ يقول: «سمعتُ محمد بن عيسى الترمذيّ يقول: قال لي محمد بن إسماعيل: ما انتفعتُ بك أكثر مما انتفعتَ بي»[3].

وهذا النصُّ يدلُّ دلالةً واضحةً على مقدار عُلوّ كعب الترمذيّ رحمه الله في علوم الحديث وحُسن انتفاع البخاريّ منه.

---

(١) المصدر السابق: ٢/ ٧٨٧ـ٧٨٨.
(٢) تهذيب التهذيب: ٩/ ٣٨٩، (عمران بن علان) وفي هامشه (عمر بن محمد).
(٣) تهذيب التهذيب: ٩/ ٣٨٩.

وقد قال الحافظ الإسعرديّ في (فضائل الكتاب الجامع): «وقد كتبَ عن أبي عيسى إمامُ أهل الصَّنْعة محمد بن إسماعيل البخاريّ، وحسبُه بذلك فخراً»[1].

فقد روى الترمذيّ حديثاً في (جامعه) برقم (٣٧٢٩) في المناقب: الباب (٧٠) من فضل عليٍّ، فقال: حدثنا عليُّ بن المنذر، حدثنا ابن فضيل، عن سالم بن أبي حفصة، عن عطيّة، عن أبي سعيد، قال: قال رسول الله ﷺ لعليٍّ: «يا عليّ لا يَحِلُّ لأحدٍ أنْ يُجْنِبَ في هذا المَسْجِدِ غيري وغيرك».

قال عليُّ بنُ المنذر: قلت لضرار بن صُرَد: ما معنى هذا الحديث؟ قال: لا يحلُّ لأحدٍ يستطرقُه[2] جُنباً غيري وغيرك.

قال أبو عيسى: هذا حديث حسن غريبٌ لا نعرفه إلا من هذا الوجه. وقد سمع محمد بن إسماعيل مني هذا الحديث واستغربَه[3].

كما روى الترمذيُّ في (جامعه) برقم (٣٢٩٩) في التفسير: ومن

---

(١) فضائل الكتاب الجامع، ص٤٠.

(٢) تصحَّفت في مطبوعة (النفح الشذيّ في شرح جامع الترمذيّ): ١/ ١٨٦ إلى: (يستطرفه) بالفاء، وقد وردت على الصواب في (جامع الترمذي)، و(تحفة الأشراف): ٣/ ٤١٧ = ٤٢٠٢.

(٣) جامع الترمذي: ٩/ ٣٠٩ ـ ٣١٠.

سورة الحشر قال: حدّثنا الحسن بن محمد الزعفرانيّ، أخبرنا عفّان بن مسلم، أخبرنا حفص بن غياث، أخبرنا حبيب بن أبي عمرة، عن سعيد ابن جبير، عن ابن عبّاس في قول الله عزّ وجلّ: ﴿مَا قَطَعْتُم مِّن لِّينَةٍ أَوْ تَرَكْتُمُوهَا قَآئِمَةً عَلَىٰٓ أُصُولِهَا فَبِإِذْنِ ٱللَّهِ﴾ قال: اللِّينَةُ: النخلة. ﴿وَلِيُخْزِيَ ٱلْفَٰسِقِينَ﴾ [الحشر: ٥]، قال: استنزلوهم من حصونهم، وأُمِروا بقطع النخل فحكَّ في صدورهم، فقال المسلمون: قد قطعنا بعضاً وتركنا بعضاً، فَلَنسألُنَّ رسول الله ﷺ: هل لنا فيما قطعنا من أجرٍ، وهل علينا فيما تركنا من وِزرٍ؟ فأنزل الله: ﴿مَا قَطَعْتُم مِّن لِّينَةٍ أَوْ تَرَكْتُمُوهَا قَآئِمَةً عَلَىٰٓ أُصُولِهَا فَبِإِذْنِ ٱللَّهِ﴾ الآية.

قال أبو عيسى: هذا حديثٌ حسنٌ غريبٌ.

وروى بعضُهم هذا الحديث عن حفص بن غياث، عن حبيب بن أبي عمرة، عن سعيد بن جبير مرسلاً، ولم يذكر فيه عن ابن عبّاس.

حدثنا بذلك عبد الله بن عبد الرحمن، عن هارون بن معاوية، عن حفص بن غياث، عن حبيب بن أبي عمرة، عن سعيد بن جبير، عن النبي ﷺ مُرسلاً.

قال أبو عيسى: سمع منّي محمد بن إسماعيل هذا الحديث[1].

والظاهر أنَّ حكاية الترمذي لسماع البخاريّ هذا الحديث، ثبتت في

---

(١) جامع الترمذي: ٩/ ٤٢ ـ ٤٣.

بعض الروايات دون بعض، حيث لم يورد المِزِّي في (تحفة الأشراف)[1] سماعَ البخاريِّ عقب إيراده حديثَ الترمذي، فلعلّ مَن قال: إنَّ البخاريَّ سمع من الترمذيِّ حديثاً واحداً لم يكن قد وقف على هذا الحديث الثاني[2].

ونستنتج من سماع البخاريّ من الترمذيّ:

١ ـ تواضع الإمام البخاريِّ أمير المؤمنين في الحديث للسماع من الترمذي، وأخذ العلم عنه.

٢ ـ علم الترمذيّ الجمّ رحمة الله عليه في الرِّواية، وسَعَة اطِّلاعه.

٣ ـ يكفي الترمذيّ فخراً أنّه تدبّج مع شيخه البخاريّ، والتدبيجُ هي رواية الأقران بعضهم عن بعض.

* * *

---

(١) انظر (تحفة الأشراف) للمزيّ: ٤/ ٤٠٨ = حديث رقم (٥٤٨٨) و١٣/ ٢٠٢ = حديث رقم (٨٦٨٤).

(٢) التعليق على (النفح الشذيّ) للدكتور أحمد معبد عبد الكريم: ١/ ١٨٦.

الفَصْلُ السَّابِعُ

مُؤَلَّفَاتُ الإمَامِ التِّرمِذِيِّ

- قائمة مؤلفات الترمذيّ

١ ـ جامع الترمذيّ

٢ ـ العلل الصغير

٣ ـ علل الترمذيّ الكبير

٤ ـ الشمائل المحمدية :

٥ ـ تسمية أصحاب رسول الله ﷺ

الفَصْلُ السَّابِعُ

مُؤَلَّفَاتُ الإمَامِ التِّرمِذِيِّ

ليست كثرة التصانيف وقلّتها دلالةً على علم الرجل؛ بل نرى أنَّ مقدار الانتفاع بالكتب، والجودة في التصنيف، وشهرتها بين العلماء، دلائل تدلّ كلها على عُلُوٍّ كعب المصنِّف، ورسوخه في العلم؛ فمن العلماء مَن لم يُصَنِّفْ إلا كتاباً واحداً مثل ابن عبد ربه الأندلسيّ صاحب كتاب (العقد الفريد)، والحافظ الزَّيْلَعيّ الذي لم يُصنِّفْ سوى كتابين هما: (نصب الراية لأحاديث الهداية) و(تخريج أحاديث الكشاف). ومع ذلك فقد كانا عَلَمَيْنِ في كتبهما ينهل منهما كل طالب وعالم.

والإمامُ الترمذيّ رحمه الله ـ وإن لم يُصنِّفِ الكثير من المؤلَّفات ـ إلاَّ أنَّ كتبه كانت مملوءة فهماً وعلماً، روايةً ودرايةً، ضمَّنها فوائد عن شيوخه قد لا تجدها في مصادر أخرى، بل إنَّ سؤالاته ومذاكراته لا سيَّما ما يذكره من نُقول عن الإمام البخاريّ وعليّ ابن المَدِينيّ خاصّةً، يندر وجودُها في مكان آخر، ويعزّ على الطالب الوقوع عليها في غير كتبه.

قائمة مؤلفات الترمذي:

بعد البحث في المصادر وجدنا أنَّ كُتبَ الإمام الترمذيّ هي التالية:

١ ـ **الجامع المختصر من السُّنن عن رسول الله ﷺ ومعرفة الصحيح والمعلول وما عليه العمل**، وهو المشهور بـ(جامع الترمذيّ) أو (الجامع الكبير). والعنوان الأول الذي أثبتناه هو التحقيق في اسمه كما بيّناه في فِقْرة (تحقيق اسم جامع الترمذيّ).

وقد طبع طبعات كثيرة.

٢ ـ **كتاب العلل** (الصغير): وهو الذي ألحقه مؤلّفه في آخر كتابه (الجامع).

وقد طبع مع كتابه (الجامع).

٣ ـ **كتاب العلل** (الكبير)، وقد رتّبه أبو طالب القاضي على الأبواب الفقهية وقد طُبع بتحقيق الأستاذ حمزة ديب مصطفى، ونُشر في مكتبة الأقصى بعمّان، سنة ١٤٠٦هـ = ١٩٨٦م، وهو رسالة مقدّمة إلى قسم الدراسات العليا الشرعية لنيل درجة الماجستير في الكتاب والسنّة.

٤ ـ **تسمية أصحاب رسول الله ﷺ**، وقد طبع بتحقيق الأستاذ عماد الدين أحمد حيدر، في دار الجنان في بيروت، سنة ١٤٠٦هـ = ١٩٨٦م؛ ويُطلق عليه (أسماء الصحابة)[١].

٥ ـ **الشمائل النّبويّة والفضائل المصطفوية**، وقد طبع مرارا[٢].

٦ ـ **كتاب الزهد**. قال ابن حجر: لم يقع لنا[٣].

---

(١) البداية والنهاية: ١١/ ٦٦ـ٦٧.

(٢) المرجع السابق: ١١/ ٦٦.

(٣) تهذيب التهذيب: ٩/ ٣٨٩.

٧ ـ التاريخ[١] .

٨ ـ الأسماء والكنى[٢] .

٩ ـ كتاب التفسير[٣] .

١٠ ـ الرباعيات في الحديث[٤] .

١١ ـ كتاب في الجرح والتعديل[٥] .

١٢ ـ كتاب في الآثار الموقوفة[٦] .

وظاهرٌ من تعدادنا لمؤلَّفاته أنَّ ما بقي منها هو رُبعها فحسبُ، ولم يحفظ التاريخُ لنا سوى ما ذكرناه مطبوعاً، والباقي آثارٌ دثرته السنون، عسى الله أن يُيَسِّرَ لنا الحصول عليها في قادمات الأيام .

● جامع الترمذيّ:

اشـتمل (جامع الترمذيّ) على نحو أربعة آلاف حديث، ضمَّت

---

(١) الفهرست، ص٣٢٥؛ وتهذيب التهذيب: ٩/ ٣٨٨؛ وهدية العارفين: ٢/ ١٩ .

(٢) تهذيب التهذيب: ٩/ ٣٨٩ .

(٣) الخلاصة للخزرجيّ، ص٣٥٥ .

(٤) الخلاصة للخزرجيّ، ص٣٥٥؛ كشف النقاب: ١/ ٩٤ .

(٥) البداية والنهاية: ١١/ ٦٦ ـ ٦٧ .

(٦) ذكره الترمذيُّ في آخر (الجامع) في كتاب العلل في باب سند المروي عن أحمد ابن حنبل وإسحاق بن إبراهيم، إذ قال: «وقد بَيَّنَّا هذا على وجهه في الكتاب الذي فيه الموقوف» .

نحو اثنين وأربعين موضوعاً (أبواباً)، ثم قسَّمها المؤلف إلى أبواب متفرقة، وهي أبـواب: الطهارة، الصلاة، الـزكاة، الصوم، الحج، الجنائز، النكاح، الرضاع، الطلاق واللعان، البيوع، الأحكام عن رسـول الله ﷺ، الـدِّيـات، الحـدود، الصيـد، الأضـاحـي، النـذور والأيمان، السِّيَر، الجهاد، اللباس، الأطعمة، الأشربة، البرّ والصلة، الطب، الفرائض، الوصايا، الولاء والهبة، القدر، الفتن، الرؤيا، الشهادات، الزهد، صفة الجنّة، صفة جهنم، الإيمان، العلم، الاستئذان والآداب، الأدب، الأمثال، ثواب القرآن، القراءات، تفسير القرآن، الدعوات، المناقب[١]. ويليه (كتاب العلل) وهو (العلل الصغير).

وإذا تأمَّلنا هذه الأبواب لرأينا كتاب الترمذيّ يضمُّ إضافةً إلى الموضوعات التي تضمها كتب السُّنن عادةً، وهي الأبواب الفقهية؛ الأبـواب المتعلقة بالسِّـيَر، والقراءات، وتفسـير القرآن، والمناقب، فلذلك كان كتابه مصنَّفاً في موضوع الجوامع لا موضوع السُّنن؛ نظراً لاتّساع الأبحاث التي أودعها الترمذيّ في كتابه. ومن هنا قال مؤلفه عليه رحمة الله:

«صنَّفْتُ هذا الكتاب، يعني المسند الصحيح، فعرضتُه على علماء العراق فرضوا به، وعرضتُه على علماء خُراسان فرضوا به، ومَن كان في

---

(١) اعتمدنا في إيراد هذا الترتيب على عمل الأستاذ عبد الصمد شرف الدين في كتابه (الكشاف عن أبواب مراجع تحفة الأشراف، بمعرفة الأطراف).

بيته هذا الكتاب فكأنّما في بيته نبيٌّ يتكلَّم»[1].

وقال الحافظ أبو الفضل محمد بن طاهر المقدسي (ـ٥٠٧) رحمه الله، سمعتُ شيخ الإسلام عبد الله بن محمد الأنصاريّ رحمه الله يقول: «كتابُ أبي عيسى الترمذيّ عندي أفيدُ من كتاب البخاري ومسلم. قلتُ: لِمَ؟ قال: لأنَّ كتاب البخاريّ ومسلم لا يصل إلى الفائدة منهما إلا مَن يكون مِن أهل المعرفة التامّة، وهذا قد شرح أحاديثه وبيَّنَها، فيصل إلى فائدته كلُّ أحدٍ من الناس من الفقهاء والمحدّثين وغيرهما»[2].

قال ابن خَيْر الإشبيليّ في (فهرسته) رحمه الله: كان الشيخ أبو عمر ابن عبد البَرّ رحمه الله يقول: «ثلاثة كتب مختصرة في معناها أُوثِرُها وأُفضّلُها: مصنَّف أبي عيسى الترمذيّ في السُّنن، والأحكام في القرآن لابن بكير، ومختصر ابن عبد الحكم»[3].

تحقيق اسم جامع الترمذيّ:

إنَّ التحقّق والتثبّت من عنوان أيّ كتاب هو مطلبٌ علميٌّ، كي لا يسمى الكتاب بغير الاسم الذي وضعه له مؤلفه، ولايدلَّ الكتابُ على غير مراده الذي أراده له.

و(جامع الترمذيّ) طُبع بعناوين مختلفة، كما أسماه العلماء

---

(١) فضائل الكتاب الجامع، ص٣٣.
(٢) المرجع السابق، ص٣٣.
(٣) فهرسة ابن خير، ص١٢١.

تسميات مختلفة، رأينا أن نجمعها منسوبة إلى أصحابها، ثم نبيّنُ الاسمَ الحقيقي له:

١ ـ الجامع:

هكذا ذكره: أبو سعد عبد الرحمن بن محمد الإدريسيّ الحافظ[١]، وأبو عبد الله محمد بن أحمد بن اليمان الغنجار في (تاريخ بخارى)[٢]، والقاضي عياض[٣]، والسمعانيّ[٤]، وأبو نصر عبد الرحيم ابن عبد الخالق[٥]، وابن الأثير[٦]، وابن الصلاح[٧]، والذهبي[٨]، والإسعردي[٩]، وابن تيمية[١٠]، والمزي[١١]، وابن

---

(١) فضائل الكتاب الجامع، ص٣١؛ وشروط الأئمة الستة، ص٢٠.
(٢) نقله عنه في (فضائل الكتاب الجامع)، ص٤١.
(٣) الغُنية، ص٣٠.
(٤) الأنساب: ٣/ ٤٢.
(٥) سير أعلام النبلاء: ١٣/ ٢٧٤، ٢٧٦.
(٦) جامع الأصول: ١/ ١٩٣، وذكره في موضعيه في هذه الصفحة: (الجامع) ومرة باسم (الصحيح)، وذكره: (١/ ١٧٨) بالجامع، أيضاً
(٧) علوم الحديث، ص٣٦.
(٨) سير أعلام النبلاء: ١٣/ ٢٧٤؛ ودول الإسلام: ١/ ١٢٣؛ وتذكرة الحفّاظ: ٣/ ٣١٠.
(٩) فضائل الكتاب الجامع، ص٣٠.
(١٠) منهاج السنة النبوية: ٤/ ٤٨.
(١١) تهذيب الكمال: ٩/ ٢٥٠، ٢٥١.

كثير[1]، وابن حجر[2]، وابن تغري بردي[3]، والخزرجي[4]، وكاتب جلبي[5]، والشاه ولي الله الدهلوي[6].

٢ ـ جامع أبي عيسى محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضّحّاك السُّلميّ:

هكذا ذكره الكَتّانيّ في (الرسالة المستطرفة)[7]، وذكره المِزّيّ في مقدّمة (تحفة الأشراف) باسم (جامع أبي عيسى الترمذيّ).

٣ ـ جامع الترمذيّ:

أطلق عليه هذا العنوان: المؤتمنُ بن أحمد السَّاجيّ[8]، وابن

---

(١) البداية والنهاية: ١١/ ٦٦.
(٢) تهذيب التهذيب: ٩/ ٣٨٨، نقلاً عن الإدريسيّ.
(٣) النجوم الزاهرة: ٣/ ٨١.
(٤) خلاصة تذهيب تهذيب الكمال، ص٣٥٥.
(٥) كشف الظنون: ١/ ٥٥٩، وذكره باسم: الجامع الصحيح، وقال: اشتهر بالنسبة إلى مؤلفه، فيقال: جامع الترمذي، ويقال له: السنن أيضاً، والأوّل أكثر.
(٦) حجة الله البالغة: ١/ ١٠٧.
(٧) الرسالة المستطرفة، ص١١.
(٨) سير أعلام النبلاء: ١٧/ ٢٥٨.

الأبّار[1]، وابن الصلاح[2]، والعراقي[3]، وابن سيّد الناس[4]، والسيوطي[5]، ومحمد أنور شاه الكشميريّ[6]، وعلي بن سليمان الدمنتيّ البجمعويّ[7]، ومحمد يوسف البنّوريّ[8]، ومحمد عبد العزيز الخوليّ[9].

---

(١) المعجم في أصحاب أبي عليّ الصدفيّ، ص٣١٩.

(٢) علوم الحديث، ص٣٧.

(٣) التقييد والإيضاح، ص٤٢ تبعاً لابن الصلاح.

(٤) وذلك في كتابه (النفح الشذيّ في شرح جامع الترمذيّ).

(٥) إذ سمى كتابه (قوت المغتذي على جامع الترمذي).

(٦) في كتابه (العرف الشذيّ على جامع الترمذيّ).

(٧) في اختصاره لكتاب السيوطي السابق (نفع قوت المغتذي على جامع الترمذيّ).

(٨) نسبة إلى بلدة بِنَّور بتقديم الباء وتشديد الموحدة النون وهي قريبة من بيشاور في الباكستان، كما ضبطها الأستاذ مختار الدين أحمد في مقالته: (مجمعي افتقدناه: الشيخ محمد يوسف البنوري) في (مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق): ج١ مج٦٥، ١٤٠١هـ = ١٩٨١م. وذلك خلافاً لمن يضبطه بـ(البَنُوري) من الكُتّاب.
وقد وردت التسمية أعلاه في كتابه (معارف السنن شرح سنن الترمذيّ) في الصفحات ٨، ١١، ١٦؛ وفي الموقع الأخير ورد باسم (جامع الإمام الترمذي).

(٩) (مفتاح السنّة) له، ص٩٤.

٤ ـ الجامع الصحيح :

أطلقه عليه الحاكم[١]، والخطيب البغداديّ[٢]، وصدّيق حسن خان القَنّوجيّ[٣]، وكاتب جلبي[٤]، والباجوريّ[٥]، وسزكين[٦].

٥ ـ الجامع الكبير :

وهو قولٌ ذكره الكتانيّ[٧]، وكذلك ذكره الفادانيّ[٨].

٦ ـ الجامع الكبير في السنن :

كذا أسماه الوادي آشي في (بَرنامجه)[٩].

---

(١) علوم الحديث، لابن الصلاح، ص٤٠؛ وتدريب الراوي: ١/ ١٦٥.
(٢) اختصار علوم الحديث، لابن كثير، ص٣١.
(٣) في كتابه (الحطة بذكر الصحاح الستة)، ص٢٥٢.
(٤) ذكره في (كشف الظنون): ٥٥٩.
(٥) المواهب اللدنية حاشية على الشمائل الترمذية، كما في (الحطة)، ص٢٥٢.
(٦) تاريخ التراث العربي: ١/ ١/ ٣٠٠.
(٧) الرسالة المستطرفة، ص١١.
(٨) (إتحاف البررة)، ص١٣؛ و(إتحاف المستفيد)، ص٨.
(٩) برنامج الوادي في آشي، ص١٩٤ ـ ١٩٥.

٧ـ السنن :

كذا أسماه الخليليّ[١]، وعنه الإسعرديّ[٢]، كما ذكره بهذا الاسم ابن عطيّة[٣]، وأبو الحسن محمد بن عبد الهادي السنديّ[٤]، وسراج أحمد السرهنديّ[٥]، والفادانيّ[٦]، وقول ذكره حاجي خليفة[٧]، والكَتَّاني[٨].

٨ـ صحيح الترمذيّ :

أطلقه عليه النَّديم[٩]، الخطيب البغدادي[١٠]، والسَّـمعانيّ[١١]،

---

(١) الإرشاد في معرفة علماء الحديث : ٣/ ٩٠٥ .

(٢) فضائل الكتاب الجامع، ص٤١ .

(٣) فهرس ابن عطية، ص٥٠، ٥٣، ٩٥ .

(٤) مخطوط بمكتبة الأوقاف بحلب، الخزانة الأحمدية، ص١٦٨، نقلت إلى مكتبة الأسد الوطنية بدمشق .

(٥) (حاشية على سنن الترمذيّ) بالفارسية، طُبعت مع كتاب السيوطي (قوت المغتذي) .

(٦) ثبت الكزبريّ، ص٣٩ .

(٧) كشف الظنون، ص٥٥٩ .

(٨) الرسالة المستطرفة، ص١١ .

(٩) الفهرست، ص٣٢٥ .

(١٠) علوم الحديث، ص٤٠؛ فتح المغيث : ١/ ٨٣؛ تدريب الراوي : ١/ ١٦٥ .

(١١) الأنساب : ٣/ ٤٢ .

وطاش كبري زاده[1]، والخوليّ[2].

٩ ـ كتاب أبي عيسى الترمذيّ:

ذكره أبو إسماعيل عبد الله بن محمد الأنصاريّ الهَرَوِيّ[3]، وابن الصلاح[4]، وابن الأثير[5]، وعنه طاش كبري زاده[6].

١٠ ـ الكتاب الجامع:

إذ سمى الإسعرديُّ كتابه (فضائل الكتاب الجامع).

١١ ـ المسند:

أخرجَ الإسعرديُّ[7] قال: أخبرنا أبو الحسن المقدسي في (كتابه) قال: أنبأ يوسُف بن أحمد البغدادي الحافظ قال: قرأتُ بخط المؤتمن بن أحمد السَّاجيّ الحافظ في نسخته العتيقة **بالمسند**... إلخ.

---

(١) مفتاح السعادة: ٢/ ١١.
(٢) مفتاح السنّة، ص٩٤.
(٣) شروط الأئمة الستة، للمقدسيّ، ص١٩؛ سير أعلام النبلاء: ١٨/ ٥١٣.
(٤) علوم الحديث، ص٣٥.
(٥) جامع الأصول: ١/ ١٩٣ ـ ١٩٤.
(٦) مفتاح السعادة: ٢/ ١٢٢.
(٧) فضائل الكتاب الجامع، ص٣٢.

١٢ ـ المسند الجامع:

كذا أسماه الإسعردي[١].

١٣ ـ المسند الصحيح:

كذا رُوي من طريق منصور بن عبد الله الخالدي[٢] عن الترمذيّ: إذ قال: صنَّفتُ هذا الكتاب ـ يعني (المسند الصحيح) ـ فعرضتُه على علماء الحجاز فرضوا به، وعرضتُه على علماء العراق فرضوا به، وعرضتُه على علماء خراسان فرضوا به، ومَن كان في بيته هذا الكتاب فكأنّما في بيته نبيٌّ يتكلَّم[٣].

---

(١) فضائل الكتاب الجامع، ص٣٨.

(٢) هو منصور بن عبد الله بن خالد بن أحمد بن خالد بن حمَّاد الذُّهليّ، الخالديّ، الهَرَويّ، مات بعد الأربع مئة، روى ابن الأعرابي والأصم، وعنه أبو يعلى الصابوني، ونجيب بن ميمون الواسطي الهَرَوِي وجماعة، قال أبو سعد الإدريسيّ: كذَّاب لا يعتمد عليه؛ وقال الحاكم: كَتَبَ الكثير بخراسان، وعُرف بالطَّلب. ترجمته في (لسان الميزان): ٧/ ٦٢؛ ونَسَبَه من (فضائل الكتاب الجامع)، ص٣٢.

(٣) التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد، ص٩٧ ـ ٩٨؛ فضائل الكتاب الجامع، ص٣٢؛ البداية والنهاية: ١١/ ٦٧؛ تذكرة الحفاظ: ٢/ ٦٣٤؛ سير أعلام النبلاء: ١٣/ ٢٧٤، وليس فيه: (المسند الصحيح)؛ تهذيب التهذيب: ٩/ ٣٨٩.

١٤ ـ مصنَّف أبي عيسى الترمذيّ:

كذا أسماه ابن عطيّة في (فهرسه)[١].

١٥ ـ الجامع المختصر من السُّنن عن رسول الله ﷺ ومعرفة الصحيح والمعلول وما عليه العمل:

هكذا ذكره الحافظ ابن خَيْر الإشبيلي رحمه الله تعالى في (فهرست ما رواه عن شيوخه)[٢]، وكذلك وقف على هذا العنوان الشيخ عبد الفتاح أبو غدة في كتابه (تحقيق اسمَيْ الصحيحيْن واسم جامع الترمذيّ)[٣] مثبَتاً بعينه على مخطوطتين قديمتين، كُتبت إحداهما قبل سنة ٤٧٩هـ، وقبل ولادة الحافظ ابن خير بأكثر من عشرين سنة، فقد وُلد سنة ٥٠٢هـ، وتوفي سنة ٥٧٥هـ، والنسخة الأخرى كُتبت في سنة ٥٨٢هـ[٤]، كما وقف على نسخة قديمة تملّكها الأستاذ الدكتور محمد مصطفى الأعظمي، عليها العنوان نفسه.

وهذا العنوان هو الذي أثبته الدكتور عبد الصمد بن بكر بن إبراهيم آل عابد في الجزء الأول الذي حقَّقه معتمداً على تسع أصول

---

(١) فهرس ابن عطية، ص٧٤ ـ ٧٥.

(٢) ص١١٧؛ وانظر تحقيق اسمي الصحيحين واسم جامع الترمذي ص٥٥ ـ ٥٧.

(٣) تحقيق اسمي الصحيحين واسم جامع الترمذي، ص٥٥ ـ ٥٧.

(٤) في مكتبة فيض الله أفندي بإستانبول.

خطيّة مُوثَّقة[1]، وهذا الاسم المذكور لمصنَّف الترمذيّ: هو العنوان الذي يجب أن يثبت على طبعات الكتاب لاغير؛ لأن طبعه باسم (السنن) يُضيِّق من مفهوم إطلاق معنى السنن التي تطلق على الكتب المرتبة على الأبواب الفقهية من الإيمان والطهارة والصلاة والزكاة... إلخ[2].

كما أنَّ طبعه باسم (الجامع الصحيح) فيه تساهل، وقد أشار ابن الصّلاح وابن كثير والسيوطي[3] وغيرهم إلى خطأ من أطلق عليه صِفَةَ الصحة مطلقاً، وعدّوه تساهلاً، وتفصيل ذلك في كتبهم.

رواة (الجامع) للترمذيّ:

تُعدُّ روايةُ الكتب ـ وكتب الحديث خاصة ـ مطلباً عظيماً؛ نظراً لحرص أهل العلم عليها، بتلقي هذه الكتب على وجهٍ صحيح، ونَقْلٍ لا يُداخله تصحيفٌ أو تحريف، أو زيادة أو نقص.

وقد قال الإمام سفيان الثوريّ: الإسنادُ سلاح المؤمن، فإذا لم يكن له سلاح فبأيّ شيء يقاتل؟.

وقال الإمام عبد الله بن المبارك: الإسناد من الدين، ولولاه لقال مَن شاء ما شاء.

---

(١) انظر الحديث عنها مفصّلاً ص٦٩.
(٢) انظر (الرسالة المستطرفة)، ص٣٢.
(٣) في كتبهم المذكورة آنفاً.

وذُكر عن الإمام الشافعي رحمه الله أنه قال: الذي يطلب الحديث بلا سند، كحاطبِ ليل يحمل الحطب، وفيه أفعى وهو لا يدري.

وذُكر عن الحافظ ابن عبد البر أنَّه قال: الإجازة في العلم رأس مال كبير. أو: كثير[1].

وقد عنينا في هذا المبحث بذكر رواة كتاب (الجامع) للترمذيّ عن مؤلِّفه رحمه الله، ومَنْ تَحَمَّله عنه مباشرةً، ورواه عنه.

والذي تحصَّل لدينا بعد البحث والتنقير أنَّ كتابه (الجامع) قد تحمَّله عنه سبعةُ علماء[2]؛ وهم:

١ ـ أبو العباس محمد بن أحمد بن محبوب بن فضيل التاجر المروزيّ المحبوبيّ.

٢ ـ أبو سعيد الهيثم بن كُليب البخاريّ الشاشيّ.

٣ ـ أبو حاتم أحمد بن عبد الله التاجر المروزيّ.

٤ ـ أبو ذر محمد بن إبراهيم بن محمد الترمذيّ.

٥ ـ أبو محمد الحسن بن إبراهيم القطّان.

---

(١) إتحاف الطالب السَّري بأسانيد الوجيه الكزبريّ، للفادانيّ، ص٩٥ ـ ٩٦.

(٢) بزيادة راوٍ عمّا ذكره المباركفوريُّ في مقدمة (تحفة الأحوذيّ)؛ والسيوطيُّ في (قوت المغتذي)؛ كما نقله عنه الدكتور العتر في كتابه (الإمام الترمذيّ)، ص٦٧.

٦ ـ أبو علي محمد بن محمد يحيى القرّاب الهَرَويّ.

٧ ـ أبو الحسن علي بن عمر بن التقي بن كُلثوم السمرقنديّ الوَذاريّ.

فأمّا روايةُ أبي العباس محمد بن أحمد بن محبوب بن فضيل التاجر المروزيّ المحبوبيّ، فهي الرواية المتداولة المطبوعة لهذا الكتاب (الجامع)؛ وكان سماع المحبوبي من أبي عيسى بترمذ سنة خمس، وقيل: سنة ستة وستين ومئتين في رحلته إليه، ومن روايته عنه اشتهر كتاب (الجامع).

وقال أبو بكر محمد بن منصور السّمعاني في (أماليه): أبو العباس محمد بن أحمد بن محبوب بن فضيل التاجر المروزيّ كان مُزكي مَرُو ومُعَدِّلها، ومُحدِّث أهلها في عصره، ومُقدّم أصحاب الحديث في الثروة والرياسة، وكانت الرحلة إليه في الحديث، سمع بمرو أحمد بن سيّار، ومحمد بن جابر، وسعيد بن مسعود، والفضيل بن عبد الجبّار الباهليّ صاحبيْ النَّضر بن شُميل، ومحمد بن الليث الإسكاف، ونصر بن أحمد ابن أبي سَوْرة وغيرهم. ورحل إلى أبي عيسى فسمع منه (الجامع)، وسَمِعَ بترمذ أيضاً من محمد بن صالح بن سهل.

وُلِدَ أبو العباس المحبوبي سنة تسع وأربعين ومئتين، وتوفي شهر رمضان. وقال غيره: في السابع والعشرين منه سنة ست وأربعين وثلاث مئة[1].

---

(١) فضائل الكتاب الجامع، ص٤٢ ـ ٤٣؛ وانظر (فهرسة ابن خير)، ص١١٧؛ =

وأما رواية أبي سعيد الهيثم بن كُليب البخاريّ الشاشيّ، قال عنها القاضي عياض: إنَّ فيها أحاديث في رواية هذا الشيخ لم تكن عند الآخرين[1].

والهيثم بن كليب الشاشيّ، هو المحدّث الحافظ الثقة، محدِّثُ ما وراء النهر، ومصنِّف (المسند) الكبير، مات سنة ٣٣٥هـ[2].

وأما رواية أبي حامد أحمد بن عبد الله التاجر المروزيّ؛ فقد ذكرها ابن خير في (فهرسة ما رواه عن شيوخه)، وأبو جعفر بن الزبير في (برنامجه)، وابن عطيّة في (فهرسه)[3].

وأمّا رواية أبي ذرّ محمد بن إبراهيم بن محمد الترمذيّ؛ فقد أسندها ابن خير، وابن عطيّة[4].

= الغنية، للقاضي عياض، ص١٣٢؛ تاريخ الإسلام، للذهبيّ؛ حوادث (٣٣١ ـ ٣٥٠)، ص٣٥٧؛ وتراث الترمذيّ العلمي، ص٢٩ ـ ٣٠. وهذه الرواية تجدها مسندةً في أغلب كتب الأثبات والمشيخات.

(١) انظر الغُنية، ص١٣٢، وذكر روايته للكتاب ابن خير في (فهرسته)، ص١١٩؛ والقسطلاني في (فضائل الكتاب الجامع)، ص٤٢.

(٢) طبقات الحفاظ، ص٣٥٢ = الترجمة (٧٩٦)؛ وانظر مقدمة محقق كتابه (المسند) للدكتور محفوظ الرحمن زين الله رحمه الله: ١/ ١١ ـ ١٩.

(٣) انظر (فهرسة ابن خير)، ص١٢٠؛ و(فهرس ابن عطية)، ص١٢٢؛ و(الإمام الترمذيّ)، للعتر، ص٦٧، نقلاً عن أول (نفع قوت المغتذي).

(٤) انظر فهرسة ابن خير، ص١٢١؛ وفهرسة ابن عطيّة، ص٧٠.

وقد ذكر لقبه ابن حجر في (نزهة الألباب): (دنكانة)؛ ولم يزِدْ في ترجمته شيئاً[1].

وأمّا رواية أبي محمد الحسن بن إبراهيم القطّان؛ فقد أسندها ابن خير[2].

قال السمعاني: نزيل نَيْسابور: سمع أبا محمد جعفر بن دُرُسْتَوَيه، وحَماد بن مدْرِك الفارسيين، وببغداد عبد الله بن محمد بن ناجية، وأحمد ابن الحسن بن عبد الجبار الصُّوفيّ، وطبقتَهم.

سمع منه الحاكمُ أبو عبد الله الحافظ، وذكره في (التاريخ) فقال أبو محمد الفارسي القطان، نزيل نَيْسَابور، شيخ صالح، ثقة في الحديث، فَهِمٌ في الرواية، ورد نيسابور سنة أربعين وثلاث مئة، وكتبنا عنه في خان الفُرْس، وأكثرنا الاختلافَ إليه، وتوفي في نيسابور في ذي الحجة سنة ثلاث وأربعين وثلاث مئة[3].

وأما روايةُ أبي عليّ محمد بن محمد بن يحيى القرّاب الهَرَويّ؛ فقد ذكرها الحافظ الذهبي في (سير أعلام النبلاء)[4].

---

(١) نزهة الألباب في الألقاب: ١/ ٢٦٧.

(٢) فهرسة ابن خير، ص١٢١.

(٣) الأنساب: ١٠/ ١٨٦.

(٤) سير أعلام النبلاء: ١٧/ ٢٥٨؛ وقد فات ذكر هذه الرواية عن السيوطيّ الذي نقل روايات (جامع الترمذي) في (قوت المغتذي) نقلاً عن أبي جعفر بن الزبير=

وقد ترجم له الذهبيُّ فقال: سمع عثمان بن سعيد الدارميّ، وغيره، و[روى] عنه أبو عبد الله بن أبي ذُهل[1].

وأما رواية أبي الحسن عليّ بن عمر بن التَّقِيّ بن كُلْثوم بن عبد الله ابن عبد الرحمن السَّمَرْقنديّ الوَذارِيّ؛ فقد ذكرها أبو جعفر بن الزبير في (برنامجه)[2]، وابن نقطة في (تكملة الإكمال)[3]. والوَذاري[4] - ويقال بكسر الواو - وقال: السمعاني: يروي عن سلمان بن الأحوص الدَّبوسي، وأبي عيسى محمد بن عيسى بن سَورة الترمذيّ. روى عنه ابنه أبو بكر محمد بن عليّ بن عمر الوذاريّ المؤدِّب، وأبو بكر أحمد بن محمد بن شاهين الفارسيّ وغيرهما[5].

قال ابن نقطة: روى (جامع الترمذيّ) عن مصنِّفه، حدَّث عنه

= في (برنامجه)، فلم يذكرها الدكتور نور الدين عتر في كتابه (الإمام الترمذيّ)، ص٦٧.

(١) (تاريخ الإسلام) حوادث سنة (٣٢١ - ٣٣٠)، ص١٦٣.

(٢) نقلاً عن السيوطيّ في (قوت المغتذي) كما فيه (الإمام الترمذيّ) للعتر، ص٦٧، وفي (أبو الحسن الواذري) بدل (الوذاري) والتصويب والتكملة من (تهذيب الكمال): ٢٦/ ٢٥٦؛ و(القَنْد في ذكر علماء سمرقند)، ص٣٧٤.

(٣) تكملة الإكمال: ١/ ٧٦٣ = ٧٩٦.

(٤) قال السمعاني: والوذاري نسبة إلى قرية كبيرة، بها حصن وجامع ومنارة على أربعة فراسخ من سمرقند. (الأنساب): ١٢/ ٢٣٢، مادة (الوذاري).

(٥) الأنساب: ١٢/ ٢٣٢.

أبو علي الحسن بن الحسين الطَّبسِي[1].

وأضاف النجم النَّسَفيّ في ترجمته في كتابه (القَنْد): مولى قتيبة بن مسلم. وأخرج له حديثاً من طريقه[2].

طبعات (جامع الترمذيّ):

طُبع كتاب الترمذيّ طبعاتٍ عدَّة، فقد طبع في الهند، ومصر، وحِمْص، وبيروت.

فقد طبع الكتاب في مصر، ببولاق، سنة ١٢٩٢هـ؛ في مجلّدين.

وطُبع في الهند، بدهلي مرات: ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٣٢٨هـ، وفي لكنو ١٣١٧[3]، ١٣١٠هـ[4].

وطُبع في القاهرة في مطبعة مصطفى البابي الحلبي، في خمسة أجزاء، سنة ١٩٣٧م. حقَّق الأول والثاني منهما المحدِّث الشيخ أحمد محمد شاكر رحمه الله، والثالث: الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي،

---

(١) تكملة الإكمال: ١/ ٧٦٣.

(٢) (القند في ذكر علماء سمرقند)، ص٣٧٤ ـ ٣٧٥ = الترجمة (٦٨٢)، وتصحفت فيه (التقي) إلى النقي بالنون. وفيه ترجمة في ص٤١٨ برقم (٧٦٩) لعليّ بن عمر بن عبد الله الوذاري، وذكر له حديثاً من طريق أبي عيسى؛ فلعلَّه المذكور أعلاه، والله أعلم.

(٣) ذخائر التراث العربيّ الإسلاميّ: ١/ ٤١٠.

(٤) مقدمة محقق (الجامع الكبير) للترمذيّ: ١/ ١٥.

والرابع والخامس الشيخ إبراهيم عطوة عوض.

وقد اعتمد الشيخ أحمد محمد شاكر في تحقيقه للجزأين اللذين أصدرهما على: طبعة بولاق سنة ١٢٩٢هـ، وقد تلقَّاها سماعاً من والده العلاّمة الشيخ محمد شاكر[1] رحمه الله، مع مقابلتها على نُسخٍ أخرى مطبوعة في الهند ومخطوطة، وذلك في سنتي ١٣٣١ و١٣٣٢هـ، وعلى نسخة الأستاذ العلاّمة الشيخ أحمد الرفاعيّ المالكيّ، من طبعة بولاق سنة ١٢٩٢هـ، وقد قرأ الكتاب قراءة درس وصححها وضبطها بخطّه في سنة ١٣١١هـ، وعلى نسخة خطية للشيخ عابد السنديّ، محدِّث المدينة المنوّرة في وقتها، وقد قرأها وصححها بنفسه في سنة ١٢٢١هـ وهي من أصح النسخ، كما يقول الشيخ أحمد شاكر. وعلى مخطوطة بدار الكتب المصرية، وتاريخها سنة ٧٢٦هـ، وعلى طبعة دهلي سنة ١٣٢٨هـ وبحاشيتها شرح يسمى (نفع قوت المغتذي) للبجمعويّ، وتعليقات لبعض الأفاضل من علماء الهند، وطبعة الهند لشرح العلاّمة

---

(١) الشيخ محمد شاكر بن أحمد بن عبد القادر (١٢٨٢ ـ ١٣٥٨): عالم جليل، وقاضٍ، من الكتّاب، أزهريّ، عُيِّنَ (قاضي القضاة) في السودان، فشيخاً لعلماء الإسكندرية، وكان من أعضاء هيئة كبار العلماء، ومن أعضاء الجمعية التشريعية سنة (١٣٣١)، له (الإيضاح لمتن إيساغوجي) في المنطق، و(الدروس الأوّلية) في العقائد الدينية، و(القول الفصل) في ترجمة القرآن الكريم، وغير ذلك؛ انظر ترجمته في الأعلام: ٦/ ١٥٦ ـ ١٥٧؛ وترجمة ابنه فيه: ١/ ٢٥٣.

المباركفوريّ سنة (١٣٤١ـ١٣٥٣هـ).

ولم نلمس من الذين وقفوا على إتمام هذه الطبعة أنهم قد رجعوا إلى أُصولٍ معتمدة، أو بَيَّنوا الأصول التي اعتمدوا عليها.

وقد طُبعت هذه الطبعة بالتصوير في القاهرة وبيروت مراتٍ عديدة.

وذكر له في (ذخائر التراث العربي الإسلامي) طبعات أخرى؛ بتحقيق علي أدهم سنة ١٩٢٧ في ستة أجزاء طبعت في القاهرة، وأخرى بتحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف، طبعت في المكتبة السلفية في المدينة المنورة[١].

ثم حقق الكتاب الدكتور بشّار عوّاد معروف، وأصدرته دار الغرب الإسلامي في بيروت في ستة أجزاء، وطبع مرتين ١٩٩٦ـ١٩٩٨م؛ وقد اعتمد المحقق على نسخة خطية تشمل ثلث الكتاب تبدأ من أثناء الحديث رقم (٥٩)، وتنتهي في أثناء الحديث رقم (١٤٧٢)، وهي موجودة في دار المخطوطات ببغداد؛ فضلاً عن النسخ المطبوعة والشروح وكتاب المِزِّيّ (تحفة الأشراف)، وغير ذلك من الأدوات التي ساعدت ـ بحسب قوله ـ على ضبط نسخة متقنة من الكتاب، صحيحة النسبة إليه، وكان من نتيجة كل هذا أن أخرج من المتن اثنين وثلاثين حديثاً جزم بأنها ليست من

---

(١) ذخائر التراث العربي الإسلاميّ: ١/ ٤١٠.

(جامع الترمذي) وقد أُقحمت فيه؛ غالبها ـ كما ظهر له ـ من النُّسَّاخ أو الرواة الذين وجدوا طرقاً أخرى لحديث ما، فضلاً عن مئات الجُمَل، واستدرك تسعة أحاديث من النسخ الأخرى[1].

والملاحظ على هذا الطبعة عدم اعتمادها على نسخٍ خطيّة موثّقة، كاملة من الكتاب؛ وقد اعتذر المحقق بأنَّه من المتعذَّر عليه الحصول على نسخٍ جيدة متوافرة في تركية[2]!!

غير أنَّ المحاولة العلمية الرصينة، التي نأملُ أن تكون مثالاً يُحتذى لإصدار دواوين السنّة النبويّة الشريفة، هي ما قام بها الدكتور عبد الصمد بن بكر بن إبراهيم آل عابد، من إصدار القسم الأول من الجزء الأول من كتاب الترمذي، في المدينة المنوّرة عام ١٤١٤هـ، مكتوباً بخط يده، ووزَّعه على بعضِ أهل العلم لأخذ رأيهم فيه، وقد بدأ بتحقيق الكتاب على تسعة أصول خطية موثقة، منها نسخة نُقلت من أصل الحافظ الزكيّ المنذريّ رحمه الله، وقرئت عليه، ثم قرئت على القطب أبي بكر القسطلانيّ، ثم قُرئت على السّراج أبي حفص البُلْقيني رحمهم الله جميعاً.

---

(١) انظر مقدمته لكتاب الترمذي (الجامع الكبير): ١/ ١٧ ـ ١٩.

(٢) وقد تَتَبَّعَ نماذجَ مِن أوهامه وسقطاته الأستاذ محمد سعيد ممدوح في كتابه (التعريف بأوهام مَنْ قَسَّم السُّنن إلى صحيح وضعيف)، وذلك في المجلّد الأول من الكتاب، المؤلَّف من ستة أجزاء؛ فانظره إن شئت.

والنسخ التي اعتمدها: هي نسخة مكتبة محمود باشا بالسليمانية بإستانبول برقم (١٣٠)، نُسخت سنة (٦٥٥هـ)، وهي المنقولة عن أصل المنذري، ونسخة الظاهرية (٩٧٧٨) و(٩٣٨٧) حديث (٥٢٨)، نُسخت سنة (٥٤٠هـ)، ونسخة مكتبة لا له لي بالسليمانية (٤٦٣)، نُسخت سنة (٥٣٦)، ونسخة مكتبة جار الله بالسليمانية برقم (٢٩٣)، نسخت سنة (٥٥٨هـ)، ونسخة مكتبة ليدن، عليها سماعات سنة (٥٤١هـ)، ونسخة مكتبة أحمد الثالث طوب قبوسراي برقم (٢٧٤)، نسخت سنة (٥٧٨هـ)؛ ونسخة مكتبة فيض الله أفندي بالسليمانية برقم (٣٤٤)، نُسخت سنة (٥٨٢)؛ ونسخة مكتبة لا له لي بالسليمانية برقم (٤٦١)، نُسخت سنة (٧٠٧هـ)؛ ونسخة في المكتبة السابقة برقم (٤٦٢)، والظاهر أنّها نسخة متممة لسابقتها؛ وعليها بلاغات في سنة (١١٧٠هـ ـ ١١٧١هـ)[1].

وكما يظهر فإنَّ النسخ التي اعتمدها قديمة جليلة، وقد وصف السّماعات والبلاغات والقراءات عليها في مقدمته لتحقيق الكتاب الذي سمّاه بالاسم الراجح الذي عليه المحققون من أهل المعرفة كما بيّناه، وهو:

---

(١) اطَّلعتُ على هذه النسخة من محاولة الدكتور عبد الصمد وإثباته للفروق بين النسخ في مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث بدبي، الذي يحتفظ بنسخة منه.

(الجامع المختصر من السُّنن عن رسول الله ﷺ ومعرفة الصحيح والمعلول وما عليه العمل).

ضرورة تصحيح أصول الترمذي:

إنَّ الاختلاف في نسخ (جامع الترمذي) اختلاف قديم؛ لذلك فإنَّ الحاجةَ ماسةٌ إلى إصدار نسخة مُتقَنَةٍ منه، تعتمِدُ أصولاً خطية مقروءة مطبوعة؛ ليكون أمامنا نصٌّ صحيح؛ وقد أشار إلى نحو هذا الإمام الحافظ أبو عمرو ابن الصلاح (المتوفى سنة ٦٤٣هـ) في (علوم الحديث)، فقال: «وتختلِفُ النسخُ من كتاب الترمذي في قوله: هذا حديث حسن أو هذا حديث حسن صحيح، ونحو ذلك؛ فينبغي أن تصحِّحَ أصلك به بجماعة أصول، وتعتمد على ما اتفقت عليه، ونصَّ الدَّارقطنيُّ في سننه على كثير من ذلك»[1].

كتب أُخرى مصنَّفة على الجامع ومؤلفه:

أفرد العلماء على (جامع الترمذي) كتباً مُفْرَدَةً متخصصة بموضوع يتعلّق به؛ كشرح علله، والمستخرجات عليه، والدراسات حوله، مما سنبيّنه في الفِقرات اللاحقة:

---

(١) انظر (التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح)، للحافظ العراقي، ص٣٨ (النوع الثاني).

١ ـ المستخرجات:

الكتاب المستخرَجُ أو المخرَّج، هو كتاب يروي فيه صاحبُه أحاديثَ كتابٍ معيَّنٍ بأسانيد لنفسِه، فيلتقي في أثناء السند مع صاحب الكتاب الأصل في شيخه أو مَنْ فوقه[١].

وقد ذكر الكَتَّانيُّ مستخرَجَيْن على (جامع الترمذيّ) هما (مستخرج أبي بكر ابن مَنْجُوْيَه)، وهو أحمد بن علي النيسابوريّ المتوفى سنة (٤٢٨هـ)، ومستخرجُ أبي عليّ الحسن بن علي الخراسانيّ الطوسيّ، المتوفّى سنة (٣١٢هـ)، قال عنه الكتانيّ: وقد شارك الترمذيَّ في كثير من شيوخه[٢]، وقد طُبع هذا المستخرج في أربعة مجلّدات باسم (مختصر الأحكام: مستخرج الطوسيّ على جامع الترمذيّ)[٣].

وهناك (مستخرج على جامع الترمذي) للعلاّمة أبي الفيض أحمد بن محمد بن الصدِّيق الغماريّ (ـ١٣٨٠هـ) لم يُطبَع بعدُ.

٢ ـ الثلاثيات:

وهو كتاب (الثلاثيات: ثلاثيات الأئمة: البخاريّ، الترمذي،

---

(١) منهج النقد في علوم الحديث، ص٢٦١.

(٢) الرسالة المستطرفة، ص٣٠ ـ ٣١.

(٣) طبع في المدينة المنورة بمكتبة الغرباء الأثرية سنة ١٩٩٤م.

الدارميّ، ابن ماجه، عَبْدِ بن حُمَيد الكَشِّيّ، الطبراني)، طُبع في دار المأمون للتراث، بتحقيق علي رضا عبد الله وأحمد البزرة، سنة (١٤٠٦هـ) بدمشق.

وهناك نسخة من (الثلاثيات) في مكتبة أيا صوفية برقم (٨٨٢/ ٧) ق(٨٧ـ٨٨)[1].

٣ـ الرباعيات:

توجد منها نسخة في جار الله برقم (٢٨٢) في (٢٣) ورقة، سنة (٧٥٨هـ)[2].

٤ ـ الأحاديث المستغربة:

ذكر سزكين[3] كتاب (الأحاديث المستغربة الواردة في الجامع الصحيح للترمذيّ)، تأليف أحمد بن العلائي الشافعي (في القرن الثامن الهجري)، توجد منه نسخة خطية في شهيد علي برقم (٣٥٣)، حوالي (١٥٠) ورقة، نُسخت سنة (٩٠٤)هـ.

وقدَّم الأستاذ محمد علي محمد صالح أطروحة دكتوراه بعنوان (غرائب الترمذي في الجامع: جمعاً ومقارنةً وتخريجاً ودراسة) من أول

---

(١) تاريخ التراث العربي: ١/ ١/ ٣٠٤.
(٢) المصدر السابق: ١/ ١/ ٣٠٤.
(٣) المصدر السابق: ١/ ١/ ٣٠٣.

الكتاب إلى كتاب الزهد، ونوقشت بالجامعة الإسلامية في المدينة المنورة[1].

٥ ـ تخريج أحاديث الترمذيّ في قوله: (وفي الباب)

قال الحافظ العراقي في (طرح التثريب) (١ : ٥): .. وهكذا ما يفعله الترمذي حيث يقول: وفي الباب عن فلان وفلان فكثيراً ما يريد بذلك أحاديث غير الحديث الذي يسنده في أول الباب، ولكن بشرط كونها تصلح أن تُوْرَدَ في ذلك الباب. وهو عمل صحيح، إلا أن أكثر الناس إنما يفهمون إرادة ذلك الحديثَ المعين. والله أعلم.

وقد عُني بهذا الجانب فصُنِّفَ فيه كتابان فيما نعلم:

١ ـ (اللباب فيما يقول فيه الترمذي وفي الباب) للحافظ ابن حجر العسقلاني[2].

٢ ـ (كشف النقاب عما يقوله الترمذي وفي الباب) للأستاذ محمد حبيب الله مختار[3].

---

(١) استدراكات على تاريخ التراث العربيّ لفؤاد سزكين في علم الحديث، ص٣٦٩.

(٢) الكوكب الدريّ على جامع الترمذيّ: ١/ ٣٧.

(٣) طبع في كراتشي بمجلس الدعوة والتحقيق الإسلامي، ١٩٨٧م.

٦ ـ فضائل جامع الترمذيّ :

وقد صُنِّف فيها رسالة اسمها : (فضائل الكتاب الجامع لأبي عيسى الترمذيّ) من تأليف الإمام الحافظ تقيّ الدين أبي القاسم عُبيد بن محمد الإسْعِرْدِيّ، قال في مقدّمتها : «فجمعتُ في هذه الأوراق فضائلَ جامعه، وبيانَ طرقه، وتاريخَ وفاته، وشرطَه فيه، وتعيين رواته، وجعلتُ ذلك من رواية الشيخ الإمام العلاّمة فخر الحفّاظ قُطب الدين أبي بكر محمد بن الشيخ الإمام العالم عَلَم الزُّهَّاد أبي العباس أحمد بن عليّ القسطلاني»[1]، وقد طبع الكتاب بتحقيق السيد صبحي السامرائيّ في بيروت سنة ١٤٠٩هـ، وصدر عن عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية.

٧ـ شروط الترمذيّ :

وقد تضمّن ذلك في كتابين هما :

١ ـ (شروط الأئمة الستة) للحافظ أبي الفضل محمد بن طاهر المقدسيّ، المتوفى سنة (٥٠٧هـ).

٢ ـ (شروط الأئمة الخمسة) للحافظ أبي بكر محمد بن موسى الحازميّ، المتوفى سنة (٥٨٤هـ).

وقد علّق عليهما الأستاذ الشيخ محمد زاهد الكوثريّ رحمه الله،

---

(١) فضائل الكتاب الجامع، ص٣٠.

وطبع في مكتبة القدسي سنة ١٣٥٧هـ، ثم في مكتبة عاطف بالقاهرة، ثم طبعهما مع (رسالة الإمام أبي داود السجستانيّ إلى أهل مكة في وَصْفِ سننه) الأستاذ عبد الفتاح أبو غدة رحمه الله سنة ١٤١٧هـ.

٨ـ صحيح جامع الترمذيّ:

وقد صدر بعنوان (صحيح سنن الترمذي)، صنفه الشيخ محمد ناصر الدين الألبانيّ رحمه الله، وطبعه المكتب الإسلامي في بيروت لصالح مكتب التربية العربيّ لدول الخليج في الرياض، سنة ١٩٨٨م.

٩ـ ضعيف جامع الترمذي:

كما صدر للشيخ الألبانيّ كتابٌ بعنوان (ضعيف سنن الترمذي)، وطبع في المكتب الإسلامي سنة ١٤١١هـ.

وقد صنَّف الأستاذ سعيد ممدوح على عمله في تقسيم السُّنن الأربعة منتقداً (التعريف بأوهام مَن قسَّم السُّنن إلى صحيح وضعيف)[١].

١٠ـ المنتقيات:

طُبعت رسالة بعنوان (جزء فيه منتقى من ذمِّ الكلام للهرويِّ: وهو

---

(١) طُبع في دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث بدبي في ستة أجزاء، سنة ١٤٢١هـ= ٢٠٠٠م.

ما وقع فيه من الجامع للحافظ أبي عيسى الترمذيّ) لعبد الله بن محمد بن علي الأنصاريّ الهرويّ، وصدرت عن دار عمار بعمان، سنة ١٩٨٨م.

١١ ـ الأربعون حديثاً:

وقد صنَّف في ذلك الشيخ صالح أحمد محمد إدريس المكيّ الرابغيّ رسالة بعنوان (الأربعون حديثاً من الجامع الكبير للإمام أبي عيسى الترمذيّ عن أربعين شيخاً من شيوخي)، وطبعت في رابغ سنة ١٩٨٩م.

١٢ ـ دراسات حول جامع الترمذي:

نذكر منها ما تحصّل لدينا منها، وهي:

١ ـ (تراثُ الترمذيِّ العلميُّ) للدكتور أكرم ضياء العمري، وصدرت طبعته الأولى عن مكتبة الدار في المدينة المنوّرة، سنة ١٩٩١م.

٢ ـ (تحقيق اسمي الصحيحين واسم جامع الترمذيّ) للأستاذ عبد الفتاح أبو غدة، طبع في مكتب المطبوعات الإسلامية في حلب سنة ١٩٩٣م.

٣ ـ (الإمام الترمذيّ والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين) للدكتور نور الدين عتر، وقد صدرت الطبعة الأولى عن مطبعة لجنة التأليف والنشر بالقاهرة، سنة ١٩٧٠م، ثم طبعته مؤسسة الرسالة سنة ١٩٨٨م.

٤ ـ (الأحاديث التي حسّنها أبو عيسى الترمذيّ وانفرد بإخراجها عن أصحاب الكتب الستة: دراسة حديثية)، أطروحة ماجستير قدَّمها الأستاذ عبد الرحمن بن صالح مُحيي الدين، ونوقشت بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنوّرة، على ساكنها أفضل الصلاة والتسليم، في (٣٥٥) ورقة بإشراف الأستاذ محمود ميرة[١].

٥ ـ (نُزُل الثويّ في أجوبة الترمذيّ) للشيخ أصغر حسين البهاري، طبع بالعربية في الهند[٢]، ولم أطّلع عليه.

١٣ ـ الزوائد:

وقد أفرد السراج ابن الملقن زوائد الترمذي على الصحيحين وشرحها، كما صنَّف في ذلك الحافظ ابن حجر العسقلاني[٣] (زوائد الكتب الأربعة مما هو صحيح).

---

(١) استدراكات على تاريخ التراث العربي لفؤاد سزكين في علم الحديث، لنجم عبد الرحمن خلف ص٣٦٤، ثم طُبعت في دار الفضيلة بالرياض، سنة ١٤١٩ في (٢٨٦)ص.

(٢) ذكره أبو الحسن الندويّ في ملحق (الثقافة الإسلامية في الهند)، ص٣٩٥.

(٣) استدراكات على تاريخ التراث العربي، ص٣٦٤، نقلاً عن (نظم العِقْيان)، للسيوطي، ص٥٠.

١٤ ـ المختصرات:

١ ـ (مختصر) لنجم الدين سليمان بن عبد القوي بن عبد الكريم بن سعيد الطوفيّ البغداديّ الصَّرْصَرِيّ (ت٧١٦هـ)، مخطوط[١].

٢ ـ (مختصر) لمحمد بن عقيل البالسي (ت٧٢٩هـ)، مخطوط[٢].

٣ ـ (الكوكب المضي المنتزع من جامع سنن الترمذي) ليحيى بن حسن بن أحمد بن عثمان (ت بعد ٧٦٩)، فيه نسخة خطية بقلم المؤلف، مخطوطة في جامع صنعاء الكبير في (١٢٣) ورقة، برقم (٣٩٩).

٤ ـ (مختصر سنن الترمذي)، لأبي الفضل تاج الدين محمد بن عبد المحسن القلعيّ (كان حيّاً سنة ١١٣٤هـ)[٣].

٥ ـ (مختصر سنن الترمذي) للدكتور مصطفى ديب البغا، وطبع حديثاً بدمشق في دار العلوم الإنسانية، دون تاريخ للنشر.

شروح جامع الترمذيّ:

يُعَدُّ الإمام الخَطَّابيُّ أوَّلَ شارحٍ للبخاريّ، في كتابه (أعلام

---

(١) تاريخ التراث العربي: ١/ ١/ ٣٠٣.

(٢) المصدر السابق: ١/ ١/ ٣٠٣.

(٣) انظر نسخه في استدراكات على تاريخ التراث العربي، ص٣٦٤؛ وتاريخ سزكين: ١/ ١/ ٣٠٣.

الحديث)، ويُعَدُّ الإمامُ المازريُّ أوَّلَ شارحٍ لصحيح مسلم، في كتابه (المُعلم بفوائد مسلم)، وأمَّا أولُ شارحٍ للترمذيّ فهو الإمام القاضي أبو بكر ابن العربيّ المعافريّ في كتابه (عارضة الأحوذيّ)، وقد توفي رحمه الله سنة (٥٤٣هـ).

هذا هو الذي ذكره جميعُ مَنْ شَرَح الترمذيَّ، غير أنَّ بروكلمان وتبعه سزكين ذكرا شرحاً للترمذيّ من تأليف الحسين بن مسعود البغويّ المتوفى سنة (٥١٦هـ)، وذكرا أنَّ القطعة الأخيرة منه موجودة في المكتبة المحمودية بالمدينة المنوّرة برقم (٣٥)[١]. قال محقق (النفح الشذيّ)[٢]: «لم أتمكن من التحقق من ذلك بالاطلاع على تلك القطعة، وسأحرص على ذلك في أقرب فرصة بعون الله تعالى، ولم أجد في عددٍ من مصادر ترجمة البغوي ذكرُ هذا الشرح في مؤلَّفاته».

ثم تتالَتْ الشروحُ فصنَّفَ الحافظ أبو الفتح اليَعْمُري المعروف بابن سيِّد الناس، المتوفى سنة (٧٣٤هـ) كتابَه (النفح الشّذِيّ في شرح جامع الترمذيّ)؛ غير أنَّ هذا الشرح لم يكمل بل وقف شرحه عند باب (ماجاء

---

(١) تاريخ التراث العربي: ١/ ١/ ٣٠٢. والذي قيّدناه من وفاة البغوي هو الصواب إن شاء الله، كما ذكره الذهبيُّ في (تذكرة الحفاظ)، والسيوطيُّ في (طبقات الحفاظ)، والكتانيُّ في (الرسالة المستطرفة)، خلافاً لما قيَّده الزركليُّ وبروكلمان وسزكين بأنه توفي سنة (٥١٠هـ).

(٢) مقدمة محقق (النفح الشذيّ): ١/ ٧٠.

أنَّ الأرض كلَّها مسجدٌ إلا المقبرة والحمام)[1].

ثم جاء الحافظ زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقيّ، المتوفى سنة (٨٠٦هـ)، فأكملَ شرح ابن سيّد الناس وبيّض من (تكملة شرح الترمذي) كثيراً، وكان أكمله في مسوّدة أوكاد، كما يقول السيوطي[2].

وصنَّفَ الحافظُ ابنُ رسلان البُلْقيني (العَرْفَ الشَّذيّ على جامع الترمذيّ) كتب منه قطعة ولم يكمله، والحافظ ابن حجر مجلّداً[3].

ومنها شرح الحافظ ابن الملقِّن، وهو شرحُ زوائده على الصحيحين، ولم يتم، كتبَ منه قطعةً.

ومن الشروح ما كتبه السيوطيُّ وأسماه (قوت المغتذي على جامع الترمذيّ)، واختصره العلاَّمة السيد علي بن سليمان الدمنتي البجمعوي، وسمَّاه (نفع قوت المغتذي)، ومنها شرح العلاَّمة محمد طاهر الكجُراتي الهندي، قال صاحبُ (تحفة الأحوذيّ): ولا علمَ لي أنَّه أتمّه أم لا.

ومنها شرح أبي الطيّبِ السنديّ، وقد طبع قطعة منه.

---

(١) مقدّمة محقق (النفح الشذيّ)، لابن سيّد الناس: ١/ ٦٨.

(٢) طبقات الحفّاظ، ص٥٤٤.

(٣) ذكره في (فتح الباري) في شرح حديث: «أتى سباطة قوم فبال قائماً».

ومنها شرح الشيخ سراج أحمد السَّرْهَنديّ، وهو بالفارسية، وقد طبع قطعة منه ومن شرح أبي الطيب في المطبعة النظامية في الهند.

ومنها شرح أبي الحسن ابن عبد الهادي السنديّ المدنيّ المتوفى سنة (١١٣٩هـ) بالحرم النبويّ، وهو شرح لطيف بالقول، وقد طبع هذا الشرح مع جامع الترمذي بمصر.

ومنها (الطِّيْبُ الشذيّ على جامع الترمذيّ) للشيخ إشفاق الرحمن الكاندهلوي رحمه الله، طبع قطعة منه.

ومنها (تحفة الأحوذي شرح جامع الترمذيّ) للشيخ المحدّث محمد عبد الرحمن المباركفوري السَّلَفي المتوفى سنة (١٣٥٣هـ)، وهذا الشرح مطبوع متداول.

ومنها (معارف السنن) للشيخ المحدِّث محمد يوسُف البِنَّورِيّ شيخ الحديث بالمدرسة العربية الإسلامية في كراتشي ومديرها، وهذا الشرح ألَّفه المؤلف في ضوء ما أفاده الحافظ الحجة المحدّث الكبير محمد أنور شاه الكشميريّ، وهو شرح جيّد نافع للطلبة وأساتذة الحديث، وقد طبع منه في حدود علمي ستة مجلّدات، بلغ فيه إلى آخر أبواب الحج.

ومنها (المِسْك الزكي) وهو مجموع إفادات أفاد بها شيخ المشايخ العارف الكبير القطب الكنكوهيّ عند درس الترمذي، وهو مطبوع.

ومنها إفادات أفاد بها الحَبْر الألمعيّ والنحرير اللوذعيّ صدر المدرّسين الشيخ محمود حسن المحدّث الدِّيوبنديّ الشهير بشيخ الهند ـ نوّر الله مرقده ـ. وهي مطبوعة باسم (التقرير للترمذيّ) ملحق بأول النسخة المطبوعة الهندية.

ومنها (العَرْفُ الشذيّ على جامع الترمذيّ)، وهو مجموع إفادات أفاد بها الشيخ محمد أنور شاه الكشميريّ المومى إليه آنفاً، المولود في ٢٧ شوال سنة (١٢٩٢هـ)، والمتوفى في ٣ صفر سنة (١٣٥٢هـ) جمعها تلميذُه محمد جراغ الفنجابي.

ومنها (الكوكبُ الدريُّ على جامع الترمذيّ)، وهو مجموع إفادات وتحقيقات رشيد أحمد الكنكوهي (ت١٣٢٣هـ)، جمعها وألَّفَها محمد يحيى بن محمد إسماعيل الكاندهلوي؛ حقَّقها وعلَّق عليها محمد يحيى الكاندهلوي، وقدَّم لها أبو الحسن علي الحسنيّ الندويّ، طبع في ندوة العلماء في لكنو بالهند سنة (١٣٩٥هـ)، ومن مقدمة هذا الكتاب استفدنا في معرفة شروح أهل الهند خاصة[١].

وقال الشيخ عبد الحيّ الحسنيّ في كتابه (الثقافة الإسلامية في الهند): «ومن شروح (جامع الترمذيّ): شرح عليه بالعربيّ للشيخ طيب

---

(١) الكوكب الدريّ على جامع الترمذيّ: ١/ ٣٧ ـ ٣٨؛ وانظر النسخ الخطية لبعض شروح الترمذي في (تاريخ التراث العربي) لسزكين: ١/ ١/ ٣٠٢؛ و(استدراكات على تاريخ التراث العربي)، ص٣٦٦.

ابن أبي الطيب السنديّ المتوفى في بضع وتسعين وتسع مئة. . . وشرح عليه بالقول للمفتي صبغة الله بن محمد غوث الشافعيّ المدراسيّ، و(جائزة الشعوذيّ): شرح عليه بالأُردو للمولوي بديع الزمان اللكنويّ، وشرح عليه بالأُوردو للمولوي فضل أحمد الأنصاري، وشرح عليه بالأردو للمولوي وجيه الزمان بن مسيح الزمان اللكنويّ»[1].

الثلاثيات في (جامع الترمذيّ):

ورد في (جامع الترمذيّ) حديثٌ ثلاثي واحدٌ، أخرجه في أواخر أبواب الفتن، قال:

«حدَّثنا إسماعيل بن موسى الفزاريّ بن بنت السُّدي الكوفيّ، حدَّثنا عمر بن شاكر، عن أنس بن مالك قال: قال رسول الله ﷺ:

«يأتي على النـاسِ زمانٌ الصَّابِـرُ فيهم على دينِـهِ كالقابِضِ على الجَمْرِ».

قال أبو عيسى: هذا حديثٌ غريب من هذا الوجه، وعمر بن شاكر شيخ بصريّ، قد روى عنه غيرُ واحدٍ من أهل العلم»[2].

وللحديث شـواهدُ يتقوَّى بها من حديث أبي ثعلبـة الخشنيّ،

---

(١) الثقافة الإسلامية في الهند، ص١٥٢.

(٢) جامع الترمذي: ٧/ ٣٩ = رقم الحديث (٢٢٦١).

وأبي هريرة، وعبد الله بن مسعود[1].

وقد زعم محقّقا (الثلاثيات)[2] أنّ في الترمذي حديثاً ثلاثياً آخر، وهو ما أخرجه الترمذي، إذ قال: رُويَ عن النبيِّ أنَّه سمع رجلاً في السوق يُنادي يا أبا القاسم، فالتفت النبيُّ ﷺ، فقال: لم أعْنِكَ؟ فقال النبيُّ ﷺ: «لا تكتنُّوا بِكُنْيَتي».

حدَّثنا بذلك الحسن بن علي الخلاَّل، حدّثنا يزيد بن هارون، عن حُميد، عن أنس، عن النبيّ ﷺ بهذا، وفي هذا الحديث ما يدلّ على كراهيةِ أن يُكنَّى أبا القاسم، وكما يبدو فإنَّ هذا الحديث رباعيٌّ لا ثلاثيّ؛ إذ اجتمع في طريق إسناده أربعة رجال.

نظمٌ في الثّناء على جامعه:

روى القسطلانيُّ في (فضائل الكتاب الجامع) بسنده إلى أحمد بن معدّ بن عيسى بن وكيل الأُقليشيّ[3] لنفسه يمدحُ كتاب

---

(١) انظر (الثلاثيات: ثلاثيات الأئمة البخاري، الترمذي، الدارمي، ابن ماجه، عبد بن حميد الكشي، الطبراني)، ص٤٨.

(٢) المصدر السابق، ص٤٨، ١٤٢.

(٣) هو الأُقليشيّ: نسبة إلى مدينة بالأندلس؛ كما في (معجم البلدان): ١/ ٢٣٧. وهو عالِمٌ مشارِكٌ في أنواعٍ من العلوم كالحديث واللغة والأدب. قال عنه الحافظ أبو طاهر السِّلَفيّ: «كان من أهل المعرفة باللغات والأنحاء والعلوم الشرعية، محمودَ الطريقة، فصيحاً، ومن أهل الأدب والورع والمعرفة بعلوم=

أبي عيسى الترمذيّ[1]:

كتـابُ التـرمِـذِيِّ رِيَـاضُ عِلْـمٍ ... حَكَـتْ[2] أَزْهَـارُهُ زَهْـرَ النُّجُـوْمِ
بـه الآثـارُ وَاضِحَـةٌ أُبِيْنَـتْ ... بـأَلْقَـابٍ أُقِيْمَـتْ كـالـرُّسُـوْمِ
فَأَعْلاها الصِّحَاحُ وَقَدْ أَنَارَتْ ... نُجُـوْمـاً لِلْخُصُـوْصِ وَلِلْعُمُـوْمِ
وَمِـنْ حَسَـنٍ يَلِيْهَـا أَوْ غَـرِيْـبٍ ... وَقَـدْ بـانَ الصَّحِيْـحُ مِـنَ السَّقِيْمِ
فَعَلَّلَـه أبـو عِيْسَـى مُبِينـاً ... مَعَـالِمَـهُ لِطُـلاَّبِ العُلـومِ
فَطَـرَّزَهُ بـآدَابٍ[3] صِحَـاحٍ ... تَخَيَّـرَهـا[4] أُولُـو النَّظَـرِ السَّلِيْمِ

= شتى، ومن جملة أساتيذه أبو محمد البَطَليوسيّ، وأبو الحسن بن سُبَيطة الدانيّ، وأبو محمد القَلَنِيّ وآخرون. وله شعر جيّد، ومؤلّفات حسنة؛ قدم علينا الإسكندرية سنة (٥٤٦هـ) وقرأ عليّ كثيراً، وكتب عنّي فوائدَ، وتوجَّه إلى الحجاز، وبلغنا أنَّه تُوفي بمكة رحمه الله».

من تصانيفه: (النجم من كلام سيد العرب والعجم)، و(الدرّ المنظوم فيما يزيل الغموم والهموم)، و(شفاء الظمآن في فضل القرآن)، وغيرها؛ انظر ترجمته في (معجم السَّفر)، ص٣٨؛ و(معجم البلدان): ١/ ٢٣٧ (أُقليش)؛ و(معجم المؤلفين): ١/ ٣١٠؛ وقيّد وفاته سنة (٥٥٠هـ). وتحرَّف اسمُ أبيه عند ياقوت إلى (معروف)، و(أساتيذه) إلى (أسانيده) فليُتَنَبَّه.

(١) فضائل الكتاب الجامع، ص٥٣ ـ ٥٤؛ ونموذج الأعمال الخيرية في إدارة الطباعة المنيرية، ص١٤ بعد ص٥٩٢.

(٢) فضائل الكتاب الجامع: (حلت)، صوّبناها من (نموذج من الأعمال الخيرية).

(٣) فضائل الكتاب الجامع: (بأراء)؛ والتصويب من الكتاب السابق.

(٤) فضائل الكتاب الجامع: (يخيرها)؛ والتصويب من الكتاب السابق.

مِـنَ العُلمـاءِ والفُقَهـاءِ قِـدَمـاً ... وَأَهْـلِ الفَضْـلِ والنَّهْـجِ القَـوِيْـمِ
فجَـاءَ كِتَـابُـهُ عِلْقـاً نَفِيْسـاً[1] ... يُنـافِـسُ[2] فِيْـهِ أَرْبـابُ الحُلُـومِ
وَيَقْتَبِسُــونَ مِنْــهُ نَفِيْــسَ علـمٍ ... يُفيدُ نُفُوسَهم أَسْنى[3] الرُّسُومِ
كَتَبْنَــاهُ رَوَيْنَــاهُ لِنُــرْوَى ... مِـنَ التَّسْنِيْـمِ فـي الـدَّارِ النَّعِيْـمِ
وغاصَ الفِكْرُ في بَحْرِ المَعَاني ... فَــأَدْرَكَ كــلَّ مَعْنًــى مُسْتَقِيــمِ
فَأَخْرَجَ[4] جَوْهَراً يَلْتاحُ[5] نُوْراً ... فقلَّــدَ عِقْــدَهُ أهــلُ الفُهُــومِ
لِيَصْعَدَ[6] بِالمَعاني لِلمَعَالي[7] ... بِسَعـدٍ[8] بَعْـدَ تَـوْدِيْـعِ الجُسُـومِ
مَحَـلُّ العِلْـمِ لا يَـأْوِي تُـرَابـاً ... ولا يَبْلَى[9] على الزَّمَنِ القَدِيْمِ

---

(١) نموذج الأعمال الخيرية: (علماً يقيناً).

(٢) وقع محقق كتاب (فضائل الكتاب الجامع) في مزالق تصحيف وتحريف في قراءته لهذا النصّ والذي يليه من المخطوط الذي اعتمده؛ وسنشير إليه لاحقاً بـ(الأصل)؛ وقد صوّبنا ذلك من كتاب (نموذج من الأعمال الخيرية) المشار إليه آنفاً دون الإشارة إلى ذلك. الأصل (تنافس).

(٣) الأصل: (أسنا).

(٤) الأصل: (وأخرج).

(٥) الأصل: (يلتاج)، وفي النموذج يلقاه.

(٦) نموذج الأعمال الخيرية: (لنصعد).

(٧) الأصل: (للمعاني).

(٨) الأصل: (يسعد).

(٩) نموذج الأعمال الخيرية: (ولا يعلى).

فَمَنْ قَرَأَ العُلُومَ ومَنْ رَوَاها[1] ... لِتَنْقُلَـهُ إلـى المَعْنَـى المقيـم

فـإنَّ الـرُّوحَ تَـأْلَـفُ كُـلَّ رُوْحٍ ... وَرِيْحـاً مِنْـهُ عَـاطِـرَةَ الشَّمِيـمِ[2]

تَحَلَّـى مِـنْ عقـائِـدِهِ[3] عُقُـوداً ... مُنَظَّمَـةً بِيَـاقُـوْتٍ وَتُـوم[4]

وَتُـدْرِكُ نَفْسُـهُ أَسْنَـى ضِيَـاءٍ[5] ... مِنَ العِلْمِ النَّفِيْسِ لَدَى[6] العَلِيْمِ

وَيَحْيَـى جِسْمُـهُ أعـلا لَـذَاذٍ ... مُحَيَّـاه[7] علـى الخَيْـرِ الجَسِيْـمِ

جَزَى الرَّحْمٰنُ خَيْراً بَعْدَ خَيرٍ ... أبا عِيْسَى على الفِعْلِ الكَرِيْمِ

وَأَلْحَقَـهُ بِصَـالِـحِ مـا حَـوَاهُ[8] ... مُصَنَّفُـهُ مِـنْ الخَيْـرِ[9] العَظِيْـمِ

وكَـانَ سَمِيُّـهُ فِيْـهِ شَفِيْعـاً ... مُحَمَّـدٌ المُسَمَّـى بـالـرَّحِيْـمِ

صَـلاةُ اللهِ تُـوْرِثُـهُ عَـلاءً[10] ... فَـإنَّ لِـذِكْـرِه أَذْكَـى نَسِيْـمِ

قال الحافظ أبو القاسم عُبيد بن محمد الإسعرديّ (ت٦٩٢)[11]:

---

(١) الأصل: (دواها).
(٢) نموذج الأعمال الخيرية: (النسيم).
(٣) الأصل: (عقايده).
(٤) التوم: اللؤلؤ، ومفرده تُومة.
(٥) الأصل: (أسناضيا).
(٦) الأصل: (لدار).
(٧) الأصل: (محاباة).
(٨) الأصل: (من).
(٩) الأصل: (الحيل).
(١٠) الأصل: (علا).
(١١) وهو راوي كتاب (فضائل الكتاب الجامع) للقسطلاني.

ومما نظمه شيخُنا الفقيه الإمام الحافظ قطب [الدين القسطلاني]، وقد سألتُه ذلك، واقترحتُه عليه[1]:

أَحَادِيْثُ الرَّسُولِ جلا الهُمُومِ ... وبُرْءُ المَرْءِ مِن أَلَمِ الكُلُومِ
فلا تَبْغِي بِهَا أَبَداً بَدِيْلاً ... وَعَرِّف بالصَّحِيْحِ مِنَ السَّقِيْمِ
وَإِنَّ الترمذيَّ لَقَدْ[2] تصدَّى ... لِعِلْمِ الشَّرْعِ مُغْنٍ عَنْ عُلُومِ
غَدَا خَضِراً نَضِيْراً في المَعَاني ... فَأَضْحَى رَوْضُهُ عَطِرَ الشَّمِيمِ
فَمِنْ جَرْحٍ وَتَعْدِيْلٍ حَوَاهُ ... وَمِنْ عِلَلٍ وَمِنْ فِقْهٍ قَوِيْمِ
ومِنْ أَثَرٍ وَمِنْ أَسْمَاءِ[3] قَوْمٍ ... وَمِنْ ذِكْرِ الكُنى قَصِدٍ[4] فَهِيْمِ
ومِنْ نَسْخٍ وَمُشْتَبَهِ الأَسَامِي ... وَمِنْ فَرْقٍ وَمِنْ جَمْعٍ بَهِيْمِ
وَمِنْ قَوْلِ الصِّحَابِ وَتَابِعِيْهِمْ ... بِحِلٍّ أَوْ بِتَحْرِيْمٍ عَمِيْمِ
وَمِنْ نَقْلٍ إلى الفُقَهَاءِ[5] يُعْزَى ... وَمِنْ مَعْنًى بَدِيْعٍ مُسْتَقِيْمِ
وَمِنْ طَبَقَاتِ أَعْصَارٍ تَقَضَّتْ[6] ... وَمِنْ حَلٍّ[7] لِمُنْعَقِدٍ عَقِيْمِ

---

(١) والأبيات وردت في آخر (فضائل الكتاب الجامع)، وفي (نفع قوت المغتذي)، ص٨، وفي (نموذج من الأعمال الخيرية).

(٢) الأصل: (لمن) وفي (النموذج): (لما)؛ والمثبت من (نفع قوت المغتذي).

(٣) الأصل: (أسما)؛ والمثبت من بقية المصادر.

(٤) الأصل: (لصد)؛ والمثبت من (نفع قوت المغتذيّ).

(٥) الأصل: (الغضهاء)؛ والمثبت من المصادر.

(٦) الأصل: (نقضت)؛ والمثبت بقية المصادر.

(٧) الأصل: (جل)؛ والمثبت من بقية المصادر.

وَقِسمٌ ما روى حَسَناً صَحِيحاً غَرِيباً فَارْتَضَاهُ ذَوو الفُهومِ
فَفَاقَ مُصَنَّفَاتِ النَّاسِ قِدْماً وَرَاقَ فَكَانَ كَالعِقْدِ النَّظِيمِ
وجاءَ كأنَّهُ بَدْرٌ تلالا يُنِيْرُ[1] غَيَاهِبَ الجَهْلِ العَظِيْمِ
فَنَافِسْ في اقْتِبَاسٍ مِنْ نَفِيْسٍ بِأَنْفَاسٍ وَدَعْ قَوْلَ الخُصُومِ
فَإِنَّ الحقَّ أَبْلَجُ لَيْسَ تَخْفَى[2] طَلاوَتُهُ على الذِّهنِ السَّلِيْمِ
وَفَضْلُ العِلْمِ يَظْهَرُ حِيْنَ يَنْأَى عنِ الأَرْوَاحِ مَأْلُوفُ الجُسُومِ
فقاري[3] العِلْمِ يَرْقَى للثُّرَيَّا وَيَبْقَى في الثَّرَى أَثَرُ الرُّسُومِ
وَلَيْسَ العِلْمُ يَنْفَعُ مَنْ حَوَاهُ بلا عَمَلٍ يُعِيْنُ على القُدومِ
كتابُ الترمذيِّ غَدَا كتاباً يُعَطِّرُ نَشْرُهُ[4] مَرَّ النَّسِيْمِ
وإسْنادِي لَهُ في العَصْرِ يَعْلُو أُسَاوِي فِيْهِ ذَا سِنٍّ قَدِيْمِ
فَرَبِّي اللهُ أَحْمَدُ كُلَّ حِيْنٍ على إِيْلاءِ إفضالٍ عَمِيْمِ
لَقَدْ أَعْطَى فَأَجْزَلَ إِذْ هَدَانِي إلى الإسْلامِ والدِّيْنِ القَوِيْمِ
وَعَلَّمَنِي بِفَضْلٍ مِنْهُ عِلْماً يُنَعِّمُنِي بِجَنَّاتِ النَّعِيْمِ
كتابُ اللهِ والسُّنَنُ اللَّواتِي بها تِبْيَانُ مُشْكِلِهِ الحَكِيْمِ
فَقَدْ أَوْلَى ووالَى[5] كُلَّ فَضْلٍ وَأَجْزَلَ لِي مِنَ الجُودِ العَمِيْمِ

---

(١) الأصل: (ينسبر)؛ والمثبت من المصادر.
(٢) الأصل: (يخفى)؛ والمثبت من المصادر.
(٣) الأصل: (فمادي)؛ والمثبت من (نفع قوت المغتذي).
(٤) الأصل: (نشروه)؛ والمثبت من المصادر.
(٥) الأصل: (و والا)؛ والمثبت من (نموذج من الأعمال الخيرية).

فَثِقْ بـاللهِ واسْـأَلْ[1] مِنْـهُ فَهْمـاً وكُنْ في الخَلْـقِ ذَا قَلْبٍ سَـلِيْمِ
وَصَاحِبْ كُلَّ ذِي خُلُقٍ كَرِيْمٍ وَجَـانِبْ كُـلَّ ذِي مَكْـرٍ لَئِيْـمِ[2]
فـإنَّ النَّفْـسَ تَكْتَسِـبُ السَّجَـايـا وَقَدْ جُبِلَتْ على الخُلُقِ الذَّمِيْمِ
فَمَـا لِلْعَبْـدِ بُـدٌّ[3] مِـنْ حِمَـاهُ علـى مـا كـانَ مِـنْ فِعْـلٍ ذَمِيْـمِ
فَـلازِمْ قَـرْعَ بـابِ الـرَّبِّ تَظْفَـرْ ولا تَفْجُـرْ تُصَلَّـى فـي الجَحِيْـمِ
وكُـــنْ للهِ عَبْـــداً ذا اعْتِمـــادٍ على عَفْوِ الكرِيْمِ عَنْ اللئِيْمِ[4]
وَصَلِّ مَدَى[5] الزَّمانِ على رَسُوْلٍ يَفُـــوحُ لِـــذِكْـــرِهِ أَرَجُ النَّسِيْـــمِ

● العلل الصغير:

وقد ألحقه مؤلِّفه في آخر كتابه (الجامع)، بيَّن فيه أسانيده إلى بعض الحُفَّاظ كسفيان الثوري، ومالك بن أنس، وعبد الله بن المبارك، والشافعي، وإسحاق بن إبراهيم، كما بيَّن فيه مصدره من العلل في الأحاديث والرجال والتاريخ؛ كمناظراته مع البخاري، وأبي زُرعة، ثم عرَّج على ذكر أنّ تجريح الرجال ليس من الغيبة، كما تكلَّم عن بعض

---

(١) الأصل: (وأسل)؛ والمثبت من المصدر السابق.
(٢) الأصل: (لييم)؛ والمبت من المصدر السابق.
(٣) الأصل: (للعيد بدِ)؛ والمثبت من المصدر السابق.
(٤) الأصل: (اللييم)؛ والمثبت من المصدر السابق.
(٥) الأصل: (مذا)؛ والمثبت من المصدر السابق.
وقوله: «وعَلّمني بفضل... إلخ» سقط من (نفع قوت المغتذي).

الموضوعات المتعلقة بعلوم الحديث؛ كرواية الحديث بالمعنى، والقراءة على العالم مثل السماع معتبرة، والإجازة من غير الرواية معتبرة، ومناولة الرجل كتابه لآخر فله أن يرويه، والفرق بين حدّثنا وحدّثني، وأخبرنا وأخبرني، والحديث المرسل، وبيان الاختلاف فيه. ثم بيَّن معنى قوله: هذا حديث حسن، ومعنى قوله: هذا حديث غريب، ثم بيَّن أنَّ من غرابة الحديث الزيادة فيه.

وروى الإسعرديّ قال: قرأتُ بخطّ المؤتمن بن أحمد الساجيّ الحافظ في نسخته العتيقة بالمسند، روى الخالديّ هذا الكتاب عن أبي الفضل النَّسفيّ، وهو محمد بن محمود بن عنبر، وأظنُّ التصنيف لأجله وبخطّه أيضاً: هذا الجامع يشتمل على واحدٍ وخمسين كتاباً بخطّه هذا في آخر العلل رأيتُ في نسخة عتيقة: زاد أبو عيسى (العلل) بسمرقند، قال: ورأيتُ في أُخرى عتيقة فرغَ من كتابته يوم الأضحى من سنة سبعين ومئتين[1].

وقد شرح هذا الكتابَ الإمام الحافظ عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبليّ (ت٧٩٥) رحمه الله تعالى، وحقَّقه وكمل فوائده بتعليقات حافلة الأستاذ الدكتور نور الدين عتر، وطبعته دار الملاح بدمشق سنة ١٣٩٨هـ = ١٩٧٨م؛ بعنوان (شرح علل الترمذي).

---

(١) فضائل الكتاب الجامع، ص٣٢.

وفي هذا الشرح فوائد عزيزة نادرة؛ وحسبُنا أنْ نشيرَ أنَّ كتاب (العلل الصغير) هو أول كتاب صنِّف في علوم الحديث، وإن كان الإمام الشافعي رحمه الله قد بحث بعض مواضيع علوم الحديث في كتابه (الرسالة)، والإمام مسلم في مقدمة (صحيحه).

● **علل الترمذيّ الكبير:**

أو (العلل المفرد) وهو غير (العلل الصغير) الملحق في آخر (الجامع). و(علل الترمذي الكبير) كما صنفه مصنفه كتابٌ مفقود، غير أنَّه موجود بترتيب أبي طالب القاضي - محمود بن علي بن أبي طالب الأصفهاني الشافعي، المتوفى سنة (٥٨٥)[١] - إذ قام هذا الفقيه النابغةُ في عصره في علم الخلاف، بترتيب كتاب الترمذي على الأبواب الفقهية، فجاء في (٤٢٨) باباً، وقد يضمّ البابُ أحاديثَ عدّة.

وقد ملأ الترمذيُّ رحمه الله كتابه بذكر علل الأحاديث المنقولة عن أمير المؤمنين في الحديث شيخه محمد بن إسماعيل البخاري، ثم ما نقله عن أبي زُرعة والدّارمي. وفيه فضلاً عن ذلك آراؤهم في الجرح والتعديل.

وإذا كانت الأيامُ لم تسعفنا بمصنَّفٍ مستقلٍّ للبخاري يبيِّن فيه

---

(١) ترجمتُه في وفيات الأعيان: ٥/ ١٨٤؛ وطبقات الشافعية الكبرى: ٤/ ٣٠٤؛ وشذرات الذهب: ٤/ ٣٨٤.

كلامَه في علل الحديث؛ فإنَّ الإمامَ الترمذيَّ رحمه الله، برحلته إليه، والتلقّي عنه، والتتلمذ له، كفانا مؤنة ذلك. فوضع بين أيدينا كتاباً جليلَ القدر، تقرّ به عينُ كلّ مَنْ يراه.

وإليك مثال من (أبواب صفة الجنة عن رسول الله ﷺ) الحديث (٣٧١)، قال الترمذي: «حدَّثنا أبو هشام، نا حفص بن غياث، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: إنّي لأرجو أن تكونوا ربع أهلِ الجنّةِ فكبّرنا... الحديث.

فسألتُ محمداً [أي البخاري] عن هذا الحديث، فقال: هذا خطأ، إنَّما هو عن أبي سعيد. قال محمد: نا عمر بن حفص، عن أبيه، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي سعيد، عن النبي ﷺ بهذا الحديث»[1].

قال محقق الكتاب: «وسبب خطأ الرواية عن أبي هريرة هو أبو هشام الرفاعي لأنّه ضعيف. قال البخاري: رأيتهم مُجمِعين على ضعفه. اهـ. أما عمر بن حفص فهو ثقة، وأخرج له الشيخان»[2].

وقد قام بتحقيق الكتاب الأستاذ حمزة ديب مصطفى، وقدّمه رسالةً جامعيةً إلى قسم الدراسات العليا الشرعية لنيل درجة الماجستير

---

(١) علل الترمذي الكبير: ٢/ ٨٤٥ = الحديث رقم (٣٧١).
(٢) المصدر السابق: ٢/ ٨٤٦.

في الكتاب والسنّة، من جامعة أُمّ القرى، وتمَّ طبعُ الكتاب في مكتبة الأقصى سنة ١٤٠٦هـ = ١٩٨٦م.

● الشمائل المحمدية:

وهو كتابٌ لطيف، يشتمل على أوصاف النبيّ ﷺ، وبيان أحواله، وعاداته، وخصائصه، ضمَّ في ثناياه نحو أربع مئة حديث، ضِمْنَ خمس وخمسين باباً؛ وهي: خَلْقُ رسول الله ﷺ، خاتم النبوة، شعر رسول الله ﷺ، ترجُّله، شَيْبُهُ، خضابه، كحله، لباسه، خُفّه، نَعْله، خاتمه، التختم باليمين، سيفه، درعه، مِغْفره، عمامته، إزاره، مشيته، تقنّعه، جِلسته، تكأته، اتكاؤه، عيشه، أكله، صفة خبزه، إدامه، الوضوء قبل الطعام، ما يقال قبل وبعد الطعام، قَدَحُه، فاكهته، شرابه، شربه، تعطّره، كلامه، ضحكه، مزاحه، كلامه في الشعر، كلامه في السمر، حديث أمِّ زَرْعٍ، نومه، عبادته، صلاة الضحى، صلاة التطوّع في البيت، صومه، قراءته، بكاؤه، فراشه، تواضعه، خُلُقه، حياؤه، حجامته، أسماؤه، سِنُّه، وفاته، ميراثه، رؤيته ﷺ.

وللكتاب نسخٌ خطيّة كثيرة منتشرة في أنحاء العالم، ذكرها سزكين[1].

---

(١) تاريخ التراث العربي: ١/ ١/ ٣٠٤.

وقد طُبِعَ الكتاب مرات عدّة مُفْرَداً عن الشروح[1] في كلكتة سنة ١٢٩٢هـ، وفاس (١٣١٠هـ)، وبولاق (١٢٨٠هـ)، (١٢٩٠هـ)، وحمص (١٣٨٨هـ)، وبيروت.

وحسبُنا أن نشيرَ إلى أنَّ هذا الكتاب هو أوّلُ ما أصدرتْه المطبعةُ الحجريةُ في المغرب بفاس، تيمُّناً بالنبي ﷺ.

● شرح (الشمائل):

قام عشرات من العلماء بشرح كتاب (الشمائل) لما رأوا فيه من خير وبركة في العلم والعمل، والتأسّي بالنبيِّ ﷺ؛ نذكر منهم ما تحصَّل لدينا منهم[2]:

١ ـ زهر الخمائل على الشمائل، للسيوطيّ (ت٩١١هـ).

٢ ـ شرح الشمائل الترمذية، لأحمد بن محمد بن أبي بكر القسطلانيّ (ت٩٢٣هـ).

٣ ـ حاشية على الشمائل النبوية، للمؤلف السابق ذكره.

---

(١) المصدر السابق: ١/ ١/ ٣٠٤.

(٢) انظر نُسخ الشروح الخطية عند سزكين في (تاريخ التراث العربيّ): ١/ ١/ ٣٠٥ وما بعدها؛ ونجم عبد الرحمن خلف في (استدراكات على تاريخ التراث العربيّ لفؤاد سزكين في علم الحديث)، ص٣٨١ وما بعدها.

٤ ـ شرح الشمائل النبوية، لنسيم الدين محمد ميرك شاه (ت بعد ٩٣٠هـ).

٥ ـ شرح، من تأليف إبراهيم بن محمد بن عربشاه (ت٩٤٥هـ).

٦ ـ أشرف الوسائل إلى فهم الشمائل، لأحمد بن حجر الهَيْتميّ المكي (ت٩٧٣هـ).

ومن كتاب (أشرف الوسائل) مختارات أعدّها محمد بن أحمد الخريشيّ، وعليه تعليقات لأحمد بن محمد الدمنهوري، نقلاً عن نور الدين الشبراملسيّ.

٧ ـ شرح، لِمِنْلا محمد شروَاني البخاريّ (القرن العاشر الهجري).

٨ ـ حاشية فارسية، تأليف راجي حاج الحرمين، تلميذ علي همداني، حوالي سنة ٩٧٨هـ.

٩ ـ جمع الوسائل في شرح الشمائل، لملاً علي القاري الهرويّ (ت١٠١٤هـ).

١٠ ـ شرح شمائل الترمذيّ، لمحمد عبد الرؤوف المُنَاوِيّ (ت١٠٣١هـ).

١١ ـ الشرح اللطيف على الشمائل النبوية، للحسن بن إسحاق بن أحمد الصنعانيّ (ت١١٦٠هـ).

١٢ـ الفوائد الجليلة البهيّة على الشمائل النبوية، لمحمد بن القاسم ابن محمد المغربي جسُّوس (ت١١٨٢هـ).

١٣ـ بهجة المحافل وأجمل الوسائل برواة الشمائل، لإبراهيم بن إبراهيم اللقّاني (ت١٠٤١هـ).

١٤ـ شرح، لمؤلف اسمه علي العدوي.

١٥ـ شرح الشمائل النبوية، لإدريس بن محمد بن إدريس العراقيّ الحسينيّ الفارسيّ (ت١١٨٣هـ).

١٦ـ كشف الفضائل، تأليف نور بن محمد بن محمد بن حسين الكاشانيّ.

١٧ـ المواهب المحمدية بشرح الشمائل الترمذية، لسليمان بن عمر الجمل (ت١٢٠٤هـ).

١٨ـ أنجح الوسائل، لأبي القاسم (قاسم) بن محمد بن أبي بركات ابن أحمد بن عبد الملك بن مَخْلَص.

١٩ـ المواهب اللدنية على الشمائل المحمدية، للباجوريّ إبراهيم بن محمد (ت١٢٧٧هـ).

٢٠ـ معدن الفضائل في شرح الشمائل، تأليف الأحمد آباديّ محمد الفاضل بن حامد الهنديّ، ذكر مؤلفه أنه جمعه من عشرة شروح، ثم اختصره منها.

٢١ـ لمعة الخمائل بأشعة الشمائل، لمحمد سعيد بن السيد محمد المدنيّ.

٢٢ـ شرح الشمائل النبويّة، لمؤلف مجهول، منه نسخة خطية في جامعة الإمام محمد بن سعود، برقم (١٧٧٢)، كتبت في القرن الرابع عشر الهجري.

٢٣ـ شرح لأبي عبد الله محمد بن أحمد بَنَّاني فِزْعَون (ت١٢٦١هـ).

٢٤ـ شرح لشمس الدين مولوي محمد عاشق بن عمر الحنفيّ، ألَّفه سنة (٩٢٦هـ).

٢٥ـ شرح لنسيم الدين محمد ميرك شاه (توفي والده سنة ٩٣٠هـ) = ٤.

٢٦ـ شرح فارسي، تأليف حاجي محمد كشميري، المتوفى سنة (١٠٠٦هـ).

٢٧ـ نشر الفضائل في شرح الشمائل، لأبي الخير فضل الله بن رُوزْبِهان بن فضل الله الشيرازيّ.

٢٨ـ شرح، لمصلح الدين محمد اللاَّريّ (ت٩٧٩هـ).

٢٩ـ شرح، لإبراهيم بن مصطفى الوَحْدِيّ (ت١١٢٦هـ).

٣٠ـ شرح، لعبد الله الحموي الحمدونيّ الأزهريّ (أُلِّف حوالي سنة ١١٣٣هـ).

٣١ ـ مختار من شرح الحسن بن إسحاق بن مهدي (حوالي ١١٤٤هـ).

٣٢ ـ شرح تأليف إسماعيل مفيد أفندي الإستنبوليّ (ت١٢١٧هـ).

٣٣ ـ سراج النبوّة، وهو شرح باللغة الأردية، لسيد بابا القادريّ الحيدرآباديّ بن محمد يوسف القادريّ (أُلِّف سنة ١٢٢٦هـ).

٣٤ ـ وسيلة الفقير المحتاج في شرح شمائل صحيح اللواء والتاج، لأبي عبد الله محمد بدر الدين بن الشاذليّ بن أحمد الحسنيّ (ت١٢٦٦هـ).

٣٥ ـ تعليق الحمائل فيما أغفله شُرّاح الشمائل، لأبي عبد الله بن طاهر الكسيفيّ.

٣٦ ـ أقوم المسالك في ترجمة الترمذيّ، وهو ترجمة تركية، لإسحاق خواجي أحمد أفندي (ت١١٢٠هـ).

٣٧ ـ شرح، لمؤلف مجهول، نُسخ في القرن الثاني عشر الهجري، ونسخته في الجزائر برقم (١٦٦٥) نسخت سنة (١٠٩١هـ).

٣٨ ـ شرح فارسي لمؤلف غير معروف.

٣٩ ـ تفسير ألفاظ الترمذي، لمؤلف مجهول، في مكتبة عابدين بدمشق (٨٤٠هـ، انظر مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق: ٥/ ٢١١).

٤٠ ـ شرح، لمؤلف مجهول، في متحف هَرَاة بأفغانستان.

٤١ ـ وهناك مختار منه بعنوان: (شِيَمُ المصطفى) لإسماعيل بن غنيم الجوهريّ (حوالي سنة ١١٦٠هـ).

٤٢ ـ وعليه شرح له بعنوان (حُلَلُ الاصطفا بنسيم المصطفى).

٤٣ ـ زهر الخمائل في روح خَتْم الشمائل، لأحمد بن قاسم الفاسي جَسُّوس (ت١٣٣٢هـ) منه نسخة محفوظة في مكتبة الحرم المكي برقم (٥/ ٧٣, ٢٨)، وهو غير محمد القاسم جسوس المغربي، وليس بأخيه، فهذا توفي سنة (١١٨٢هـ).

٤٤ ـ الإتحافات الربّانيّة بشرح الشمائل المحمَّديّة، تأليف أحمد عبد الجواد الدومي.

● تسمية أصحاب رسول الله ﷺ:

نُسخ الكتاب متوافرة في تركية؛ فقد أشار الدكتور سزكين إلى وجود اثنتين منها:

وهما: نسخة لا له لي، برقم (٢٠٨٩/ ١) من الورقة (١ ـ ١١/ أ) وأرّخ تدوينها في القرن السابع الهجري.

والثانية: نسخة شهيد علي (٢٨٤٠/ ١) من الورقة (١٠ ـ ٢٦) مؤرّخة في سنة ٧٧٦هـ.

وعُنوان الكتاب كما ظهر لي من الاطلاع على رموز النسختين المثبتتين في مقدّمة محقّق الكتاب، ذُكر في نسخة (لا له لي): «تسميةُ أصحابِ رسول الله ﷺ». وذُكر في نسخة (شهيد علي): «ذكر تسمية أصحاب النبيِّ عليه الصلاة والسلام مَنْ شهد بدراً ومَن لم يشهد رضي الله عنهم أجمعين».

وقد بدأ كتابه الذي جاء مطبوعاً في (١٢٠) صحيفة بذكر **العشرة المبشَّرين بالجنّة**، ثم رتَّب الأصحاب على حروف المعجم في أبواب؛ كباب الألف يليه باب الباء وهكذا؛ غير أنَّه لم يلتزم بترتيبهم ضمنَ الأبواب، كما يقتضيه الترتيب المتعارف عليه، فتراه يقدّم في (باب الشين): (شيبة بن عثمان) على (شريد بن سويد).

وقد ختم كتابه في (كنى من لا يُعرَف أسماؤهم).

وبلغ عدد الأسماء في الكتاب (٧٢٨) اسماً.

وطريقة الترمذي في ذكر الاسم؛ إيراد اسم العَلَم، ونسبته، وكُنيته أحياناً، ويذكر شهوده بدراً (الترجمة: ٤٣٧ وغيرها كثير) أو الحديبية (الترجمة: ٤٣٣).

غير أنَّه لم يلتزم في كتابه بذكر أسماء الصحابيات.

* * *

الفَصلُ الثَّامِنُ
التِّرمِذِيُّ وَعِلمُ الجرْحِ وَالتَّعْدِيْلِ

- تمهيد
- الترمذيُّ إمامٌ في الجرح والتعديل
- إمامة الترمذي وتوثيقه
- الكلام في الرجال ليس من الغيبة
- اجتهادُ الترمذي في الجرح والتعديل
- كلامُه في الجرح والتعديل
- ألفاظُ التعديل والتجريح عند الترمذي
- لطافةُ الترمذي في ألفاظ الجرح
- الترمذيُّ ونسبته إلى التساهل
- ابنُ حزم والترمذي

الفَصْلُ الثَّامِنُ
التِّرمِذِيُّ وَعِلمُ الجرْحِ وَالتَّعْدِيْلِ

تمهيد:

يبحث علم الجرح والتعديل في نقد رواة الأحاديث والأخبار وتمييز الثقات من الضُّعفاء والمتروكين، لمعرفة مقبول الحديث من مردوده[(١)].

فهو ميزان رجال الرواية، يثقل بكفته الراوي فيُقْبَل، أو تخفّ موازينه فيُرفَض، وبه نعرفُ الراوي الذي يُقْبَل حديثه، ونميِّزه عمَّن لا يقبل حديثه.

ومن هنا اعتنى به علماء الحديث كلَّ العناية، وبذلوا فيه أقصى جهد، وانعقد إجماعُ العلماء على مشروعيته، بل على وجوبه للحاجة الملجئة إليه.

ولولا ما بذله الأئمة النُّقَّاد في هذا الشأن من الجهود في البحث

---

(١) انظر (الجرح والتعديل بين المتشدِّدين والمتساهلين) للدكتور محمد الطاهر الجوابي، ص٢١.

عن عدالة الرواة، واختبار حفظهم وتيقُّظهم، حتى رحلوا في سبيل ذلك، وتكبَّدوا المشاقّ، ثم قاموا في الناس بالتحذير من الكذابين والضعفاء المخلّطين، لاشتبهَ أمرُ الإسلام، واستولت الزنادقة، ولَخَرجَ الدجالون[1].

يقول السَّخاوي: «فالجرحُ والتعديل خطرٌ، لأنك إنْ عدَّلتَ بغير تثبُّتٍ كنتَ كالمُثْبِتِ حُكماً ليس بثابت، فيُخشى عليك أن تدخل في زمرة من روى حديثاً وهو يظنُّ أنه كذب، وإنْ جرحتَ لغير تحرُّزٍ أقدمتَ على الطعن في مسلمٍ بريء من ذلك، ووَسَمْتَه بميسم سوء يبقى عليه عارُه أبداً، وهو في الجرح بخصوصه أيّ خطر. . وربما ينالُه إذا كان بالهوى ومجانبة الاستواء الضرر في الدنيا قبل الآخرة، والمقت بين الناس، والمنافرة»[2].

ولما كان الإمام الترمذيّ يريدُ لكتابه عُلُوَّ القدر وارتفاعَ الشأن؛ فإنه نقل أحكام الرجال عن أئمة الجرح والتعديل المبرِّزين فقال: «وما كان فيه ـ أي كتابه (الجامع) ـ من ذِكر العلل في الأحاديث والرجال والتاريخ فهو ما استخرجتُه من كتب التاريخ، وأكثر ذلك ما ناظرتُ به محمد بن إسماعيل (البخاري)، ومنه ما ناظرتُ به عبد الله بن عبد الرحمن، وأبا زُرعة، وأكثر ذلك عن محمد، وأقلُّ شيءٍ فيه عن

---

(١) منهج النقد في علوم الحديث، للعتر، ص٩٢ـ٩٣.
(٢) فتح المغيث: ٣/ ٣١٦ = مبحث (معرفة الثقات والضعفاء).

عبد الله وأبي زرعة. ولم أرَ بالعراق ولا بخراسان في معنى العِلَل والتاريخ ومعرفة الأسانيد كبير أحد أعلم من محمد بن إسماعيل»[1].

وهذا ما رأيناه أيضاً في (العلل الكبير)؛ فإنه مشحونٌ بأقوال البخاري في الرجال.

الترمذيُّ إمامٌ في الجرح والتعديل:

يُعدُّ الإمام الترمذي من النقاد الجهابذة الذين قَبِلَ الناسُ كلامهم في الجرح والتعديل لنزاهتهم ودقتهم واعتدالهم، ومن هذا الوجه عَدَّه الحافظ الذهبيُّ في رسالته(ذِكْرُ مَنْ يُعْتَمَدُ قوله في الجرح والتعديل)[2].

كما ذكره الحافظ أبو يعلى الخليليّ في (كتاب الإرشاد في معرفة علماء الحديث)[3]، وقال: «ثقة، متفقٌ عليه، له كتابٌ في السنن، **وكلامٌ في الجرح والتعديل**».

وقد روى كلامَ الخليليّ هذا الإسعرديُّ في كتابه (فضائل الكتاب الجامع) بسنده إلى الخليليّ[4].

وكتابه (الجامع) طافحٌ بذكر الرجال وأحوالهم من حيث القبول أو

---

(١) جامع الترمذي: ٩/ ٤٣٦، كتاب العلل.
(٢) انظر فتح المنّان بمقدمة لسان الميزان، ص٢٩٥.
(٣) ٣/ ٩٠٥.
(٤) ص٤١.

الردّ، كما سنبيّنه في فقرة: كلامه في الجرح والتعديل.

وقد قال في (كتاب العلل) في آخر كتابه (الجامع)[1]:

«عابَ بعضُ مَنْ لا يفهم على أهل الحديث الكلامَ في الرجال، وقد وجدنا غيرَ واحدٍ من الأئمة التابعين قد تكلّموا في الرجال، منهم الحسن البصريّ، وطاوس، تكلّما في معبد الجهنيّ، وتكلّم سعيدُ بن جبير في طَلْق بن حبيب، وتكلَّم إبراهيم النخعي وعامر الشعبي في الحارث الأعور، وهكذا رُوي عن أيوب السِّختيانيّ وعبد الله بن عَوْن، وسليمان التيميّ، وشعبة بن الحجاج، وسفيان الثوري، ومالك بن أنس، والأوزاعي، وعبد الله بن المبارك، ويحيى بن سعيد القطّان، ووكيع بن الجرّاح، وعبد الرحمن بن مهدي، وغيرهم من أهل العلم، تكلّموا في الرجال وضعّفوا..

فإنما حملَهم على ذلك عندنا ـ والله أعلم ـ النصيحةُ للمسلمين لا يظن بهم أنهم أرادوا الطعن على الناس والغيبة، إنما أرادوا عندنا أن يبيّنوا ضعفَ هؤلاء لكي يُعرفوا. لأنَّ بعض الذين ضُعِّفوا كان صاحب بدعة، وبعضهم كان متهماً في الحديث، وبعضهم كانوا أصحابَ غفلةٍ وكثرة خطأ. فأراد هؤلاء الأئمة أن يبيّنوا أحوالَهم شفقةً على الدين وتثبُّتاً، لأنَّ الشهادةَ في الدين أحقُّ أن يُتثبَّتَ فيها من الشهادة في الحقوق والأموال».

---

(١) جامع الترمذي: ٩/٤٣٦ـ٤٣٧.

فالإمام الترمذي رحمه الله بيَّن في هذا النص التسويغَ الشرعي للكلام في الرجال، كما بيَّن فيه أسباب الطعن في الراوي، كأن يكون صاحبَ بدعة، أو متهماً في رواية الحديث، أو صاحبَ غفلة يكثر خطؤه.

ولو تمعَّنا في شروط علماء الحديث للجارح والمعدِّل، لما وجدنا الإمامَ الترمذيَّ يحيد عن ذلك قيد شعرة؛ ولتبينت لنا إمامتُه وريادتُه في هذا الفن.

قال الإمام أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن ابن الصلاح في (علوم الحديث): «إنَّ على الآخذ في ذلك أن يتَّقي الله تبارك وتعالى ويتثبَّت ويتوقَّى التساهل، كيلا يجرحَ سليماً، ويَسِمَ بريئاً بسِمَةِ سوءٍ يبقى عليه الدهرَ عارُها»[1].

وقد ذكر الأستاذ محمد عبد الرحمن المرعشلي في كتابه (فتح المنان بمقدمة لسان الميزان)[2] شروطَ الجارِح والمعدِّل كما صاغها علماءُ هذا الفن نوجزها بما يلي:

أولاً ـ القوة في العلم:

١ ـ أن تكون حافظتُه واسعة.

---

(١) علوم الحديث، لابن الصلاح، ص٣٨٩ (النوع الحادي والستون: معرفة الثقات والضعفاء من رواة الحديث).

(٢) فتح المنان بمقدمة لسان الميزان، ص١٧٩ وما بعدها.

٢ ـ أن يكون متيقِّظاً.

٣ ـ أن يكون مُتقناً لما يحفظ.

٤ ـ أن يكون عالماً بأسباب الجرح والتعديل المُحِقَّة.

٥ ـ أن يكون مُطَّلِعاً على اختلاف الفقهاء.

٦ ـ أن يكون مطَّلعاً أيضاً على الاختلاف في العقائد، وما به يُبَدَّع ويُجَرَّحُ، وما لا يُجَرَّح به.

٧ ـ أن تكونَ له خبرةٌ بمدلولات الألفاظ لغةً واصطلاحاً في حال سماعها وأدائها.

٨ ـ أن يكون عارفاً بطرق أهل السلوك والتصوُّف.

٩ ـ أن يكون له اطلاعٌ على ما يحرُم وما لا يحرُم من علوم الأوائل.

١٠ ـ أن يكون بعيدَ النظر في تصوُّر الممكنات.

١١ ـ وأن لا يَجْرَحَ بالظنّ، فإنَّ الظنَّ أكذبُ الحديث.

١٢ ـ أن يقومَ بالتعرُّف على حال الرجل الذي يُضعفه أو يُعدِّله.

ثانياً ـ المتانة في الدين:

ويجتمع تحتها أربع خصال هي: الصدق، والتقوى، والنُّصح، والوَرَع.

ولله درُّ سلطان العلماء العزّ بن عبد السلام إذ يقول في (قواعده):

إنه لا يجوز للشاهد أن يجرِّح بذنبين مهما أمكن الاكتفاء بأحدهما، فإنَّ القدحَ إنَّما يجوز للضرورة فلْيقدر بقدرهما؛ ووافقه عليه القَرَافي، وهو ظاهر؛ كما قاله ونقله الحافظ السخاوي في (فتح المغيث)[1].

ولما كان السلف رحمهم الله ورضي عنهم يُبالغون في الحذر من الوقوع في أعراض المسلمين، خشية وقوعهم في المهالك الأُخرويّة؛ سلك الترمذي مسلكاً بارعاً في الإشارة إلى الرواة بقوله مثلاً: «وهو ضعيف عند أهل الحديث»، أو «ضعّفوه»، أو «فلان يُضَعَّفُ في الحديث»، أو «ليس فلان عند أهل الحديث بذاك القويّ»؛ كما يظهر لنا من الأمثلة التي وردت في فقرة: كلامه في الجرح والتعديل.

وكأنه يريد بذلك أن يقلِّد بذلك شيخَه أمير المؤمنين في الحديث محمد بن إسماعيل البخاريّ، الذي تمنَّى أن يلقى ربَّه يوم القيامة وليست بذمَّته غيبةٌ لأحد.

إمامة الترمذيّ وتوثيقُه:

الإمامُ الترمذيّ رحمه الله أوسعُ من أنْ تضمّه كلماتٌ في مديحه وذكر إمامته ونقل أقوال أئمة الجرح والتعديل في ذكر مناقبه وتوثيقه، غير أنَّ شواهد المؤرخين والمترجمين تظلُّ صُوًى ومعالم تُبرِزُ هذه الشخصية على مرِّ التاريخ.

---

(١) فتح المغيث: ٣/ ٣٢٥ مبحث (معرفة الثقات والضعفاء).

قال أبو سعد السمعانيّ فيه: «أحد الأئمة الذين يُقتدى بهم في الحديث، صنَّف كتاب (الجامع) والتواريخ والعلل تصنيفَ رجلٍ عالم متقن، وكان يُضرب به المثل في الحفظ والضبط»[١].

وقال عنه أبو الحسن ابن القطان[٢] في (بيان الوهم والإيهام): «قد شهد له بالإمامة والشهرة: الدارقطنيُّ، وابن البيِّع: محمد الحاكم[٣].. وذكره الأمير أبو نصر (ابن ماكولا)، وابن الفرضي، والخطابي».

وقال عنه الذهبيُّ: «ثقةٌ مجمَعٌ عليه»[٤].

وذكره ابن عساكر أيضاً ـ فيما حكاه عن الإدريسي ـ فقال: «الحافظ الضرير، أحدُ الأئمة الذين يُقتدى بهم في علم الحديث، صنَّف كتاب (الجامع) والتواريخ والعلل تصنيفَ رجلٍ عالم متقن، كان يُضرب به المثلُ في الحفظ»[٥].

---

(١) الأنساب، للسمعاني: ٢/ ٤٥.

(٢) هو علي بن محمد بن عبد الملك الفاسي، مصريُّ الأصل، مرّاكشيّ الدار، توفي في ربيع الأول سنة ٦٢٨هـ؛ تذكرة الحفاظ: ٤/ ١٤٠٧.

(٣) العَرف الشذيّ: ١/ ١٧٠.

(٤) ميزان الاعتدال: ٣/ الترجمة ٨٠٣٥.

(٥) العَرف الشذيّ: ١/ ١٦٥، وأسنده الحافظ أبو الفضل محمد بن طاهر المقدسيّ في (شروط الأئمة الستة) ص٢٠؛ والإدريسيّ هو الحافظ أبو سعد عبد الرحمن=

وقال الخليليُّ: «ثقةٌ متفق عليه»[1].

وقال ابن خلّكـان: أبو عيسـى محمد بن عيسى.. الترمذيُّ، الحافظ المشهور، أحدُ الأئمة الذين يُقتدى بهم في علم الحديث، صنَّف كتابَ (الجامع) والعلل تصنيفَ رجلٍ متقن، وبه يُضرَب المثل»[2].

وقال ابن العماد الحنبلي: «كان مبرّزاً على الأقران، آيةً في الحفظ والإتقان»[3].

وهذه النصوصُ السالفةُ التي ذكرناها شاهدةٌ بإمامته في علوم الحديث، وعُلُوّ كعبه فيها، حتى كان يُضربُ به المثل في الحفظ والضبط والإتقان، حتى أُجْمِعَ على توثيقه وتعديله، فلم يطعن فيه طاعن، ولم يذكره بجرحٍ أحدٌ من العلماء. وإذا كان شيخُه الإمام البخاري لم يسلم من النقد بسبب مسألة اللفظ[4]، فقد كتبَ الله للإمام الترمذي السلامةَ من

= ابن محمد، محدِّث سمرقند، ومؤرخها، توفي سنة (٤٠٥)؛ تذكرة الحفاظ: ٣/ ١٠٦٢ـ١٠٦٣.

(١) الإرشاد: ٣/ ٩٠٥؛ تهذيب التهذيب: ٩/ ٣٨٨.

(٢) وفيات الأعيان.

(٣) شذرات الذهب: ٢/ ١٧٤ = (سنة تسع وسبعين ومئتين).

(٤) انظر حول ترك جماعةٍ من المحدِّثين الروايةَ عن البخاري بشأن مسألة اللفظ، كتاب (قواعد في علوم الحديث) للتهانوي، ص٣٦١، والتعليق عليه، وردّ ذلك؛ وقد بيَّن التاج السُّبكي في (طبقات الشافعية الكبرى): ٢/ ٣٢٠، أنَّ هذا الموقف من البخاري آتٍ من حسدٍ له.

الكلام فيه، والنقد له، وهي خصيصةٌ كريمة خصَّه الله بها، وقد قال عنه الخليل بن عبد الله الخليلي[1]: مشهورٌ بالأمانة والعلم[2].

الكلام في الرجال ليس من الغيبة:

وقد بيَّن الإمام الترمذي رحمه الله ذلك في كتاب (العلل الصغير) في آخر (الجامع)[3] فقال: «فإنما حملهم على ذلك ـ أي على الجرح ـ عندنا، والله أعلم، النصيحةُ للمسلمين، لا يظنُّ بهم أنهم أرادوا الطعن على الناس والغيبة، إنما أرادوا عندنا أن يبيِّنوا ضعفَ هؤلاء لكي يُعرفوا. لأنَّ بعضَ الذين ضُعِّفوا كان صاحبَ بدعة، وبعضهم كان متَّهماً في الحديث، وبعضهم كانوا أصحابَ غفلةٍ وكثرة خطأ، فأراد هؤلاء الأئمة أن يبيِّنوا أحوالهم شفقةً على الدين وتثبُّتاً، لأنَّ الشهادةَ في الدين أحقُّ أن يُتَثَبَّتَ فيها من الشهادة في الحقوق والأموال».

وقد شرح ابنُ رجب مقالته هذه بقوله: «مقصودُ الترمذي رحمه الله أنْ يبيِّن أنَّ الكلامَ في الجرح والتعديل جائزٌ؛ قد أجمع عليه سلفُ الأمة

---

(١) هو أبو يعلَىٰ الخليلي صاحب كتاب (الإرشاد في معرفة علماء الحديث)؛ إمامٌ حافظ، عارف بالعلل، عالي الإسناد، كبير القدر، توفي سنة (٤٤٦هـ)؛ تذكرة الحفاظ: ٣/ ١١٢٣.

(٢) الإرشاد في معرفة علماء الحديث: ٣/ ٩٠٥؛ (فضائل الكتاب الجامع): ٤١.

(٣) جامع الترمذي: ٩/ ٤٣٦؛ كتاب العلل = (شرح علل الترمذي) لابن رجب: ١/ ٤٣.

وأئمتها، لما فيه من تمييز ما يجب قبوله من السنن مما لا يجوز قَبُولُه.

وقد ظنَّ بعضُ من لا علمَ عنده أنَّ ذلك من باب الغيبة، وليس كذلك؛ فإنَّ ذكرَ عيب الرجل إذا كان فيه مصلحة، ولو كانت خاصة، كالقدح في شهادة شاهد الزور، جائزٌ بغير نزاع، فما كان فيه مصلحةٌ عامة للمسلمين أولى»[1].

وقد نقل الإمام النوويُّ رحمه الله الإجماعَ في ذلك فقال: «منها ـ أي الغيبة المباحة ـ جرحُ المجروحين من الرواة والشهود، وذلك جائزٌ بإجماع المسلمين، بل واجبٌ للحاجة»[2].

وقد ذكر ذلك الغزاليُّ أيضاً، في آفات اللسان من كتابه (إحياء علوم الدين).

ونقل الإمامُ عبد الحيِّ اللكنويّ في مقدمته لكتابه الفذ (الرفع والتكميل في الجرح والتعديل) أحكامَ ذلك، ونُقولَ العلماء في هذا الموضوع[3].

---

(١) شرح علل الترمذي: ١/ ٤٤.
(٢) رياض الصالحين، ص٤٤٢ = باب الأمور المنهيّ عنها، باب ما يُباح من الغيبة.
(٣) الرفع والتكميل في الجرح والتعديل، ص٥٢ وما بعدها.

اجتهاد الترمذيّ في الجرح والتعديل:

لما كان الإمام الترمذي حافظاً نَقَّاداً للحديث؛ فإنه لا يكتفي بمجرد النقل عن الأئمة، بل يجتهد في خلافاتهم ويُبدي رأيه في الأمور المهمة منها[1].

وقد يقول رأيه مجرَّداً عن النقل وذكر الخلاف، ومثالُ الأخير ما قاله في الجنائز الباب (٣٨) ما يقول في الصلاة على الميت حيث روى حديثَ أبي إبراهيم الأشهلي عن أبيه قال: كان رسول الله ﷺ إذا صلَّى على الجنازة قال: «اللهمَّ: اغفِر لحيِّنا وميِّتنا، وشاهدِنا وغائبِنا، وصغيرِنا وكبيرِنا، وذكرِنا وأنثانا» . . .

قال أبو عيسى [الترمذي]: حديثُ والد أبي إبراهيم حديثٌ حسنٌ صحيح.

وروى هشام الدَّستوائي، وعليُّ بن المبارك هذا الحديث، عن يحيى بن أبي كثير، عن سلمة بن عبد الرحمن، عن النبي ﷺ مُرسلاً.

وروى عكرمة بن عمار، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة، عن عائشة، عن النبي ﷺ.

وحديثُ عِكرمة بن عمّار غير محفوظ؛ وعكرمةُ ربما يَهِم في

---

(١) الإمام الترمذي للعتر، ص٢٣١.

حديث يحيى[1].

ومثال الأول: ما أخرجه في الاستئذان والآداب، الباب (٩) ما جاء في التسليم على النساء، من طريق عبد الحميد بن بهرام عن شهر ابن حَوْشَب، يقول: «سمعتُ أسماء بنت يزيد تحدِّث أنَّ رسول الله ﷺ مرَّ في المسجد يوماً، وعُصبةٌ من النساء قعودٌ، فألْوى بيده بالتسليم» وأشار عبد الحميد بيده.

قال أبو عيسى: هذا حديثٌ حسن.

قال أحمد بن حنبل: لا بأسَ بحديث عبد الحميد بن بهرام، عن شهر بن حوشب.

وقال محمد بن إسماعيل: شهرٌ: حسنُ الحديث، وقوَّى أمره.

وقال: إنما تكلَّم فيه ابنُ عَوْن، ثم روى عن هلال بن أبي زينب، عن شهر بن حوشب.

أنبأنا أبو داود المصاحفيّ بَلْخيّ، أخبرنا النَّضر بن شُميْل، عن ابن عَوْن قال: إنَّ شهراً نزَكوه. قال النضر: نَزَكوه: أي طعنوا فيه، إنما طعنوا فيه، لأنه وليَ أمرَ السلطان»[2].

فقد أراد الترمذيُّ أن يبيِّن حُسْنَ الحديث، فحكى ثناءَ البخاري

---

(١) جامع الترمذي: ٣/ ٤٠٠، الجنائز: باب ما يقول في الصلاة على الميت.

(٢) جامع الترمذي: ٧/ ٣٣٦ = الحديث رقم (٢٦٩٨).

على شهر، وبيّنَ أنَّ جرحه هو أنَّ شهراً وليَ أمرَ السلطان، وهي إذا لم تقترن بمفسِّق ليست أمراً جارحاً مُخلاً بالعدالة[1].

وكان شهر بن حوشب على خزائن يزيد بن المهلَّب، فرفعوا إليه أنه أخذ خريطةً، فسأله يزيد عنها فأتاه بها، فدعا يزيدُ الذي رفع عليه فشتمه، وقال لشهر: هي لك، قال: لا حاجةَ لي فيها[2].

وقد قال موسى بن هارون: ضعيف.

وقال النسائي: ليس بالقويّ.

وقد قال إمام أهل الجرح والتعديل أحمد بن حنبل: ما أحسنَ حديثه، ووثقه...

وروى عن أسماء بنت يزيد أحاديثَ حِسَاناً.

وقد ذكر الحافظ المزيّ توثيقه أيضاً عن يحيى بن معين، والعِجْليّ، ويعقوب بن شيبة.

ونشير هنا إلى فائدةٍ لطيفة وهي أنَّ لفظةَ «نزَكوه» عبارةٌ غير مألوفة في ألفاظ الجرح والتعديل، ولعلّها لم تستعمل إلا في شهر بن حوشب، وقد شرحها النضر بن شُميل، كما سلف، كما بيَّنها الإمام مسلم في مقدمة (صحيحه) عند ذكره شهر بن حوشب، وقول ابن عون فيه

---

(١) الإمام الترمذي، للعتر، ص٢٢١.

(٢) تهذيب الكمال: ١٢/ ٥٨٢؛ وانظر تاريخ الطبري: ٦/ ٥٣٨ ـ ٥٣٩.

«نزكوه» قال: «أخذَتْهُ ألسنةُ الناس، تكلَّموا فيه»[1].

وهذه الفائدة تُستدرك على (الرفع والتكميل) للكنويّ، و(قواعد في علوم الحديث) للتهانويّ؛ إذ لم تُذْكَر فيهما، وربما كان ذلك لندرتها.

ومن أمثلة اجتهاد الترمذيّ وذكر أقواله في الرواة مجرَّداً عن نقل الأئمة قوله:

«وعبد الله بن عبد الرحمن بن مَعْمَر هو أبو طُوَالة الأنصاريّ المدني: وهو ثقة، وقد روى عنه مالك بن أنس»[2].

وفي (جامع الترمذي) أمثلة كثيرة لذلك، تدلُّ على عِظَم هذا الإمام ومكانته في هذا العلم.

كلامه في الجرح والتعديل:

الإمامُ الترمذي، هو من أولئك الحُفَّاظ، الذين كان لهم كلامٌ في جرح رواة الأحاديث وتعديلهم. وكان له منهجٌ متميِّز في ذلك، ولا سيَّما عندما تختلف أقوال العلماء في الراوي. فيأخذ بالجرح في موضع، وبالتعديل في موضعٍ آخر، حسبما يراه صواباً في نظره، وحقاً

---

(١) صحيح مسلم: ١/ ١٧ = المقدمة: الباب (٥).

(٢) جامع الترمذي: ٩/ ٣٩٤ = الحديث (٣٨٨١)، في المناقب: من فضل عائشة رضي الله عنها.

في جدّه وبحثه؛ فليس هذا تساهلاً منه، بل هو اعتدالٌ وإنصاف، وكذلك الاختلاف في رتبة الحديث، فإنَّ الإمام الترمذي يرى باجتهاده أنَّ الحديثَ صحيحٌ أو حسن، ويخالفه غيرُه لعلَّةٍ تظهر له، في حين يراها الترمذيُّ غيرَ قادحة في صحته أو حسنه، فالإمام الترمذيُّ إمامٌ مجتهد، وله حقٌّ أن يختار ما يراه صواباً[(١)].

ومن أمثلة كلامه في الجرح والتعديل قوله في أبواب الصلاة من كتابه (الجامع)، الباب (١٣٨) ما جاء في الجمع بين الصلاتين في الحَضَر، الحديث (١٨٧): من طريق حَنَش، عن عكرمة، عن ابن عبّاس، عن النبي ﷺ قال: «مَنْ جَمَعَ بين الصلاتَيْن مِن غير عُذْرٍ فقد أتى باباً من أبواب الكبائر».

قال أبو عيسى الترمذي: وحَنشٌ هذا هو: أبو عليّ الرَّحَبيّ، وهو حُسين بن قيس، وهو ضعيفٌ عند أهل الحديث، ضعَّفه أحمد وغيره[(٢)].

وفي الباب (١٥٢) باب ما جاء في فضل الأذان، روى حديثاً قال فيه: «حدَّثنا محمد بن حميد أبو حمزة عن جابر، عن مجاهد، عن

---

(١) كشف النقاب: ١/ ١٤٣؛ الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين، ص٢٩١.

(٢) جامع الترمذي: ١/ ٢٣٥؛ وانظر أقوال أهل العلم في فقه هذا الحديث ثَمَّ، وفي (التعليقات الحافلة على الأجوبة الفاضلة)، ص٢٢٩.

ابن عباس أنَّ النبيَّ ﷺ قال: «مَنْ أَذَّنَ سبعَ سِنينَ مُحْتَسِباً كُتبتْ له براءةٌ من النار».

قال أبو عيسى الترمذي: «جابرُ بن يزيد الجُعْفِيّ ضعَّفوه، تركه يحيى بن سعيد، وعبد الرحمن بن مهدي».

غير أنَّ الإمام الترمذي لم يغمط حقَّ الراوي، فيعقِّب على ذلك بقوله: «سمعتُ الجارودَ يقول: سمعتُ وكيعاً يقول: لولا جابر الجُعْفيّ لكان أهلُ الكوفة بغير حديث، ولولا حمّاد لكان أهلُ الكوفة بغير فقه».

وفي الباب (٣٤٨) باب ما جاء في صلاة الحاجة، روى الحديث رقم (٤٧٩)، وفي إسناده فائد بن عبد الرحمن؛ قال الترمذيُّ: فائد بن عبد الرحمن يُضعَّف في الحديث، وفائد هو أبو الورقاء.

وفي المناقب من (الجامع) باب في مَن سبَّ أصحابَ النبي ﷺ، الحديث (٣٨٦٥) من طريق النَّضْر بن حماد، عن سيف بن عمر، عن عبيد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا رأيتم الذين يسبُّون أصحابي فقولوا؛ لعنةُ الله على شَرِّكُم».

قال أبو عيسى: هذا حديثٌ منكر، لا نعرفه من حديث عُبيد الله بن عمر إلا من هذا الوجه، والنَّضر: مجهول، وسيف: مجهول[١].

وفي المناقب أيضاً، في فضل عائشة رضي الله عنها، روى حديثَ

---

(١) جامع الترمذي: ٩/ ٣٨٥.

عبد الله بن عبد الرحمن بن معمر الأنصاري، عن أنس بن مالك أنَّ رسولَ الله ﷺ قال: «فَضْلُ عائشةَ على النساء كفضلِ الثريدِ على سائر الطعام».

قال أبو عيسى الترمذي: هذا حديثٌ حسن صحيح.

وعبد الله بن عبد الرحمن بن معمر، هو ابن طُوالة الأنصاري المدني، وهو ثقة، وقد روى عنه أنس بن مالك[١].

وفي المناقب أيضاً، في فضل العرب، روى حديث حصين بن عمر الأحمسي، عن مُخارق بن عبد الله بن شهاب، عن عثمان بن عفان قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ غَشَّ العَرَبَ لم يدخلْ في شفاعتي، ولم تَنَلْه مَوَدَّتي».

قال أبو عيسى الترمذي: «هذا حديثٌ غريبٌ لا نعرفه إلا من حديث حُصين بن عمر الأحمسي، عن مخارق، وليس حُصين عند أهل الحديث بذاك القويّ»[٢].

ألفاظ التعديل والتجريح عند الترمذيّ:

ذكر المحدِّثون فيما دوَّنوه من كتب المصطلح مراتبَ الجرح

---

(١) جامع الترمذي: ٩/ ٣٩٤ = رقم الحديث (٣٨٨١).

(٢) جامع الترمذي: ٩/ ٤١٧ = رقم الحديث (٣٩٢٤).

والتعديل، وليس هنا مجالٌ لذكر أقوالهم واختلافهم في ما سطَّروه؛ وإنما الغرض تبيان ما أورده الترمذي عليه رحمة الله من ألفاظ.

فأما **ألفاظ التعديل** التي استخدمها في (الجامع) فيمكن بيانها كما يلي:

أولاً ـ استعمال صيغة أفعل التفضيل:

كقوله:

«وقال عبد الرحمن بن مهدي: **أثبتُ** أهل الكوفة منصور بن المعتمر»[1].

وقد يذكر أنَّ فلاناً أثبتُ من فلان وهي دون ما سبق، كقوله: «وأصحُّ شيءٍ في هذا عندي حديثُ إسرائيل، وقيس، عن أبي إسحاق، عن أبي عُبيدة، عن عبد الله، لأنَّ إسرائيل **أثبتُ وأحفظُ** لحديث أبي إسحاق من هؤلاء»[2].

---

(١) وقد تكرَّر هذا القول في (جامع الترمذي) أربع مرات: في الحديث رقم (٥٧١) الصلاة: باب ما جاء في كراهية البزاق في المسجد، وبرقم (١٢٥٦) البيوع: باب ما جاء في اشتراط الوَلاء والزَّجر عن ذلك، وبرقم (٢٦٦٢) العلم: باب ما جاء في تعظيم الكذب على رسول الله ﷺ، وبرقم (٣٧١٦) المناقب: مناقب علي بن أبي طالب رضي الله عنه.

(٢) جامع الترمذي: ١/ ٢٨ = الحديث (١٧) الطهارة: باب ما جاء في الاستنجاء بالحجرين.

وكذلك قوله في أبي بكر المدني الذي روى عن هشام بن عروة: «وأبو بكر ضعيفٌ عند أهل الحديث. وأبو بكر المدني هو الذي روى عن جابر بن عبد الله اسمه الفضل بن مُبشِّر؛ وهو أوثقُ من هذا وأقدم»[1].

ثانياً ـ تكرار أحد ألفاظ التعديل:

وذلك كقوله: «وحَبَّان بن هلال، هو أبو حبيب البصري، هو جليل ثقة؛ وثَّقه يحيى بن سعيد القطَّان»[2].

كما تكرَّر لفظ الترمذي: «ثقة حافظ» سبع مرَّات في (جامعه)[3]:

---

(١) جامع الترمذي: ٣/ ١٣١ = الحديث (٧٨٩) الصوم: باب ما جاء فيمن نزل بقومٍ فلا يصوم إلا بإذنهم.
وقد علَّق محقِّق كتاب (الرفع والتكميل في الجرح والتعديل)، ص١٨٠ = (المرصد الثالث في ذكر ألفاظ الجرح والتعديل ومراتبهما ودرجات ألفاظهما): «فهذه العبارة ـ أي «فلان أوثق منه» ـ لا يقولونها لجرح الراوي، وإنما يقولونها في المفاضلة بينه وبين أشباهِه، لبيان موقع مستواه من الحفظ والضبط ونحوِهما؛ فالمفضَّل عليه واحد معيَّن وهو الذي يسمَّىٰ في تلك العبارة».

(٢) جامع الترمذي: ٣/ ١٦٣ = الحديث (٨١٥) الحج: باب ما جاء كم حج النبيّ ﷺ. و(حَبَّان بن هلال) هو بفتح الحاء؛ كما في تهذيب الكمال: ٥/ ٣٢٨؛ وتهذيب التهذيب: ٢/ ١٧٠ (من اسمه حَبَّان بالفتح ثم موحدة).

(٣) كما تبيَّن لنا بالبحث الحاسوبي في (موسوعة الحديث الشريف) إصدار صخر.

كقوله: «وخالد بن عبد الله: **ثقة حافظ** عند أهل الحديث»(١)، وقوله: «أبو أحمد الزبيري: **ثقة حافظ**»(٢).

وأما تكرار لفظة التوثيق بقوله: «ثقة ثقة» فلم نجدها في (جامعه)؛ والله أعلم.

ثالثاً ـ تعديل الراوي بما يفيد عدالته وكمالَ ضبطه:

وذلك من غير تأكيد ولا مبالغة؛ كقوله في نافع بن عمر الجُمَحيّ: «ونافع: **ثقة**»(٣)، وكقوله: «عبد العزيز بن سِيَاه: وهو شيخٌ كوفي. وقد روى عنه الناس. وله ابنٌ يقال له: يزيد بن عبد العزيز: **ثقة**.

روى عنه يحيى بن آدم»(٤). وغير ذلك كثير.

---

(١) جامع الترمذي: ١/ ٣٩ = الحديث رقم (٢٨) في الطهارة.

(٢) المصدر السابق: ٢/ ١٤٢ = الحديث رقم (٤١٧) في الصلاة.
وانظر أيضاً جامع الترمذي الأحاديث ذوات الأرقام: (٦٢٢)، (٩٤٠)، (١١٤١)، (٢٨٣٧)، (٣٤٠٩)، ففيها المواضع التي تكرَّرت فيها ألفاظُ التوثيق «ثقة حافظ».

(٣) جامع الترمذي: ٩/ ٣٧١ = الحديث رقم (٣٨٤٤) في المناقب: مناقب عمرو بن العاص رضي الله عنه.

(٤) جامع الترمذي: ٩/ ٣٤٨ = الحديث رقم (٣٨٠٠) في المناقب: مناقب عمار بن ياسر وكنيته أبو اليقظان رضي الله عنه.

رابعاً ـ ألفاظ تدلُّ على وصف الراوي بالعدالة والصدق فقط:

مثل قوله في عطاء بن دينار نقلاً عن البخاريّ: «**ليس به بأس**»[(١)].

وقوله: «.. وعبد الله بن محمد بن عقيل هو **صدوق وقد تكلَّم فيه بعض أهل العلم من قِبَل حفظه**.

قال أبو عيسى: وسمعت محمد بن إسماعيل يقول: كان أحمد ابن حنبل، وإسحاق بن إبراهيم، والحُميدي يحتجُّون بحديث عبد الله ابن محمد بن عقيل. قال محمد: وهو مقارِب الحديث»[(٢)].

---

(١) جامع الترمذي: ٥/ ٣٦١ = الحديث رقم (١٦٤٤) فضائل الجهاد: ما جاء في الشهداء عند الله.

(٢) جامع الترمذي: ١/ ١٧ = الحديث رقم (٣) أوائل الطهارة. و(مقارب الحديث) من مراتب التعديل: «وهي تعني كما يقول السخاوي ـ من القرب ضد البعد؛ وهو بكسر الراء، ومعناه: أنَّ حديثه مقارِبٌ لحديث غيره من الثقات، وبفتح الراء أيضاً أي حديثُه يقاربُه حديثُ غيره، فهو بالكسر والفتح. ومعناه واحد، وهو أنَّ حديثه وسط، لا ينتهي إلى درجة السقوط ولا الجلالة، وهو نوعُ مدح، وقال ابن رُشَيْد: أي ليس حديثه بشاذٍّ ولا منكر»؛ انظر (الرفع والتكميل)، ص١٥٠ والتعليق عليه. وقد أدرجتُ هذه اللفظة «مقارب الحديث» في «**رابعاً**» وليس في المرتبة التالية لكونها صدرت خاصّةً عن محمد بن إسماعيل البخاري الذي يُكثر من قوله: «ثقة مقارب الحديث» كما عند الترمذي في (جامعه) برقم (١٦٦٦) في فضائل الجهاد، مما يجعله في هذه المرتبة لا دونها والله أعلم؛ وقد وضع الدكتور العتر حفظه الله هذه اللفظة=

ونحو هذه الألفاظ مما يدلُّ على وصف الراوي بالعدالة والصدق فقط[1].

خامساً ـ ألفاظُ ثناءٍ دون سابقتها:

وذلك مثل قوله في عبد المنعم بن نعيم صاحب السّقاء: «شيخٌ بصريّ»[2].

وقد جعل العلماءُ رتبة «مقارب الحديث» التي أوردناها سابقاً في هذه المرتبة.

سادساً ـ قوله: صالح:

وذلك مثل قوله في صالح المُرِّيّ: «في حديثه غرائب يتفرَّدُ بها لا يُتابعُ عليها، وهو رجلٌ صالح»[3].

وكذلك قوله: «حدَّثنا عبد الله بن معاوية الجُمحي، وهو رجلٌ صالح»[4].

= في المرتبة التالية، تمشّياً مع ما اصطلح عليه علماء هذا الشأن.

(١) الإمام الترمذي للعتر: ٢١٥.

(٢) جامع الترمذي: ١/ ٢٤٨ = الحديث رقم (١٩٦) في الصلاة: باب ما جاء في الترسُّل في الأذان.

(٣) جامع الترمذي: ٧/ ٤٣ = الحديث رقم (٢٢٦٧) في الفتن: باب أئمة تعرِفون عنهم وتنكِرون.

(٤) جامع الترمذي: ٩/ ١٥٦ = الحديث رقم (٣٤٧٥) في الدعوات، الباب (٦٦).

وهي أدنى مراتب التعديل، كما ذكر السخاوي[1].

وأمّا ألفاظُ التجريح: ونذكرها من الأقل جرحاً، فالأشد قدحاً:

أولاً ـ قوله: «ليس عندهم بذلك القوي» أو «ليس عندهم بذاك القوي»، «ليس عندهم بالقوي»، «ليس عند أهل الحديث بالقوي»، «ليس عند أهل الحديث بذلك الحافظ»، «فيه مقال»:

ومثالُ قوله: «ليس عندهم بذلك القويّ» قوله: «ومسلم الأعور: ليس عندهم بذلك القويّ»[2].

وقد تكرَّرت هذه العبارة ثلاث مرات في (جامعه)[3].

ومثال قوله: «ليس عند أهل الحديث بالقوي» قوله: «وناصح هو ابن العلاء، كوفي: ليس عند أهل الحديث بالقوي»[4].

---

(١) فتح المغيث: ١/ ٣٤٢ = مراتب التعديل؛ الإمام الترمذي، للعتر، ص٢١٧.

(٢) جامع الترمذي: ٩/ ٣١٠ = الحديث رقم (٣٧٣٠)، المناقب: باب مِن أوَّلِ المسلمين عليّ.

(٣) كما تبيَّن لنا في البحث الحاسوبي: وذلك في الأحاديث ذوات الأرقام: (٦٦٣) في الزكاة: باب ما جاء في فضل الصدقة، و(٣٦٧٠) في المناقب: باب بشارة لأبي بكر وعمر.

(٤) جامع الترمذي: ٦/ ١٨٦ = الحديث رقم (١٩٥١) في البر والصلة: باب ما جاء في أدب الخادم.

وقد تكرَّرت هذه العبارة ثلاث مرات في (جامعه)[1].

ومثال قوله: «**ليس عندهم بذلك الحافظ**» أو «**ليس بالحافظ**»:

كقوله: «ومحمّد بن القاسم: تكلَّم فيه أحمد بن حنبل وضعَّفه، وليس **بالحافظ**»[2].

وكقوله: «والحارث بن نبهان **ليس عندهم بالحافظ**»[3].

وكقوله: «والمفضّل بن صالح: **ليس عند أهل الحديث بذلك الحافظ**»[4].

وقد تكررت هذه العبارات عند الترمذي سبع مرات[5].

ومثال قوله: «**فيه مقال**»:

---

(١) كما تبيَّن لنا في البحث الحاسوبي انظر جامع الترمذي الأحاديث: (٢٢٨٩) في الرؤيا: باب ما جاء في رؤيا النبي ﷺ في الميزان والدلو، و(٣٩٢٤) في المناقب: باب في فضل العرب.

(٢) جامع الترمذي: ٢/ ٥٧ = الحديث رقم (٣٥٨) في الصلاة: باب (٢٦٦) ما جاء فيمن أَمَّ قوماً وهم له كارهون.

(٣) جامع الترمذي: ٦/ ٨٤ = الحديث رقم (١٧٧٦).

(٤) جامع الترمذي: ٧/ ٢٥٩ = الحديث رقم (٢٥٩٥).

(٥) كما تبيَّن لنا بالبحث الحاسوبي، وهي الأحاديث التالية إضافةً لما سبق: رقم (٦٢٩)، (٢٧٦٠)، (٣٥٦٦)، (٣٦٩٣).

كقوله: «هذا حديثٌ إنما نعرفه من حديث رِشدين بن سعد، وفي رِشدين مقالٌ، وقد تُكُلِّمَ فيه من قبل حفظه»[1]. وقوله: «وفي الحارث مقالٌ»[2].

ولم تتكرر هذه العبارة سوى مرتين في (الجامع)[3].

ثانياً ـ ألفاظ أشدّ قدحاً من هذه:

مثل قوله: **«ضعيف الحديث»**، **«فلان يُضَعَّفُ في الحديث»**، **«ضعيف عند أهل الحديث»**، **«منكر الحديث»**.

كقوله: «وأبو معاذ يقولون هو: سليمان بن أرقم، وهو **ضعيف عند أهل الحديث**»[4].

وكقوله: «وعبد الرحمن بن زيد بن أسلم: **ضعيف في الحديث**»[5].

---

(١) جامع الترمذي: ٧/ ٢٥٤ = الحديث رقم (٢٥٨٧). وقد ذكر الحافظ ابن رجب في (شرح علل الترمذي): ٢/ ٧٧٨ في (قاعدة في الرواة)، أنَّ رِشدِين اثنان، فذكره هو وابنُ كريب، مولىٰ ابن عباس، وقال: «وكلاهما ضعيف».

(٢) جامع الترمذي: ٨/ ١١٢ = الحديث رقم (٢٩٠٨).

(٣) كما تبيَّن لنا بالبحث الحاسوبي.

(٤) جامع الترمذي: ١/ ٥٨ = الحديث رقم (٥٣).

(٥) جامع الترمذي: ٢/ ٣٩٧ = الحديث رقم (٦٣٢).

وكقوله: «وعلي بن يزيد: **ضعيف الحديث**»[1].

والأمثلة في (جامعه) كثيرةٌ وافرة، في استخدام هذه الألفاظ تبلغ نحو أربعين موضعاً[2].

وكقوله: «وأشعثُ بن سعيد أبو الربيع السَّمَّان: **يُضعَّفُ في الحديث**»، وقد تكررت هذه العبارة في (جامعه) نحو أربع وأربعين مرة»[3].

وأما لفظة «**منكر الحديث**» فقد تكررت نحو خمس عشرة مرةً في (جامعه)[4].

مثال ذلك قوله: «سمعتُ محمداً يقول: عِمران بن أنس المكي: **منكر الحديث**»[5].

الجرح الشديد:

قال الأستاذ الدكتور نور الدين عتر: «فأمّا ما وراء هاتين المرتبتين

---

(١) جامع الترمذي: ٧/ ٩٥ = الحديث رقم (٢٣٤٨).
(٢) كما تبيَّن لنا بالبحث الحاسوبي.
(٣) كما تبيَّن لنا بالبحث الحاسوبي.
(٤) كما تبيَّن لنا بالبحث الحاسوبي.
(٥) جامع الترمذي: ٣/ ٣٩٥ = الحديث رقم (١٠١٩).

مما يشتدُّ قدحُ راويه، فإنها قليلةٌ نادرة الوقوع في (الجامع)»[1].

مثل قوله: «**ذاهبُ الحديث**»: فقد تكرَّرت هذه في (الجامع) ثلاث مرات.

كقوله: «ومحمد بن الفضل بن عطيّة: **ضعيف ذاهب الحديث** عند أصحابنا»[2].

وكقوله في (العلل الكبير): «محمد بن جابر: **ذاهب الحديث**»[3].

وكذلك قوله في الراوي: «تركه فلان».

كقوله: «جابر بن يزيد الجعفي: ضعَّفوه، تركه يحيى بن سعيد وعبد الرحمن بن مهدي»[4].

وقد تكرَّر قوله في (الجامع): «تركه فلان» أربع مرات[5].

---

(١) الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه والصحيحين، ص٢١٩.

(٢) جامع الترمذي: ٢/ ٢٣٩ = الحديث رقم (٥٠٩)، والمواضع التي تكرَّرت فيها هذه العبارة في الحديث رقم (١١٩١) في الطلاق واللعان: باب ما جاء في طلاق المعتوه، وبرقم (١٧٢٦) في اللباس: باب ما جاء في لبس الفراء؛ وقد تبيَّن لنا ذلك بالبحث الحاسوبي.

(٣) علل الترمذي الكبير: ٢/ ٧٢٢ = الباب (٣٠٣).

(٤) جامع الترمذي: ١/ ٢٠٦ = الحديث رقم (٢٠٦).

(٥) وهي الأحاديث ذوات الأرقام: (٣٦٤) في الصلاة، و(٦٣٨) في الزكاة، =

وقد يصرِّحُ الترمذيُّ بترك حديث الراوي دون تبيان المُجَرِّح بقوله مثلاً: «تُرِكَ حديثه»، وذلك كقوله: «والحكم بن ظُهير قد تَرَكَ حديثَهُ بعضُ أهلِ الحديث»[1]، وكقوله: «وسمعتُ محمد بن إسماعيل يقول: محمد القرشي، هو محمد بن سعيد الشاميّ، وهو ابن أبي قيس، وهو محمد بن حسان، وقد تُرك حديثُه»[2].

ولم تتكرَّر هذه العبارة في (الجامع) سوى في هذين الموضعين.

وخلاصة القول في ذلك: أنَّ ألفاظ الجرح ومواضعَ تكرارها قليلةٌ بالنسبة لما هو موجود من الرواة، لا يقدحُ في (الجامع)، لذلك قال الحافظ ابن رجب الحنبلي: «ولا أعلمه خرَّجَ عن متَّهمٍ بالكذب، متفق على اتهامه حديثاً بإسنادٍ منفرد، إلا أنه قد يخرِّجُ حديثاً مرويّاً من طُرُق، أو مختلفاً في إسناده، وفي بعض طرقه متهم، وعلى هذا الوجه خرَّج حديث محمد بن سعيد المصلوب ومحمد بن السائب الكلبي. نعم، قد يُخرِّجُ عن سيئ الحفظ، وعمَّن غلب على حديثه الوهم، ويبيِّن ذلك غالباً ولا يسكت عنه»[3].

= و(٣٠٦١) في تفسير سورة المائدة.

(١) جامع الترمذي: ٩/ ١٨٣ = الحديث رقم (٣٥١٨).

(٢) جامع الترمذي: ٩/ ٢٠٠ = الحديث رقم (٣٥٤٢).

(٣) شرح علل الترمذي: ١/ ٣٩٥ ـ ٣٩٧.

وعلَّق على ذلك الدكتور عتر: «وذلك عملٌ جليل عظيم الفائدة، حيث يجمع الترمذيُّ بين المنفعتين، فيفيد قارئه معرفة الحديث أولاً، ثم العلَّة التي في بعض طرقه ثانياً.

وبتنبيه الترمذي على عِلَّة الحديث من جهة ضعف الرواة في هذا الباب، يلتحق الحديث بالشواهد والمتابعات، ولا يعدُّ مُخرَّجاً في الأصول.

وبذلك يظلُّ كتابه محافظاً على علوّ رتبته وقوة شرطه»[1].

وقد أوضح الحافظ ابن رجب ذلك جليّاً فقال: «ومَنْ يغلب عليه الوهم يخرِّج حديثه نادراً، ولا يسكت عنه»[2].

معرفة الكُنى:

ويُعنى هذا الفنّ بمعرفة الكُنى لمن عُرف باسمه أو لقبه أو نحو ذلك؛ و(الكنية) بالتعريف هي ما صُدِّرت بأبٍ أو أمٍّ.

وقد صنَّف العلماء في هذا الباب تصانيف كثيرة؛ منهم الإمام أحمد ابن حنبل، والبخاري، ومسلم، والنَّسائي، والدولابي، وابن الجوزي،

---

(١) الإمام الترمذي، للعتر، ص٢٢١؛ وقد اتبعنا منهجه ـ حفظه الله ـ في هذا البحث.

(٢) شرح علل الترمذي: ١/ ٣٩٧؛ ونحوه في (التعليقات الحافلة على الأجوبة الفاضلة)، ص٩٧.

وأبو الوليد ابن الفرضي، وأبو عبد الله الحاكم، وابن عبد البر، والفَلَكي: عليّ بن الحسين، والذهبي، وابن حجر العسقلاني، والسيوطي[(١)].

وذلك مثل عبارته: «**فلان يُكْنَى أبا فلان**»؛ كقوله: «ومحمد بن زياد، هو بصريٌّ ثقة، ويُكْنَى أبا الحارث»[(٢)].

وكقوله: «والزُّبير بن عربيّ: كوفيّ، **يكْنَى** أبا سَلَمة، سمع من أنس بن مالك وغير واحد من أصحاب النبي ﷺ.

روى عنه سفيان الثوري، وغير واحد من الأئمة»[(٣)].

وكقوله: «ويحيى إمام بني تيمِ الله ثقة، **يُكْنَى** أبا الحارث. ويقال له: يحيى الجابر، ويقال: يحيى المُجبر»[(٤)].

وقد يذكر العبارة بقوله: «**فلان كنيته أبو فلان**»؛ وذلك كقوله:

---

(١) انظر (الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنَّة المشرَّفة) للكَتَّاني: ١٢٠ ـ ١٢٢، ففيها المصنفات في هذا الفن وأسماء مصنّفيها.

(٢) جامع الترمذي: ٢/ ٣٣٨ = الحديث (٥٨٢).

(٣) جامع الترمذي: ٣/ ٢١٢ = الحديث (٨٦١).

(٤) جامع الترمذي: ٣/ ٣٨٩ = الحديث (١٠١١). وهو «يحيىٰ بن عبد الله بن الحارث الجابر، ويُقال: المُجبِّر أيضاً التَّيمي البكري، إمام مسجد بني تَيْم، كان يُجَبِّر الأعضاء»؛ كما ترجمه المِزِّي في تهذيب الكمال: ٣١/ ٤٠٤؛ وذكر تضعيفه عن أكثر العلماء، ولم يذكر قولَ الترمذيِّ فيه.

«وعبد الرحمن بن أبي ليلى: كُنيته أبو عيسى، وأبو ليلى: اسمه يسار»[1].

ويقول: «وأبو عثمان هذا شيخٌ ثقة، وهو الجعد بن عثمان، ويقال: ابن دينار، وهو بصريٌّ، وقد روى عنه يونُسُ بن عُبيد وغير واحد من الأئمة»[2].

وقد تكرَّرت لفظتا «يُكْنَى» و«كنيته» نحو ثلاث وعشرين مرة في (جامع الترمذي)[3].

إلا أنَّ المثال الأخير الذي يخلو من هاتين اللفظتين كثيرٌ في (الجامع).

وظاهرٌ من عبارات الترمذي أنَّ الإمامَ رحمه الله لا يكتفي بذكر اسمه وكُنيته بل بذكر حُكمه عليه جرحاً وتعديلاً، ومَن سمع منه، وعمَّن روى عنه، والأقوال في اسمه، ونسبه؛ وهذه والله منقبةٌ عظيمةٌ لكتابه؛ تستحقُّ أن تفردَ وتجمعَ في كتابٍ مستقل؛ وحسبي أن أشيرَ إلى أنَّ كتاباً عظيماً مثل (تهذيب الكمال) لم يذكر في ترجمة يحيى إمام بني تيم الله من قال فيه ثقة؛ وتوثيقه موجود في هذا الموضع من (الجامع) فحسب.

---

(١) جامع الترمذي: ٢/ ٤٨٣ = الحديث رقم (٤٨٣).

(٢) جامع الترمذي: ٨/ ٥٢ = الحديث (٢٨٣٣).

(٣) كما تبيَّن لنا بالبحث الحاسوبي.

معرفة الأسماء:

لمّا كان ذكرُ الاسم هامّاً للمحدِّث، وتوضيحُ نسبه أمراً ضرورياً؛ لمعرفة الراوي، ولا سيما لما يأتلف ويختلف منهم، فقد عُني الإمامُ الترمذيّ رحمه الله بذكر اسم الراوي إذا كان مذكوراً في السند بكنيته، أو لقبه، أو نسبه، أو اسمه أو لقبه دون اسم أبيه، أو نحو ذلك.

فمثال ما ذكره إذا عُرِفَ بكنيته، قوله: «وأبو المَليح بن أُسامة: اسمه عامر، ويقال: زيدُ بن أُسامة بن عُمَيْر الهُذَلي»(١)، وقوله: «وأبو هريرة: اختلف في اسمه، فقالوا: عبد شمس، وقالوا: عبد الله ابن عمرو، وهكذا قال محمد بن إسماعيل [البخاري] وهو الأصحّ»(٢).

ومثالُ من اشتُهر بلقبه، وعرّف به قوله: «والأعمش: اسمه سُليمان بن مِهران، أبو محمد الكاهليّ، وهو مولى لهم. قال الأعمش: كان أبي حَمِيلاً فوَرَّثَه مسروق»(٣).

---

(١) جامع الترمذي: ١/ ١٤ = الحديث رقم (١).

(٢) جامع الترمذي: ١/ ١٥ = الحديث رقم (٢). وقد اختُلِفَ في اسم أبي هريرة رضي الله عنه اختلافاً كثيراً؛ انظر تهذيب الكمال): ٣٤/ ٣٦٦؛ وقد ذكر المِزِّيُّ رحمه الله أنَّ اسمه كان في الجاهلية (عبد شمس)، فسمَّاه رسول الله ﷺ (عبد الله).

(٣) جامع الترمذي: ١/ ٢٥ = الحديث (١٤). و«الحَميل»: الذي يُحمل من بلده صغيراً ولم يولد في دار الإسلام، سُمِّي حميلاً لأنه يُحمل صغيراً من بلاد =

ومثال من اشتُهر بنسبه: الزُّهريّ، قال فيه الترمذيّ: «والزهري: محمد بن مسلم بن عبيد الله بن شهاب الزهري، وكنيته أبو بكر»[1].

ومثال من ذكر اسمه أو لقبه دون اسم أبيه، قوله: «واسم هُلب: يزيد بن قُنافة الطائي»[2].

وقد يذكرُ الترمذيُّ رحمه الله راويين اتفقا في الاسم، فيترجم لكلٍّ منهما للتمييز بينهما؛ كقوله: «وعَبيدة بن عمر السَّلْماني، روى عنه إبراهيم النَّخعي، وعَبيدةُ من كبار التابعين، يُروى عن عَبيدةَ أنه قال: أسلمتُ قبل وفاة النبي ﷺ بسنتين، وعُبَيْدةُ الضَّبي صاحبُ إبراهيم: هو عُبيدة بن مُعَتِّب الضبي، ويُكَنَّى أبا عبد الكريم»[3].

تاريخ الرجال عند الترمذيّ وأحوالهم:

اعتنى الترمذيُّ رحمه الله بتبيان ما يتَّصل بتاريخ الرواة من السماع ووقته، والمواليد وغيرها، وبالتاريخ يُعْرَفُ اتصال الحديث وانقطاعه، وصحة حديث الراوي وضعفه[4].

= العدو، ولم يولد في دار الإسلام، وفي توريثه من أمِّه التي جاءت به خلافٌ، فعند مسروق أنه يرثها.

(١) جامع الترمذي: ١/ ٢٠، الحديث (٢٠).

(٢) جامع الترمذي: ١/ ٣٣٨ = الحديث (٢٥٢).

(٣) جامع الترمذي: ١/ ٢٤ ـ ٢٥ = الحديث (١٣).

(٤) الإمام الترمذي، للدكتور عتر، ص٢٢٣.

وذلك كقوله: «وزهير في أبي إسحاق: ليس بذاك؛ لأنَّ سماعه منه بِأَخَرَة.

قال: وسمعتُ أحمد بن الحسن الترمذيّ يقول: سمعتُ أحمد ابن حنبل يقول: إذا سـمعتَ الحديثَ عن زائـدة وزهير فلا تبـالي ألا تسمعه من غيرهما إلا حديث أبي إسحاق.

وأبو إسحاق: اسمه عَمرو بن عبد الله السَّبيعي الهَمداني.

وأبو عبيدة بن عبد الله بن مسعود لم يَسمع من أبيه، ولا يُعرَفُ اسمه»[1].

وفي موضع آخر: «وقد اختلف بعضهم في هذا الإسناد عن عطاء بن السائب، قال عليٌّ: قال يحيى بن سعيد: مَن سمعَ من عطاء بن السَّائب قديماً، فسماعُه صحيح، وسماعُ شعبة وسفيان من عطاء بن السائب صحيح؛ إلا حديثين من عطاء بن السائب، عن زاذان؛ قال شُعبة: سمعتُهما منه بأَخَرَةٍ.

قال أبو عيسى [الترمذي]: يُقال: إنَّ عطاء بن السَّائب كان في آخر أمره قد ساء حفظُه»[2].

---

(١) جامع الترمذي: ١/ ٢٩ = الحديث (١٧).
(٢) جامع الترمذي: ٨/ ٤٢ = الحديث (٢٨١٧).

ولم نجد في (جامع الترمذي) سوى هذين الموضعين المتعلِّقين حول السماع بأَخَرَة[1].

وأحياناً يأتي بعبارةٍ فيها **تصحيحٌ** للسماع.

ومثال ذلك قوله: «قال محمد[البخاري]: قال علي [ابن المديني]: وسماعُ الحسن[2] من سَمُرة[3] صحيحٌ، واحتجَّ بهذا الحديث»[4]. وكرَّر ذلك في موضعٍ آخر[5]، وأضاف: «وقد تكلَّمَ بعضُ أهل الحديث في رواية الحسن، عن سَمُرة، وقالوا: إنَّما يُحدِّثُ عن صحيفة سَمُرة».

وقوله: «ورواية هؤلاء الذين رَوَوْا عن أبي إسحاق، عن أبي بُردة، عن أبي موسى، عن النبي ﷺ: «لا نكاحَ إلاّ بوليٍّ» عندي أصحّ. لأنَّ سماعهم من أبي إسحاق في أوقاتٍ مختلفة، وإنْ كان شعبةُ والثوريُّ أحفظَ وأثبتَ من جميع هؤلاء الذين رَوَوْا عن أبي إسحاق هذا الحديث؛ فإنَّ رواية هؤلاء عندي أشبهُ وأصحُّ؛ لأنَّ شعبة والثوري سمعا

---

(١) كما تبيَّن لنا بالبحث الحاسوبي.

(٢) هو البصريّ.

(٣) هو سَمُرَة بن جندب.

(٤) جامع الترمذي: ١/ ٢٢٤ = الحديث (١٨١)، وكرَّر ذلك في الحديث (١٢٣٧).

(٥) الحديث (١٢٩٦).

هذا الحديث من أبي إسحاق في مجلسٍ واحد»[1].

وقد يأتي بعبارة أنَّ سماع فلان عن فلان ليس بذاك.

وذلك كقوله: «قال يحيى بن مَعِين: وسماعُ إسماعيل بن إبراهيم، عن ابن جُريج ليس بذاك، إنَّما صحَّح كُتبه على كُتب عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي رَوَّاد، ما سمع من ابن جريج.

وضعَّف يحيى روايةَ إسماعيل بن إبراهيم، عن ابن جريج»[2].

ومن عباراته: «لا نعرف لفلان سماعاً من فلان».

وذلك كقوله: «ولا نعرف للأعمش سماعاً من أنس، إلا أنه قد رآه ونظر إليه»[3].

وقوله: «ولا نعرفُ لِعُمارة بن شَبيب سماعاً من النبي ﷺ»[4].

وقد تكرَّرت هذه العبارة إحدى وعشرين مرةً في (جامعه)[5].

ومن عباراته: «لا يصحُّ لفلانٍ سماعٌ من فلان».

---

(١) جامع الترمذي: ٤/ ٥٦ = الحديث (١١٠٢).
(٢) جامع الترمذي: ٤/ ٥٧ = الحديث (١١٠٢).
(٣) جامع الترمذي: ٩/ ١٨٩ = الحديث (٣٥٢٧).
(٤) جامع الترمذي: ٩/ ١٨٩ = الحديث (٣٥٢٨).
(٥) كما تبيَّن لنا بالبحث الحاسوبي.

مثل قوله: «ولا يصحُّ لدَغْفَلٍ سماعٌ من النبي ﷺ، ولا رؤية»[1].

ولم تذكر هذه العبارة إلا في هذا الموضع[2].

ومن عباراته: «**لم يسمع فلان من فلان**».

مثل قوله: «ويقال: لم يسمع الأعمشُ من أنس، ولا مِنْ أحدٍ من أصحاب النبي ﷺ، وقد نظر إلى أنس بن مالك قال: رأيتُه يُصلِّي. فذكر عنه حكايةً في الصلاة. والأعمشُ: اسمه سليمان بن مهران، أبو محمد الكاهليّ، وهو مولى لهم. قال الأعمش: كان أبي حَمِيلاً، فورَّثَه مسروق»[3].

وقوله: «قال محمد [البخاري]: وأبو إدريس لم يسمع من عمر شيئاً»[4].

وقد تكررت هذه العبارة في أحوال الرجال نحو ستين مرةً في كتابه (الجامع)[5].

---

(١) جامع الترمذي: ٩/ ٢٦٤ = الحديث (٣٦٥٣)؛ ودَغْفَل بن حنظلة: النَّسابة، من أهل البصرة، ترجمه المزيّ في تهذيب الكمال: ٨/ ٤٨٦ = (الترجمة: ١٧٩٩).

(٢) كما تبيَّن لنا بالبحث الحاسوبي.

(٣) جامع الترمذي: ١/ ٢٥ = الحديث رقم (١٤).

(٤) جامع الترمذي: ١/ ٦٠ = الحديث رقم (٥٥).

(٥) كما تبيَّن لنا بالبحث الحاسوبي.

وأحياناً يذكر نسبته، **وأنه من وَلَد فلان**؛ مثل قوله: في «عبد العزيز ابن عبد الله بن أبي سَلَمة الماجشُون»، قال: «وإنما يقال: (الماجشُونيّ): لأنه من ولد الماجشون»[1].

وكقوله: «عبد الله بن جعفر المَخْرَميّ، من ولد المِسْوَر بن مَخرمة»[2].

وكقوله: «والعمريّ، هو عبد العزيز بن عبد الله، من ولد عمر بن الخطّاب»[3].

وأحياناً يذكر **سنة الوفاة**؛ كقوله: «مات أنسُ بن مالك سنة ثلاث وتسعين، ومات سعيد بن المسيب بعده بسنتين؛ مات سنة خمس وتسعين»[4].

ومرةً يذكر **عصرَ الولادة**، كقوله: «سمعتُ محمداً يقول: عبد الجبار بن وائل بن حجر لم يسمع من أبيه ولا أدركه، يقال: إنه وُلد بعد موت أبيه بأشهر»[5].

---

(١) جامع الترمذي: ١/ ٣٦٠ = الحديث رقم (٢٦٦).
(٢) جامع الترمذي: ٧/ ١٩٨ = الحديث رقم (٢٥١٠).
(٣) جامع الترمذي: ٧/ ٣٢٤ = الحديث رقم (٢٦٨٢).
(٤) جامع الترمذي: ٧/ ٣٢٢ = الحديث (٢٦٨٠).
(٥) جامع الترمذي: ٥/ ١٤٩ = الحديث (١٤٥٢).

وكقوله: «سمعتُ قتيبة يقول: بلغني أنَّ محمد بن كعب القرظي وُلد في حياة النبي ﷺ»[1].

وبالنتيجة فإنَّ الإمامَ الترمذيَّ رحمه الله، أغنى كتابه (الجامع) بأحوال الرجال وتاريخهم.

وإذا ضممنا ما كتبه في ذلك في كتابه (العلل الكبير)، لأصبح لدينا تاريخٌ حافل، حريٌّ أنْ يُفردَ بجزءٍ مستقل ينبري لفعله أحدُ أهل العلم.

تعريف الترمذي بالرُّواة:

لم يقتصر عملُ الترمذيّ على تبيان أحوال الرواة من حيث الجرح والتعديل، وذِكر أقوال العلماء في ذلك، بل تعدَّى عملُه إلى التعريف برجال السند بذكر اسمه أو كُنيته أو نحو ذلك، ومن أمثلة ذلك:

ما رواه في الصلاة من كتابه (الجامع): باب ما جاء في الترجيع في الأذان، الحديث (١٩١)، عن أبي مَحْذُورة، أنَّ النبيَّ ﷺ علَّمه الأذان تسعَ عشرة كلمة، والإقامة سبعَ عشرة كلمة».

قال أبو عيسى الترمذي: هذا حديثٌ حسن صحيح.

---

(١) جامع الترمذي: ٨/ ١١٦ = الحديث (٢٩١٢).

وأبو محذورة: اسمه سَمُرَة بن مِعْيَر[1].

وروى فيه، في باب ما جاء في بدء الأذان، الحديث (١٨٩)، حديث عبد الله بن زيد، قال الترمذيُّ عقبه:

وعبد الله بن زيد، هو ابن عبد ربه، ويقال: ابن عبد رب[2].

وروى فيه، في باب ما جاء في فضل الأذان، الحديث (٢٠٦) قال: حدَّثنا محمد بن حُميد الرازي، حدَّثنا أبو تُمَيلة، حدَّثنا أبو حمزة، عن جابر، عن مجاهد، عن ابن عباس أنَّ النبي ﷺ قال: «مَنْ أذَّنَ سبعَ سنين مُحْتَسِباً كُتِبَتْ له براءةٌ من النار».

قال أبو عيسى: وفي الباب عن عبد الله بن مسعود، وثوبان، ومعاوية، وأنس، وأبي هريرة، وأبي سعيد.

قال أبو عيسى: حديث ابن عباس حديثٌ غريب.

وأبو تُمَيلة اسمه: يحيى بن واضِح.

وأبو حمزة السُّكري اسمه: محمد بن ميمون[3].

وروى الترمذيُّ في جامعه حديثاً عن أبي مالك الأشـجعيّ في

---

(١) جامع الترمذي: ١/ ٢٤٢ـ٢٤٣.
(٢) المصدر السابق: ١/ ٢٣٩.
(٣) المصدر السابق: ١/ ٢٦٧ـ٢٦٨.

الباب (٢٩٥) ما جاء في ترك القنوت، برقم (٤٠٢)، قال عقبه:

أبو مالك الأشجعيّ اسمه: سعد بن طارق بن أشْيَم[1].

وروى في المناقب، باب ما جاء في فضل المدينة حديثاً من طريق صالح بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة أنَّ رسول الله ﷺ قال: «لا يَصْبِرُ على لأْوَاءِ المدينةِ وشدَّتِها أحدٌ إلاَّ كنتُ له شهيداً أو شفيعاً يومَ القيامة».

قال أبو عيسى: هذا حديثٌ حسن غريب من هذا الوجه.

وصالح بن أبي صالح: أخو سُهيل بن أبي صالح[2].

وظاهرٌ من الأمثلة الواردة أعلاه أنها:

- إمّا تعريفٌ بصحابيٍّ اشتُهر بكُنيته.
- أو راوٍ اشتُهر بكُنيته.
- أو راوٍ لتمييزه عن غيره.

وهذا المنهجُ الذي سلكه الترمذيُّ في التعريف بالرواة، يُزيل الشُّبَه أمام قارئ كتابه، بل يحفظ الإسناد الذي يحدِّث فيه، عن أن يختلط في الذهن براوٍ آخر؛ فيميِّزه أو يستبهم، فيرفع عنه ذلك.

---

(١) جامع الترمذي: ٢/ ١٢٠.

(٢) جامع الترمذي: ٩/ ٤١٥ = الحديث رقم (٣٩٢٠).

لطافة الإمام الترمذيّ في ألفاظ الجرح:

الإمام الترمذي عليه رحمة الله، إمامٌ ورع، زاهد، بَكّاء؛ يتلمَّسُ كلُّ مَن قرأ كتابه (الجامع) تورُّعه في الجرح؛ فهو إما ناقل، أو ذاكر حُكماً عن غيره بصيغة المجهول؛ فأعراض المسلمين، كما يقول ابنُ دقيق العيد، حفرةٌ من حفر النار وقف على شفيرها: المحدِّثون والحكام.

قال الترمذي[1]: «جابر بن يزيد الجُعفي: ضعَّفوه، تركه يحيى بن سعيد، وعبد الرحمن بن مهدي.

قال أبو عيسى [الترمذي]: سمعتُ الجارود يقول: سمعتُ وكيعاً يقول: لولا جابر الجعفي لكان أهلُ الكوفة بغير حديث، ولولا حمّاد لكان أهلُ الكوفة بغير فقه».

ونرى في هذا النص أشياء ثلاثة:

أولاً ـ ذكر تضعيفه بصيغة المجهول؛ فلم يقل: «ضعيفٌ» بل قال: «ضعَّفوه».

ثانياً ـ نَقْلُه التضعيف عن علماء الجرح والتعديل؛ فنقل هنا قول يحيى بن سعيد، وعبد الرحمن بن مهدي.

(١) جامع الترمذي: ١/٢٦٨ = الحديث رقم (٢٠٨)، باب (١٥٢) ما جاء في فضل الأذان، من كتاب الصلاة.

ثالثاً ـ نقلُه قولَ وكيع، الذي فيه إجلالٌ له، ومبالغةٌ في الثناء عليه.

وفي موضعٍ آخر يقول الترمذي: «أبو حمزة: هو ميمون الأعور؛ وليس هو بالقويّ عند أهل الحديث»[1].

ويقول أيضاً في موضعٍ آخر: «والحجَّاج الصَّوَّاف؛ هو الحجَّاج ابن أبي عثمان، وأبو عثمان اسمه مَيْسَرة. والحجاج يكْنَى أبا الصَّلت؛ وثَّقه يحيى بن سعيد القطّان.

حدثنا أبو بكر العطار، عن عليّ بن عبد الله المَدينيّ قال: سألتُ يحيى بن سعيد القطان عن حجاج الصواف، فقال: ثقةٌ فَطِنٌ كَيِّس»[2].

وقد ذكرنا هذا المثال الأخير، وإن لم يكن في الجرح، بل هو في التعديل، لتبيان أنَّ الإمام الترمذي عدلٌ فيما يقوله، ثقةٌ فيما يرويه في أحوال الرجال، يريد أن يُبعِدَ أيَّ شبهةٍ تعتري راوٍ، فيبين ما له وما عليه، كما في كلامه في جابر الجُعفي؛ وأما الحجاج الصواف، فقد نقل الحافظ المتقِن جمال الدين المِزِّيّ في (تهذيب الكمال) قول الترمذي: إنه: «حافظ»، وهي لفظةٌ تفرَّد بها في تعديل هذا الرجل رحمه الله[3].

---

(١) جامع الترمذي: ٣/ ٣٦٦ = الحديث رقم (٩٨٥)، باب (١٢) ما جاء في كراهية النعي، من كتاب الجنائز.

(٢) جامع الترمذي: ٤/ ١٤٨ = الحديث رقم (١١٦٨)، الرضاع: باب (١٤) ما جاء في الغيرة.

(٣) انظر تهذيب الكمال: ٥/ ٤٤٤.

الإمام الترمذي ونسبته إلى التساهل في الرجال:

نُسب الإمام الترمذيّ إلى التساهل في الحكم على أحوال الرواة، فقد ذكره الذهبيّ في (الموقظة) فقال:

«فمنهم مَن نَفَسُه حادٌّ في الجرح، ومنهم من هو مُعتدل، ومنهم من هو مُتساهل.

فالحادُّ فيهم: يحيى بن سعيد، وابنُ مَعِين، وأبو حاتم، وابنُ خِراش، وغيرهم.

والمعتدل فيهم: أحمد ابن حنبل، والبخاري، وأبو زرعة.

والمتساهل: كالترمذي، والحاكم، والدارقطني في بعض الأوقات.

وقد يكون نَفَسُ الإمام فيما وافق مذهبه أو في حال شيخه ألطفَ منه فيما كان بخلاف ذلك. والعصمة للأنبياء، والصدِّيقين، وحكَّام القسط»[1].

وقال في (سير أعلام النبلاء): «في (الجامع) علمٌ نافع، وفوائد غزيرة، ورؤوس المسائل، وهو أحد أصول الإسلام، لولا ما كدَّره بأحاديث واهية، بعضها موضوع، وكثيرٌ منها في الفضائل.. قلتُ:

---

(١) الموقظة، للذهبي، ص٨٣.

(جامعه) قاضٍ له بإمامته وحفظه وفقهه، ولكن يترخَّص في قبول الأحاديث، ولا يُشدِّد، **ونَفَسُه في التضعيف رخوٌ**»[1].

وقال فيه أيضاً في ترجمة الحجاج بن أرطأة: «وقد يترخَّص الترمذي، ويصحِّح لابن أرطأة، وليس بجيّد»[2].

وقال في (الميزان) في ترجمة يحيى بن يمان العجلي بعد أن ذكر حديثاً: «حسَّنه الترمذي مع ضَعْفِ ثلاثةٍ فيه، فلا يُغْتَرّ بتحسين الترمذي، فعند المحاققة غالبُها ضعاف»[3].

وقال في ترجمة محمد بن الحسن الهمْداني الكوفي بعد أن ذكر له حديثاً، ونقل آراء العلماء فيه، فمنهم مَن تركه، ومنهم من كذَّبه، ومنهم من نفى الثقة عنه، ومنهم من جعله كلا شيء، ومنهم من ضعَّفه، ومنهم من نفى القوة عنه، فقال: «حَسَّنه الترمذيُّ فلم يُحْسِنْ»[4].

وقال عندما قسم مَن تكلَّم في الرجال: «وقسمٌ منهم مُتَسَمِّحٌ كالترمذي والحاكم»[5].

---

(١) سير أعلام النبلاء: ١٣/ ٢٧٤ و٢٧٦.
(٢) سير أعلام النبلاء: ٧/ ٧٢.
(٣) ميزان الاعتدال، للذهبي: ٣/ ٤٠٧.
(٤) ميزان الاعتدال: ٣/ ٥١٥؛ وانظر أيضاً: ٢/ ٩٦ و٣/ ٦٦٨.
(٥) فتح المغيث: ٣/ ٣٢٥ مبحث (معرفة الثقات والضعفاء)؛ والرفع والتكميل، ص٢٩١ = الإيقاظ (١٩).

وقد دافع الأستاذ الدكتور نور الدين عتر عن الإمام الترمذي[1]، وردَّ على ذلك ردًّا إجمالياً وردًّا تفصيلياً؛ فالردُّ الإجمالي حصره في نقاطٍ ثلاث:

١ ـ إنَّ ما أتى به في (الجامع) من علل الأحاديث نتيجة مناظرته مع البخاري، ثم بعضه مع صنويه الدارمي وأبي زُرعة، فكيف يصحُّ القولُ بأنه لا يُعتمَد عليه.

٢ ـ إنَّ إمامَ الفن غير منازع أبا عمرو ابن الصلاح وغيره من علماء دراية الحديث قد جعلوا تصحيحَ الترمذي في (الجامع) من مصادر الصحة المعتمدة للصحيح الزائد على ما في (الصحيحين).

٣ ـ إنَّ الكتبَ الحديثية المعتمدة من قبل أئمة هذا الشأن تُبطل ادّعاء الذهبي، ويدلُّنا على اعتمادهم تصحيحَ الترمذي وتحسينه، مثل نقْل الإمام المنذري في (مختصر سنن أبي دواد) أحكام الترمذي، ولو كان تصحيحُه غير معتمد، لم يذكرها المنذري، وإلا لكان مجرَّد تعبٍ وتطويل للكتاب دون طائل.

وأما الردُّ التفصيلي فيرجع إلى أمورٍ ثلاث؛ تفصيلها ثمة؛ وهي:

---

(١) في كتابه (الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين)، ص٢٣٨ وما بعدها = (الفصل الرابع: المكانة العلمية لعمل الترمذي في صناعة الحديث).

١ ـ اختلاف نسخ (الجامع).

إذ إنه كثيراً ما تختلف نسخ (الجامع) كثيراً في قوله: «هذا حديثٌ حسن» أو «حسنٌ صحيح» ونحو ذلك.

٢ ـ الغفلة عن اصطلاح (الجامع):

إذ إنَّ الترمذي يحسِّنُ الحديثَ الضعيف لوروده من غير وجه، كما أنه قد يخرج الحديث بإسنادٍ دون التصحيح ويقول فيه: «حسن صحيح» لمجيئه من طريقٍ آخر صحيح. ومن عادته أن يحكم على الحديث بالصحة إذا رُويَ بأسانيدَ متعدِّدة يتقوَّى بها.

٣ ـ اختلاف الاجتهاد في رتبة الرواة ورتبة الحديث:

إذ إنَّ اختلافَ الاجتهاد سببٌ هام لانتقاد العلماء بعضهم على بعض.

وتختلف أنْظارُ المحدِّثين في أمرين أساسيَّيْن:

الأول: في رتبة راوي الحديث.

الثاني: في شروط قَبول الحديث.

وقد قال الإمام الذهبي ـ وهو من أهل الاستقراء التام في نقد الرجال ـ: «لم يجتمع اثنان من علماء هذا الشأن قط على توثيق ضعيف ولا على تضعيف ثقة».

ومن هذا كله نستنتج اتفاقَ علماء الحديث وأئمته على اعتماد رأي أبي عيسى الترمذي، وقد صرَّح بذلك ونقلَه عنهم الإمامُ العراقي في شرحه على (الجامع)، فقال في الرد على الذهبي دعواه بتساهل الترمذي: «وما نقله عن العلماء من أنَّهم لا يعتمدون على تصحيح الترمذي ليس بجيّد، وما زال الناس يعتمدون تصحيحه»[١].

ابن حزم والترمذي:

ذكر ابنُ حزم الظاهريّ في كتاب الفرائض من كتابه (الإيصال)[٢] الترمذيَّ فقال: «أبو عيسى الترمذي السُّلَمي مجهول»[٣].

---

(١) نقله عنه الدكتور نور الدين عتر في كتابه (الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين)، ص٢٤١، عن مخطوطة (تكملة شرح ابن سيّد الناس على جامع الترمذي) المحفوظة قطعة منه بدار الكتب المصرية رقم الحديث (٢٥٠٤)، الورقة (٧٣/أ).

(٢) قال الذهبي في (تذكرة الحفاظ): ٢/ ١١٤٧: «هو كتابٌ كبير في فقه الحديث»، وسمَّاه (الإيصال إلى فهم كتاب الخصال الجامعة لجمل شرائع الإسلام والحلال والحرام والسنَّة والإجماع). قال الأستاذ الدكتور أحمد معبد عبد الكريم في تعليقه على (النفح الشذيّ في شرح جامع الترمذيّ) لابن سيد الناس اليَعْمُري: ١/ ١٦٩: «وقد وقفتُ على قطعةٍ منه مخطوطة، صورتها بمكتبة جامعة الإمام برقم (٤٨٥٦) من ورقة (١٨٢ ـ ٢٠٥)، وعنوانها (كتاب الجامع من الإيصال). ولم أجد فيها كتاب الفرائض هذا».

(٣) النفح الشذي: ١/ ١٢٩؛ وتهذيب التهذيب: ٩/ ٣٨٨، وتصحفت في الأخير=

وفي كتابه (المحلَّى)[1] ذكر ابنُ حزم حديثاً للترمذي وضعَّفه، لكن لم يطعن في الترمذي الطعنَ المذكور ولا غيره.

وقال ابن كثير في (البداية والنهاية)[2]: «إنَّ ابن حزم قال في (مُحلاَّه): ومَنْ محمد بن عيسى بن سورة؟ فإنَّ جهالتَه لا تضعُ من قدره عند أهل العلم»[3].

قال الحافظ النقادة أبو الحسن علي بن محمد الفاسي الشهير بابن القطّان في كتابه (بيان الوهم والإيهام)[4]: «أبو عيسى.. الترمذي.. جهَّلَه بعض مَن لم يبحث عنه، وهو أبو محمد ابن حزم، فقال في كتاب الفرائض من (الإيصال) إثرَ حديثٍ أورده: إنه مجهول؛ فأوجبَ ذلك في ذكره من تعيين من شهد له بالإمامة، ما هو مستغنٍ عنه بشاهد علمه، وسائر شهرته: فممَّن ذكره في حَمَلَة الأحاديث: أبو الحسن الدارقطنيّ، وأبو عبد الله ابن البيِّع، وقال أبو يعلَى الخليل بن عبد الله بن

= لفظة (الإيصال) إلى (الاتصال) بالمثناة الفوقية.

(١) المحلّىٰ: ٩/ ٢٩٥.

(٢) البداية والنهاية: ١١/ ٧٦.

(٣) قال الدكتور عبد الكريم في تعليقه على (النفح الشذي): ١/ ١٦٩: «ولم أقف على ذلك في (المحلّىٰ) المطبوع بين أيدينا، وسألت بعض الباحثين المختصين في الاشتغال بالمحلّىٰ فنفىٰ وقوفه على ذلك، فالله أعلم».

(٤) وضع هذا الكتاب على كتاب (الأحكام الكبرى) لعبد الحق، دلَّ على حفظه وقوة فهمه، توفي رحمه الله سنة (٦٢٨).

أحمد الخليليّ الحافظ في كتابه: أبو عيسى، محمد بن عيسى بن سَوْرة بن الضحَّاك، الحافظ ثقة، متفق عليه، وممن ذكره أيضاً: الأمير ابن ماكولا، وابن الفرضيّ، وأبو سليمان الخطابي، وذكر وفاته جماعة، منهم: أبو محمد الرشاطي قال: إنه توفي ليلة الإثنين لثلاث عشرة مضت من رجب سنة تسع وسبعين ومئتين»[(١)].

وقد علَّل الحافظ الذهبي عدم ذكر ابن حزم (سنن ابن ماجه) و(جامع الترمذي) ضمن ما عدَّه من أمَّهات كتب الحديث بقوله: «فإنه ما رآهما، ولا أُدخِلا الأندلس إلا بعد موته»[(٢)]، غير أنَّ الحافظ ابن حجر العسقلاني ردَّ ذلك فقال: «ولا يقولنَّ قائلٌ ما عرف الترمذيَّ ولا اطَّلع على حفظه ولا على تصانيفه، فإنَّ هذا الرجلَ قد أطلق هذه العبارة في خَلْقٍ من المشهورين من الثقات الحفاظ كأبي القاسم البَغَوي، وإسماعيل بن محمد الصَّفَار، وأبي العباس الأصم، وغيرهم، والعجب أنَّ الحافظ ابن الفرضي ذكره في كتابه (المؤتلف والمختلف) ونبَّهَ على قدره، فكيف فاتَ ابنَ حزمٍ الوقوف عليه فيه»[(٣)].

---

(١) نقله عنه محقق (النفح الشذي): ١/ ١٧٠ تعليقاً عن نسخةٍ خطية.

(٢) سير أعلام النبلاء: ١٨/ ٢٠٢.

(٣) تهذيب التهذيب: ٩/ ٣٨٨؛ وقد ذكر هفواتٍ وقعت لابن حزم: الحافظ ابن حجر في ترجمة ابن حزم في (لسان الميزان): ٤/ ٧٢٤ ـ ٧٣٢.
وابن حزم: هو أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم، فقيه، حافظ، عالم بالملل والنحل وأهل الأديان، أديب، أقبلَ على العلم، فقرأ (الموطأ) وغيره، ثم تحوّل شافعياً فمضىٰ على ذلك وقت، ثم انتقل إلى مذهب الظاهر، =

وما ذكره الحافظ ابن حجر أنَّ ابن الفرضي ـ وهو القرطبي بلدي ابن حزم المتوفى قبله بدهرٍ سنة (٤٠٣هـ) ـ ذكره في كتابه (المؤتلف والمختلف)؛ فإنَّ أول سماعٍ لابن حزم كان في سنة أربع مئة، كما ذكره في ترجمته الحافظ ابن حجَر في (لسان الميزان)، ولا يُستبعَد أنه لم يطّلع على كتاب ابن الفرضي، نظراً لحياة ابن حزم المضطربة مع الولاة والفقهاء وأقرانه من العلماء، فقد قال فيه مؤرِّخ الأندلس أبو مروان ابن حيّان: «كان ابنُ حزم حاملَ فنونٍ، من حديثٍ، وفقهٍ، ونَسَبٍ، وأدبٍ، مع المشاركة في أنواع التعاليم القديمة، وكان لا يخلو في فنونه من غَلَطٍ لجرأتِه في التسوُّر على كلِّ فن. ومال أولاً إلى قول الشافعيّ وناضل عنه حتى نُسِبَ إلى الشذوذ، واستهدف لكثيرٍ من فقهاء عصره، ثم عدل إلى الظاهر، فجادل عنه، ولم يكن يُلَطِّف في صَدْعِه بما عنده بتعريضٍ ولا تدريج، بل يصكُّ به معارضيه صكَّ الجَندل، وينشقه في أنفه إنشاقَ الخردل، فتمالأ عليه فقهاءُ عصره، وأجمعوا على تضليله، وشنَّعوا عليه، وحذَّروا أكابرهم من كتبه، ونهوا عوامَّهم عن الاقتراب منه، فطفقوا يعصونه، وهو مُصِرٌّ على طريقته، حتى كملَ له من تصانيفه وَقْرُ بعير، لم يتجاوز أكثرُها عَتَبَة بابه، لِزُهدِ العلماء فيها، حتى لقد أُحرِقَ

= وتعصَّب له، وصنَّف فيه، وردَّ على مخالفيه. كان واسعَ الحفظ جدّاً، إلا أنه لثقته بحافظته كان يهجم بالقول.. فيقع له من ذلك أوهامٌ شنيعة، صنَّف (المحلَّىٰ) و(الفِصَل في الملل والأهواء والنِّحَل)، و(الإحكام في أُصول الأحكام) وغيرها كثير، وُلد بقرطبة سنة (٣٨٤)، وتوفي سنة (٤٥٦)، ترجمته في (لسان الميزان) ومصادرها ثمَّة.

بعضُها بإشبيلية، ومُزِّقت علانية، ولم يكن مع ذلك سالماً من اضطراب رأيه، وكان لا يظهر عليه أثرُ علمه حتى يُسأل، فينفجر منه علمٌ لا تكدِّره الدّلاء»[1].

وقد وقعت لابن عبد البر الأندلسي المتوفى سنة (٤٦٣هـ) روايةُ (جامع الترمذي) والظاهر أنها في أواخر عمره[2]، إذ كان ابنُ حزم يصاحِبُه، وقيل: إنّه أخذ عنه فنَّ الحديث[3]، فلو كان عند ابن عبد البر (جامع الترمذي) قبل أن يفترقا لأعلمه بها.

ولا يستغرب أن لا يعرف ابن حزم (جامعَ الترمذي)، فهذا عصريُّه الحافظ البيهقي المتوفى سنة (٤٥٨هـ) لم يكن عنده (جامع الترمذي) ولا (سنن النسائي) ولا (سنن ابن ماجه) مع شهرة هذه الكتب في المشرق، وهو مشرقيّ[4].

* * *

---

(١) لسان الميزان: ٤/ ٧٢٨-٧٢٩.

(٢) تراث الترمذي العلمي، ص٢٨.

(٣) سير أعلام النبلاء: ١٨/ ١٦٠.

(٤) سير أعلام النبلاء: ١٨/ ١٦٥؛ وتراث الترمذي العلمي، ص٢٨؛ وانظر أيضاً حول تجهيل ابن حزم للترمذي وردود العلماء عليه: (الرفع والتكميل في الجرح والتعديل)، ص٢٩٢، وما بعدها = الإيقاظ (١٩) في لزوم التروي والنظر في قبول جرحهم للراوي، والتعليق عليه، و(قواعد في علوم الحديث)، ص٢٦٩، والتعليق عليه، و(الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين)، ص٣١.

الفَصْلُ التَّاسِعُ

الصِّنَاعَةُ الحَدِيْثِيَّةُ عِنْدَ التِّرمِذِيِّ

الفَصْلُ التَّاسِعُ

الصِّنَاعَةُ الحَدِيْثِيَّةُ عِنْدَ التِّرمِذِيِّ

تمهيد:

يُعَدُّ الإمام الترمذيُّ صاحبَ مدرسة متفرّدة في الصناعة الحديثية، فتحقيقاته القيِّمة، وترجيحاته الظاهرة في كتبه، تدلُّ على أنّه كان متميِّزاً في فنون هذه الصنعة؛ بل إنّه تَفَرَدَّ بفوائد عزيزة لا توجد في غيره من الكتب المصنَّفَة؛ فقال الإمامِ القاضي أبو بكر ابن العربيّ، **وهو أوّلُ من شرح (جامعَ الترمذي)**[1]: «وليس في قدر[2] كتاب أبي عيسى حلاوة مقطع، ونفاسة مَنْزَع، وعذوبة مَشْرَع؛ وفيه أربعة عشر علماً فرائد:

١ ـ صَنَّفَ؛ وذلك أقربُ إلى العمل[3].

٢ ـ وأسند.

---

(١) مقدمة (عارضة الأحوذيّ) لابن العربيّ: ١/ ٥.

(٢) عبارة (عارضة الأحوذيّ): (فيهم مثل) بدل (في قدر)؛ والمثبت من (النفح الشذيّ): ١/ ١٩١؛ و(نفع قوت المغتذيّ): ٤.

(٣) الترقيم من الرقم (١) حتى الأخير من كاتب هذه السطور للتفصيل.

٣ ـ وصحَّحَ.

٤ ـ وأشهر.

٥ ـ وعَدَّدَ الطرق.

٦ ـ وجَرَّح وعَدَّل.

٧ ـ وأسمى.

٨ ـ وأكنى.

٩ ـ وَ وَصل.

١٠ ـ و قطَع.

١١ ـ وأوضح المعمول به.

١٢ ـ والمتروك.

١٣ ـ وبيَّن اختلافَ العلماء في الرّد والقبول لآثارِه.

١٤ ـ وذكر اختلافهم في تأويله.

وكلٌّ علم من هذه العلوم أصلٌ في بابه، فردٌ في نصابه».

قال الإمام أبو عبد الله محمد بن عمر بن رُشَيْد(١) رحمه الله:

---

(١) هو الإمام المحدّث ذو الفنون محبّ الدين أبو عبد الله محمد بن عمر بن محمد الفهريّ السَّبتيّ، الشهير بابن رُشيد، قال فيه لسان الدين ابن الخطيب في (تاريخ غرناطة): كان إماماً مضطلعاً بالعربية واللغة والعَروض، فريدُ دهره =

«هذا الذي قاله أبو بكر رحمه الله في بعضه تداخل، مع أنّه لم يستوفِ تعديدَ علومه، ولو عدّدَ ما في الكتاب من الفوائد ـ بهذا الاعتبار لكانت علومه أكثر من أربعة عشر؛ فقد:

١٥ ـ حَسَّن.

١٦ ـ واستغرب.

١٧ ـ وبيَّن المتابعة والانفراد.

١٨ ـ وزيادات الثقات.

١٩ ـ وبيَّن المرفوع من الموقوف.

٢٠ ـ والمرسل من الموصول.

٢١ ـ والمزيد في متصل الأسانيد.

٢٢ ـ ورواية التابعين بعضهم عن بعض.

٢٣ ـ ورواية الصاحب عن التابع.

= عدالةً وجلالةً، وحفظاً وأدباً، عالي الإسناد، صحيح النقل، تامّ العناية بصناعة الحديث، قيّماً عليها، بعيداً بها، محققاً فيها، ذاكراً للرجال، فقيهاً، ذاكراً للتفسير، ريان من الأدب، حافظاً للأخبار والتواريخ، مشاركاً في الأصلين، عارفاً بالقراءات، حَسَنَ الخلُقُ، كثير التواضع، من مؤلفاته (ملء العيبة) وهي رحلته، طبع منها أجزاء، ولد سنة (٦٥٧) بسبتة، وتوفي بفاس سنة (٧٢١)؛ (طبقات الحفاظ)، ص٥٢٨ ـ ٥٢٩.

٢٤ ـ وعدَّد مَن روى ذلك الحديث من الصحابة.

٢٥ ـ ومَن تثبتُ صحبته ومن لم تثبت.

٢٦ ـ ورواية الأكابر عن الأصاغر، إلى غير ذلك وقد تدخل رواية الصاحب عن التابع تحت هذا.

٢٧ ـ وتاريخ الرواة.

وأكثر هذه الأنواع قد صُنِّفَ في كلٍّ نوع منها، وفي الذي بيَّناه ما هو أهم للذكر.

والأجْرى على واضح الطريق أن يقال: إنّه تضمنّ الحديث مصنّفاً على الأبواب، وهو عِلْمٌ برأسه، والفقه علمٌ **ثان**، وعِلَل الحديث؛ ويشتمل على بيان الصحيح من السقيم، وما بينهما من المراتب، علم **ثالث**، والأسماء والكنى، **رابع**، والتعديل والتجريح، **خامس**، ومن أدرك النبيَّ ﷺ، ممن لم يدركه مِمَّنْ أسند عنه في كتابه، **سادس**، وتعديد من روى ذلك الحديث، **سابع**.

هذه علُومُه الجُمْليّة.

«وأمّا التفصيلية فمتعدِّدة، وبالجملة فمنفعتُه كبيرة، وفوائده كثيرة» انتهى ما ذكره ابن رُشيد[1].

---

(١) النفح الشذيّ: ١/ ١٩٢ ـ ١٩٣.

أضاف ابنُ سيِّد الناس[1] بعد ذكر ما سبق: «ومما لم يذكراه أيضاً ولا أحدُهما».

٢٨ ـ ما تضمّنه من الشذوذ، وهو نوع **ثامن**.

٢٩ ـ ومن الموقوف، وهو **تاسع**.

٣٠ ـ ومن المدرج، وهو **عاشر**.

وهذه الأنواع مما يكثر في فوائده التي تُستجاد منه، وتُستفاد عنه.

«وأما ما يقلّ فيه وجوده من الوفيات، أو التنبيه على معرفة الطبقات، وما يجري مجرى ذلك، فداخِلٌ فيما أشار إليه من فوائده التفصيلية».

وقال الحافظ الهندي في (بستان المحدِّثين): تصانيفُ الترمذي كثيرة، وأحسنُها هذا (الجامع الصحيح)، بل هو من الوجوه والحيثيات أحسنُ مِن جميع كتب الحديث.

الأوّل: من جهة حُسن الترتيب وعدم التكرار.

والثاني: من جهة ذكر مذاهب الفقهاء، ووجوه الاستدلال لكلِّ أحدٍ من أهل المذاهب.

الثالث: من جهة بيان أنواع الحديث من الصحيح والحسن

---

(١) النفح الشذيّ: ١/ ١٩٣.

والضعيف والغريب والمعلل بالعلل.

الرابع: من جهة بيان أسماء الرواة وألقابهم وكُناهم ونحوها من الفوائد المتعلّقة بعلم الرِّجال في آخر الجامع المذكور كتاب العلل.

وفيه من الفوائد الحسنة ما لا يخفى على الفطن، ولهذا قالوا: هو كافٍ للمجتهد، ومُغنٍ للمقلّد»[1].

الفرق بين (مثله) و(نحوه):

قال الحافظ أبو عمرو ابن الصلاح: «إذا روى المحدِّثُ الحديثَ بإسنادٍ ثم أتبعه بإسناد آخر، وقال عند انتهائه(مثله) فأراد الراوي عنه أن يقتصرَ على الإسناد الثاني ويسوقَ لفظ الحديث المذكور عُقيب الإسناد الأوّل؛ فالأظهر المنعُ من ذلك».

ونَقَل عن الخطيب قوله: «كان شُعبة لا يجيزُ ذلك. وقال بعضُ أهل العلم: يجوز ذلك إذا عُرفَ أنَّ المحدِّث ضابطٌ متحفّظٌ، يذهب إلى تمييز الألفاظ، وعدِّ الحروف.

فإنْ لم يُعْرَفْ ذلك منه لم يَجُزْ ذلك.

وكان غيرُ واحد من أهل هذا العلم إذا روى مثل هذا يُورِدُ الإسنادَ ويقول: «مثل حديث قبله متنُهُ كذا وكذا»، ثم يسوقه.

---

(١) نقله عنه منير آغا الدمشقي في (نموذج من الأعمال الخيرية في إدارة الطباعة المنيرية)، ص٥٨٨.

وكذلك إذا كان المحدّثُ قد قال: (نحوه). قال: «وهذا هو الذي أختارُه».

ثم قال ابن الصلاح: «وأما إذا قال: (نحوه) فهو في ذلك عند بعضهم كما إذا قال: (مثله). ونُبِّئْنَا بإسنادٍ عن وكيع قال: قال سفيان: إذا قال (نحوه) فهو حديث.

وقال شعبة (نحوه) شك. وعن يحيى بن معين أنه أجاز ما قدمنا ذكره في قوله: (مثله) ولم يُجزْهُ في قوله: (نحوه).

قال الخطيب: وهذا القول على مذهب من لم يُجِزِ الروايةَ على المعنى، فأمّا على مذهب من أجازها فلا فرق بين (مثله) و(نحوه).

قلتُ ـ القائل ابن الصلاح ـ: هذا له تعلُّق بما رُوِّينا عن مسعود بن علي السّجزي أنه سمع الحاكمَ أبا عبدالله الحافظ ـ يقول: إنّ مما يلزمُ الحديثيَّ من الضبط والإتقان أنْ يَفْرُقَ بين أن يقول: (مثله) أو يقول: (نحوه) فلا يحلُّ له أن يقول: (مثله) إلا بعد أن يعلَم أنّهما على لفظٍ واحدٍ، ويحلُّ أنْ يقول: (نحوه) إذا كان على مثل معانيه؛ والله أعلم»[(١)].

وظاهرُ ما رأيناه في (جامع الترمذيّ) التزام الترمذيّ بما تواضعَ عليه علماءُ الحديث المعتبرون من التفرقة بين اللفظتَيْن؛ فقد روى في (جامعه)[(٢)] قال: حدّثنا نَصْرُ بن علي الجَهْضَمِيّ وبِشْرُ بن معاذ العَقَدِيّ،

---

(١) علوم الحديث، لابن الصلاح، ص٢٣٠ ـ ٢٣٢ (النوع السادس والعشرون).

(٢) في الطهارة، الباب (٢٠) ما جاء في التسمية عند الوضوء، الحديث رقم (٢٥).

قالا: حدّثنا بشر بن المُفَضَّل، عن عبد الرحمن بن حَرْمَلَة، عن أبي ثِفَال المُرِّيّ، عن رَبَاح بن عبد الرحمن بن أبي سفيان بن حُوَيطِب عن جَدّته، عن أبيها، قالت: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «لا وُضوءَ لِمَنْ لَمْ يَذْكُرِ اسْمَ اللهِ عَلَيْهِ».

ثم روى الترمذيُّ الحديث[1] عن شيخ آخر فقال: «حدّثنا الحسن ابن علي الحلوانيّ، حدّثنا بشر بن هارون، عن يزيد بن عياض، عن أبي ثفال المُرِّيِّ، عن رباح بن عبد الرحمن بن أبي سفيان بن حُويطب، عن جدته بنت سعيد بن زيد، عن أبيها، عن النبي ﷺ: مِثْله».

وفي الصلاة من (جامعه)[2] قال الترمذيُّ: «حدّثنا عبد الله بن عبد الرحمن، أخبرنا مُعَلّى بن أسد، حدثنا وُهيب، عن محمد بن عجلان، عن محمد بن إبراهيم، عن عامر بن سعد بن أبي وقاص، عن أبيه، أنَّ النبيَّ ﷺ أمرَ بوضع اليدين ونَصْبِ القدمين».

قال عبد الله: وقال مُعلّى بن أسد: حدثنا حماد بن مسْعدَة، عن محمد بن عجلان، عن محمد بن إبراهيم، عن عامر بن سعد، «أنّ النبيَّ ﷺ أَمَرَ بوضع اليدين» **فذكر نحوه**، ولم يذكر فيه: (عن أبيه).

---

(١) الحديث رقم (٢٦)؛ وانظر أقوال السلف في فقه الحديث ثمّة.
(٢) الباب (٢٠٦) ما جاء في وضع اليدين ونصب القدمين في السجود، الحديث رقم (٢٧٧).

اختصار الحديث وتقطيعه:

هل يجوز اختصارُ الحديث الواحد ورواية بعضه دون بعض؟ .

يقول ابن الصلاح: «اختلف أهلُ العلم فيه: فمنهم مَنْ منع مِنْ ذلك مطلقاً، بناءً على القول بالمنع من النقل بالمعنى مطلقاً. ومنهم مَنْ منع مِن ذلك مع تجويزه النقل بالمعنى إذا لم يكن قدر رواه على التمام مرّة أُخرى، ولم يعلم أنَّ غيره قد رواه عن التمام. ومنهم مَن جَوَّز ذلك وأطلق ولم يُفصِّل.

وقد روينا عن مجاهد أنه قال: انْقُص من الحديث ما شئت ولا تَزِدْ فيه. والصحيح التفصيل، وأنه يجوز ذلك من العالم العارف إذا كان ما تركه متميزاً عما نقله غيرُ متعلّق به، بحيث لا يختلُّ البيان، ولا تختلِفُ الدلالة فيما نقله بترك ما تركه، فهذا ينبغي أن يجوز وإنْ لم يجز النقل بالمعنى، لأن الذي نقله والذي تركه ـ والحالة هذه ـ بمنزلة خَبَرَيْنِ منفصلَيْن في أمرين لا تعلّق لأحدِهما بالآخر.

ثم قال: وأمّا تقطيع المصنِّف متن الحديث الواحد وتفريقه في الأبواب فهو إلى الجواز أقرب، ومن المنع أبعد، وقد فعله مالك والبخاريّ وغير واحد من أئمة الحديث، ولا يخلو من كراهية، والله أعلم»[1].

---

(١) علوم الحديث، لابن الصلاح، ص٢١٦ ـ ٢١٧ (النوع السادس والعشرون: في صفة رواية الحديث).

والإمام الترمذيُّ رحمه الله جار على رأي الجمهور من علماء الحديث من تجويز اختصار الحديث، ورواية بعضه دون بعض بالشروط أعلاه.

مثال ذلك: ما أخرجه في (الجامع) قال: حدّثنا محمد بن بشار، حدّثنا عبد الرحمن بن مهدي، حدّثنا سفيان، عن علقمة بن مَرْثد، عن سُليمان بن بُريدة، عن أبيه قال: كان رسولُ الله ﷺ إذا بعثَ أميراً على جيشٍ أوصاه في خاصّة نفسه بتقوى الله، ومن معه من المسلمين خيراً، فقال: «اغزوا بسم الله، وفي سبيل الله، قاتِلوا من كفر بالله، اغزوا ولا تغُلُّوا، ولا تغدِرُوا، ولا تُمَثِّلوا، ولا تقتلُوا وليداً»، وفي الحديث قصة[1].

وأورد الحديثَ بطوله، دونَ اختصار أو تقطيع، في السير: باب ما جاء في وصيتّه ﷺ في القتال، برقم(١٦١٧)؛ فاختصر الحديثَ في باب، وذكر قطعة منه غير مخلّة بالمعنى واللفظ، ثم أوردَ الحديث كاملاً في باب آخر.

المعلق في جامع الترمذي:

«الحديث المعلّق»: هو ما حُذِفَ مبتدأُ سنده، سواء كان

---

(١) الحديث في الدِّيات: باب ما جاء في النهي عن المُثلة، رقم (١٤٠٨)؛ وقوله: (ولا تغلوا) من (الغلول): الخيانة في الغنيمة.

المحذوف واحداً أو أكثر على سبيل التوالي ولو إلى آخر السند[1].

والإمام الترمذي رحمه الله، لا يعلِّق المتون إلا قليلاً، وذلك لسعة شرطه، وعنايته بصناعة الإسناد كمسلم، ثم التزامه بيان حال الحديث، ومن أمثلة ذلك قولُه في أبواب الصلاة من (جامعه) في الباب (١٦٦) في ما جاء في فضل الصف الأوّل، من النبي ﷺ: «أنّه كان يَسْتَغْفِرُ للصفّ الأول ثلاثاً، وللثاني مرة»[2].

وكذلك ما رواه في أبواب الجهاد من (جامعه) في الباب (١٦) في ما جاء في السيوف وحِلْيَتِها، قوله: «وقد روى بعضُهم عن قتادة، عن سعيد بن أبي الحسن قال: كانت قَبِيعَةُ سَيْفِ رسولِ اللهِ ﷺ من فِضَّة»[3].

الزيادة في السند والمتن:

«الزيادة في المتن»: هي أن يأتيَ أحدٌ بزيادة لفظة أو جملةٍ في متن الحديث لا يذكرها غيره.

وأما «الزيادة في السند»: فأهمها ما يكثر من اختلاف الرواة في

---

(١) منهج النقد في علوم الحديث، للعتر، ص٣٧٤.

(٢) جامع الترمذيّ: ١/٢٩٦؛ و(الإمام الترمذيّ والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين)، ص٩٠ ـ ٩١.

(٣) جامع الترمذيّ: ٦/١٨؛ و(القَبيعة) للسيف، هي ما على طرف قبضته إلى جانب القطع من حديد أو فضة.

وصل الحديث وإرساله، وكذا في رفعه ووقفه. والمراد بالإرسال مقابل الاتصال، فيشمل المنقطع الذي سقط منه راوٍ دون الصحابي أيضاً[1].

ومذهبُ الترمذيِّ أوضحه في كتاب (العلل) في آخر كتابه (الجامع)[2] حيث قال:

«ورُبَّ حديثٍ إنمّا يُستغرب لزيادةٍ تكون في الحديث؛ **وإنّما يصحّ إذا كانت الزيادة ممّن يُعتمد على حفظه.**

مثل ما روى مالك بن أنس، عن نافع، عن ابن عمر قال: فرضَ رسولُ ﷺ زكاةَ الفِطْر مِن رمضان على كلِّ حُرٍّ أو عبدٍ، وذكر أو أنثى من المسلمين؛ صاعاً من تمر، أو صاعاً من شعير».

قال: وزاد مالك في هذا الحديث: «من المسلمين».

وروى أيُّوب السختياني، وعُبيد الله بن عمر، وغير واحد من الأئمة هذا الحديث، عن نافع، عن ابن عمر، ولم يذكروا فيه: «من المسلمين»، وقد روى بعضُهم عن نافع مثل رواية مالك ممن لا يُعتمد على حفظه؛ وقد أخذ غيرُ واحد من الأئمة بحديث مالك، واحتجّوا به: منهم الشافعي، وأحمد بن حنبل، قالا: إذا كان للرجل عبيد غير مسلمين، لم يُؤدِّ عنهم صدقةَ الفِطر. واحتجّا بحديث مالك، فإذا زادَ

---

(١) الإمام الترمذيّ، للعتر، ص١٢٥ ـ ١٢٩.

(٢) جامع الترمذيّ: ٩/ ٤٥٨.

حافظٌ ممّن يعتمدُ على حفظه قَبِلَ ذلك، ورُبَّ حديث يُروى من أوجـهٍ كثيرة.

قال الحافظ أبو عمرو ابن الصلاح: «ومذهب الجمهور من الفقهاء وأصحاب الحديث فيما حكاه الخطيب أبو بكر أنَّ الزيادة من الثقة مقبولة إذا تفرّد بها، سواءٌ كان ذلك من شخص واحد بأن رواه ناقصاً مرّة، ورواه مرّة أخرى وفيه تلك الزيادة، أوكانتِ الزيادةُ من غير من رواه ناقصاً، خلافاً لمن ردّ مِن أهلِ الحديث ذلك مطلقاً، وخلافاً لمن ردَّ الزيادة منه وقبلها من غيره».

وقال: «الحديث الذي رواه بعضُ الثقات مرسلاً وبعضُهم متصلاً اختلف أهل الحديث في أنّه ملحق بقبيل الموصول أو بقبيل المرسل..» ثم قال: «فحكى الخطيبُ الحافظُ أنّ أكثر أصحاب الحديث يرون الحكم في هذا وأشباهه للمرسل، وعن بعضهم: أنّ الحكم للأكثر، وعن بعضهم: أنّ الحكم للأحفظ، فإذا كان من أرسله أحفظ ممن وصله فالحكم لمن أرسله، ثم لا يقدح ذلك في عدالة من وصله وأهليته. ومنهم من قال: «مَن أسند حديثاً قد أرسله الحفاظ فإرسالهم له يقدح في مُسنده وفي عدالته وأهليته»، ومنهم من قال: «الحكم لمن أسنده إذا كان عدلاً ضابطاً، فيقبل خبره وإن خالفه غيره، سواء كان المخالف له واحداً أو جماعة». قال الخطيب: «هذا القول هو الصحيح».

وذكر ابن الصلاح أيضاً: أنّ ما صححه الخطيب هو الصحيح في

الفقه وأصوله. وسُئل البخاريُّ عن حديث: «لا نكاحَ إلاّ بولي» فحكمَ لِمَنْ وصله، وقال: «الزيادةُ من الثقةِ مقبولةٌ»، مع أنّ من أرسله شعبة وسفيان الثوري، وهما جبلان لهما من الحفظ والإتقان الدرجة العالية[1].

ومن المعروف أنَّ المُثبِتَ مُقَدَّمٌ على النافي في علم الأصول.

لذلك نرى أنَّ مذهب الترمذي هو مذهب الجمهور الذي عليه أئمة المسلمين كما بيّناه من نقلنا عنه من كتابه (العلل الصغير).

الشاذّ والمحفوظ:

«الشاذ» في اصطلاح المحدّثين: هو ما رواه المقبول مخالفاً لمن هو أولى منه لكثرة عددٍ أو زيادة حفظٍ، و«المحفوظ»: مقابِلُ الشاذّ، وهو ما رواه الثقة مخالفاً لمن هو دونه في القبول[2].

مثال ذلك ما ذكره الترمذي[3] من حديث حَمّاد بن سلمة، عن أيوب، عن نافع، عن ابن عمر: «أنَّ بلالاً أذن بليلٍ، فأمره النبيُّ ﷺ أن

---

(1) انظر علوم الحديث، لابن الصلاح، ص٧١ ـ ٧٢ (النوع الحادي عشر)؛ وص٨٥ ـ ٨٦ (النوع السادس عشر).

(2) منهج النقد في علوم الحديث، ص٤٢٨؛ وانظر علوم الحديث، لابن الصلاح، ص٨٠ (النوع الرابع عشر).

(3) جامع الترمذيّ: ١/ ٢٦١ وما بعدها، في الصلاة: باب ما جاء في الأذان بالليل، الحديث (٢٠٣).

ينادِيَ: أنّ العَبْدَ نامَ».

فحماد بن سَلَمة ثقة، لكنّه خالف في هذا الحديث، فقال الترمذيُّ عقبه:

«هذا حديث غير محفوظ؛ والصحيح ما روى عبيد الله بن عمر وغيره عن نافع عن ابنِ عمر أنَّ النبيَّ ﷺ قال: «إنَّ بلالاً يؤذِّن بليلٍ، فكلوا واشْرَبُوا حتى يؤذِّن ابنُ أُمِّ مَكْتُوْم».

فحكمَ الترمذيُّ على الحديث بأنّه غيرُ محفوظ، وهو حديثُ ثقةٍ فيكون شاذاً، وقد استدلّ الترمذيُّ على ذلك بوجهين:

الأول: أنّ عبيد الله بن عمر وغيره رووا عن نافع عن ابن عمر حديث: «إن بلالاً يؤذّن بليل...» فرواية حماد عن نافع عن ابن عمر هذا الحديث مُخالِفةٌ للمعروف من روايتهم عنه.

والثاني: أنّ حديثَ حماد فاسدُ المعنى لمعارضته الحديثَ الصحيح عن ابن عمر لأنّ النبيَّ ﷺ إنّما أمرهم فيما يستقبل فقال: «إنّ بلالاً يؤذن بليل» ولو أمره بإعادة الأذان حين أذن قبل طلوع الفجر لم يقل: «إنّ بلالاً يؤذن بليل» إذ لا يكون له معنى.

فهذا يدلّ على خطأ حماد[1]؛ وَمِنْ ثّمة قال علي ابن المديني فيه: «حديثُ حمّاد بن سلمة، عن أيّوب، عن نافع، عن ابن عمر، عن

---

(١) الإمام الترمذيّ، للعتر، ص١٣٣ ـ ١٣٤.

النبيِّ ﷺ: هو غيرُ محفوظٍ، وأخطأ فيه حمّاد بن سَلَمة»[1].

المضطرب:

«الحديث المضطرب»: هو الحديثُ الذي تختلف الرواية فيه؛ فيرويه بعضهم على وجه، وبعضهم على وجه آخر مخالفٍ له، وإنّما نسميه مضطرباً إذا تساوت الروايتان، أما إذا ترجّحت إحداهُما بحيث لا تقاومها الأُخرى بأن يكونَ راويها أحفظَ، أو أكثرَ صحبة للمروي عنه، أو غيرَ ذلك من وجوه الترجيحات المعتمدة، فالحكمُ للرّاجحة، ولا يُطلق عليه حينئذٍ وصفُ المضطربِ ولا له حكمه.

ثم قد يقعُ الاضطرابُ في متن الحديث، وقد يقعُ في الإسناد، وقد يقع ذلك من راوٍ واحدٍ، وقد يقعُ بين رواة له جماعة.

والاضطراب مُوجِبٌ ضعفَ الحديث لإشعاره بأنّه لم يضبط، والله أعلم». هكذا عرّفه الحافظ أبو عمرو ابن الصلاح[2].

ومثاله من (جامع الترمذيّ)[3] ما رواه في أبواب الطهارة، الباب(٤) ما يقول إذا دخل الخلاء، قال: «حدّثنا قتيبةُ وهَنّاد، قالا: حدّثنا وكيع، عن شعبة، عن عبد العزيز بن صهيب، عن أنس بن مالك

---

(١) جامع الترمذيّ: ١/ ٢٦٤، الباب السابق.
(٢) علوم الحديث، ص٩٣ ـ ٩٤ النوع التاسع عشر.
(٣) جامع الترمذي: ١/ ١٨ ـ ١٩، الحديث (٥).

قال: كان النبيُّ ﷺ إذا دخلَ الخلاءَ قال: «اللهمّ إنّي أعوذُ بك ـ قال شعبة: وقد قال مرّة أخرى: أعوذُ بك من الخُبْثِ والخبيث، أوالخُبُث والخبائث».

قال أبو عيسى: وفي الباب عن عليّ، وزيد بن أرقم، وجابر، وابن مسعود.

ثم قال: حديث أنس أصحّ شيء في هذا الباب وأحسن.

ثم ذكر الإمام الترمذيُّ الاضطرابَ فيه فقال:

«وحديثُ زيد بن أرقم في إسناده اضطراب:

روى هشام الدَّسْتوائي وسعيد بن أبي عَرُوبة، عن قتادة: فقال: سعيد، عن القاسم بن عوف الشَّيْبَاني، عن زيد بن أرقم.

وقال هشام الدَّسْتوائي: عن قتادة، عن زيد بن أرقم.

ورواه شُعبة ومَعْمَرٌ، عن قتادة، عن النَّضرْ بن أنس.
فقال شُعبة: عن زيد بن أرقم.

وقال: مَعْمَرٌ، عن النَّضْر بن أنس، عن أبيه، عن النبيّ ﷺ».

المنكر والمعروف:

يعرَّفُ «الحديث المنكر» بأنّه: الحديث الذي خالف فيه راويه الضعيفُ روايةَ الثقة.

ويقابله «المعروف»: وهو حديثُ الثقة الذي خالف رواية الضعيف.

وهذا هو قولُ الكثير من المحدّثين، وهو الذي استقرّ عليه الاصطلاح عند المتأخّرين. وقد توسَّع آخرون في إطلاق «المنكر» على ما تفرّد به الراوي، خالفَ أو لم يخالِفْ، ولو كان ثقةً[1].

ومثاله ما أخرجه الترمذي في (جامعه)[2] في أبواب الحج، الباب (٢٩)، في ما جاء في الاغتسال لدخول مكة؛ قال: «حدّثنا يحيى بن موسى، حدّثنا هارون بن صالح البلخي، حدّثنا عبد الرحمن ابن زيد بن أسلم، عن أبيه، عن ابن عمر قال: اغتسل النبيُّ ﷺ لدخولِه مكة بفخ[3].

قال أبو عيسى: هذا حديثُ غيرُ محفوظٍ؛ والصحيح ما روى نافع عن ابن عمر، أنّه كان يَغْتَسِلُ لدخولِ مكة. وبه يقول الشافعي: يُستحبُّ الاغتسالُ لدخول مكة.

وعبد الرحمن بن زيد بن أسلم: ضعيفٌ في الحديث؛ ضعّفه

---

(١) انظر علوم الحديث، ص٨٠ النوع الرابع عشر؛ ومنهج النقد في علوم الحديث، ص٤٣٠.
(٢) جامع الترمذيّ: ٣/ ٢٠١، الحديث رقم ٨٥٢.
(٣) فخ: مكان قرب مكة.

أحمد ابن حنبل، وعلي ابن المَدِيني وغيرهما، ولا نعرفُ هذا الحديث مرفوعاً إلا من حديثه».

فخالفَ عبد الرحمن بذلك رواية الثقات، وهو ضعيف، فيكون حديثُه «منكراً» ومقابِلُه الموقوف «معروفاً»، وقد رواه الترمذي بسنده عن عبد الرحمن كما سبق نقلُه من (جامع الترمذيّ).

تحمّل الحديث:

يُطْلِقُ العلماءُ على تلّقي الحديث وسماعِه (تحمّل)؛ وهو أخذُ الحديث عن الشيخ بطريق من طُرُق التحمّل، كما أطلقوا على رواية الحديث وتبليغه (الأداء)؛ ومِنْ ثَمَّ كانت أهليّة الراوي: أهليّة تحملٍ وأداء[1].

وإذا كان تفصيلُ ذلك في كتب (مصطلح الحديث) فإننا سنعرّج في فقرتنا هذه إلى المواضيع التي ناقشها الإمام الترمذيّ فحسب؛ تاركين ما سوى ذلك إلى مصادر هذا الفن.

الإمام الترمذيُّ وتحمل الحديث:

تكلَّم الإمام الترمذيُّ في أربع مسائل من مسائل تحمّل الحديث؛ حكى فيها مذاهبَ الأئمة والسلف بإيجاز، وذلك في كتابه (العلل الصغير) في آخر (الجامع)؛ وهي:

---

(١) أصول الحديث، للأستاذ الدكتور محمد عجاج الخطيب، ص٢٢٧.

المسألة الأُولى: القراءة على العالِم، وهي مسألة: العَرْض:

قال الترمذي: «والقراءةُ على العالِمِ إذا كان يحفظ ما يُقْرَأ عليه، أو يمسك أصله فيما يُقرأ عليه إذا لم يحفظ، هو صحيح عند أهل الحديث، مثل السَّماع»[1].

وممن رُوي الرخصةُ عنه في العرض من التابعين ومن بعدهم: مكحولٌ، والزُّهريُّ، وأيوب السّختيانيّ، ومنصورُ بن المُعْتَمِر، وشُرَيْك، وهو قول الثوريّ، والأوزاعيّ، ومالك، ومِسْعَرَ، وأبي حنيفة، والليث ابن سعد، وابن عُيينة، الشافعيّ، وأحمد، وغيرهم من أهل العلم[2].

قال الحافظ ابن رجب: «ومفهوم كلامه ـ أي الترمذيّ ـ أنه إذا لم يكن المعروض عليه حافظاً ولا أمسكَ أصلَه أنه لا تجوز الرواية عنه بذلك العَرْض.

وقد قال أحمد في رواية حنبل: لا بأسَ بالقراءة إذا كان رجلٌ يعرف ويفهم ويبيِّن ذلك.

قال سعيد بن مروان البغداديّ: سمعتُ يحيى بن إسماعيل الواسطي يقول: القراءة على مالك بن أنس مثل السماع من غيره»[3].

---

(١) جامع الترمذي: ٩/ ٤٤٩؛ شرح علل الترمذيّ: ١/ ٢٣٣.
(٢) شرح علل الترمذيّ: ١/ ٢٤٢.
(٣) انظر شرح علل الترمذيّ: ١/ ٢٤٦.

والرواية بطريق (العرض) سائغة بالإجماع؛ لكن اختلفوا هل هو مثل السماع في المرتبة أو دونه أو فوقه؛ ويمكِنُ القولُ برجحان العَرْض فيما إذا كان الطالِبُ ممّن يستطيع إدراكَ الخطأ فيما يقرأ والشيخ حافظ غايةَ الحفظ، أما إذا لم يكنِ الأمرُ كذلك فالسّماعُ أرجح[1].

وقد قال الترمذيُّ بعد أن روى حديثاً: «سمعتُ محمد بن إسماعيل [البخاري] يقول: قال بعض أهل العلم: فقه هذا الحديث، أنَّ القراءةَ على العالم والعَرْضَ عليه جائزٌ، مثل السَّماع، واحتجّ بأنّ الأعرابيَّ عَرَضَ على النبيِّ ﷺ، فأقَر به النبيُّ ﷺ»[2].

المسألة الثانية: مَنْ عَرَضَ الحديثَ إذا حدَّث به:

ذكر الترمذيُّ في (العلل)[3] بإسناده عن عطاء أنّه أجاز أن يقول: ثنا[4].

وذكره أيضاً عن أبي مصعب صاحب مالك، وعن يحيى القطّان أنه قال: ثنا وأنا واحد.

---

(١) انظر منهج النقد في علوم الحديث، ص٢١٤.

(٢) انظر الحديث في (جامع الترمذي): ٢/ ٣٨٠، في الزكاة باب ما جاء إذا أَدَّيتَ الزكاة فقد قضيت ما عليك.

(٣) جامع الترمذي: ٩/ ٢٤٩، كتاب العلل؛ وشرح علل الترمذي: ١/ ٢٣٤.

(٤) (ثنا) اختصار: (حدثنا)، و(أنا) اختصار: (أخبرنا)؛ كما هو مشهور في اصطلاح أهل الحديث.

وذكر الترمذيّ أيضاً عن ابن وهب أنّه كان لا يقول: ثنا إلا فيما سمع من لفظ العالم مع الناس، فإذا قُرِئ على العالم وهو شاهد قال: أنا. وإنْ سمع وحده قال: حدّثني، وإن قرأ وحده قال: أخبرني.

قال الحافظ ابن رجب: «والقولُ الأوّلُ، وهو الرخصةُ، في أن يقول مَن عرض على العالم: (ثنا) هو مرويٌّ عن الحسن، والزُّهريّ، ومنصور، والثوريّ، ومالك، وابن جُريج، وأبي حنيفة... و.. عن أحمد... أنّه استحب أن يقول: (قرأتُ).

وقال أحمد أيضاً: «ثنا وأنا واحد» نقله عنه سلمة بن شبيب وغيره.

وأما **القول الثاني**: وهو أن يقول في (أنا) وفي السماع: (ثنا) فهو مَحكيٌّ عن طائفة من العلماء، منهم النَّسائيّ، وقبله يُونُس بنُ عبد الأعلى.

وحكاه بعضهم عن أكثر أصحاب الحديث»[1].

وقد جمع الإمام أبو جعفر الطحاوي جزءاً في التسوية بين حدثنا وأخبرنا، وهو مخطوط في الظاهرية بدمشق[2]، وقال السيوطي في كتابه

---

(١) شرح علل الترمذي: ١/ ٢٥٥.
(٢) في المجموع رقم: ٩٢/ ١٧؛ وأشار إليه الحافظ ابن رجب في (شرح علل الترمذي): ١/ ٢٥٥.

(الإكليل في استنباط التنزيل) في قوله تعالى: ﴿ يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا ﴾ [الزلزلة: ٤]: «قال ابن الفرس: انتزع بعضهم من هذه الآية أنّ (حدثنا) و(أخبرنا) سواءٌ في الروايةِ؛ خلافاً لِمَنْ فَرَّق بينهما»[١].

المسألة الثالثة: الرواية بالمناولة:

«المناولة» نوعٌ من أنواع الإجازة؛ إلا أنّها أرفعُ أنواعِها.

وصورتها: أن يدفعَ العالم كتابه إلى رجل، ويقول له: «هذا حديثي أو كتابي فاروِه عنيّ أو نحو ذلك»[٢].

وقد أسند الترمذيُّ عن منصور بن المعتمر قال: «إذا ناولَ الرجلُ كتابَه آخر فقال: ارْوِ هذا عنّي فله أنْ يرويه».

قال أبو عيسى الترمذيّ: وسمعت محمد بن إسماعيل يقول: «سألتُ أبا عاصم النبيل عن حديثٍ قال اقرأ عليّ، فأحببتُ أن يقرأ هو، فقال: أأنت لا تجيز القراءة، وقد كان سفيان الثوري ومالك بن أنس يجيزان القراءة؟»[٣].

وقد أسهب الحافظ ابن رجب رحمه الله في مناقشة هذه المسألة في (شرح علل الترمذي) من حيث جمعه لأقوال السلف والأئمة في ذلك.

---

(١) الإكليل في استنباط التنزيل، ص٢٢٦.

(٢) شرح علل الترمذي: ١/ ٢٦١.

(٣) جامع الترمذي: ٩/ ٤٥٠، كتاب العلل؛ وشرح علل الترمذي: ١/ ٢٣٤.

وصورة المناولة التي ذكرناها آنفاً هي أعلى أنواع الإجازة على الإطلاق وهي عند مالك وجماعة من العلماء بمنزلة السماع[1] ؛ قال القاضي عياض: «وهي روايةٌ صحيحةٌ عند معظم الأئمة والمحدِّثين... وهو قولُ كافة أهل النقل والأداء والتحقيق من أهل النظر»[2].

المسألة الرابعة: الرواية بالإجازة من غير مناولة:

«الإجازة»: هي إذن المحدّث للطالب أن يروي عنه حديثاً أو كتاباً أو كتباً من غير أن يسمع ذلك منه أو يقرأه عليه، كأنْ يقول له: أجزتُك أو أجزتُ لك أن تروي عني (صحيح البخاري) أو كتابَ الإيمان من (صحيح مسلم). فيروي عنه بموجب ذلك من غير أن يسمعه منه أو يقرأه عليه، وقد أجازَ الرواية بها جمهور العلماء من أهل الحديث[3].

والإمام الترمذيُّ رحمه الله يميلُ إلى الأخذ بجواز الرواية. قال رحمه الله في (العلل الصغير) في آخر كتابه (الجامع):

«وقد أجاز بعضُ أهلِ العلم الإجازة، [و] إذا أجاز العالمُ لأحد أن يرويَ عنه شيئاً من حديثه فله أن يروي عنه»[4].

---

(١) تعليق العتر على (شرح علل الترمذي): ١/ ٢٦١.
(٢) الإلماع، للقاضي عياض، ص٧٩.
(٣) التعليق على (شرح علل الترمذي): ١/ ٢٧٠؛ وفيه تفصيل مفيد للدكتور نور الدين عتر.
(٤) جامع الترمذي: ٩/ ٤٥١، كتاب العلل؛ وشرح علل الترمذي: ١/ ٢٣٥، =

واستدلّ الترمذيُّ لذلك بما أسنده عن بشير بن نَهيك قال: كتبتُ كتاباً عن أبي هريرة، فقلتُ: أرويهِ عنك؟ قال: نعم.

وأخرجَ آثاراً أخرى تدلّ على صحة مذهبه الذي أجازه جمهورُ أهل الحديث.

المرسل:

«الإرسال» لغةً: الإطلاق، أرسلت كذا، إذا أطلقت ولم تمنعه.

وأمّا في اصطلاح المحدّثين فقد اختلف العلماء في تعريف الحديث المرسل، بسبب اختلاف موقعه عند المحدّثين؛ لذلك بينّا معناه اللغوي.

والمشهور أنّ «الحديث المرسل»: هو ما رفعه التابعي، بأن يقول: «قال رسول الله ﷺ»؛ سواء كان التابعي كبيراً أو صغيراً[1].

وفي ذلك أقوالٌ فصَّلها الحافظ أبو عمرو ابن الصلاح[2]، واللكنوي[3]، وغيرهما؛ يدخل فيها المعضل، والمنقطع؛ غير أنَّ

= وما بين معقوفين زيادة من المصدر الأخير.

(١) انظر منهج النقد في علوم الحديث، ص٣٦٩.

(٢) في كتابه (علوم الحديث)، ص٥١.

(٣) في كتابه (ظفر الأماني بشرح مختصر السيد الشريف الجرجاني)، ص٣٤٠.

التعريف الذي أوردناه هو ما استقرّ عليه المتأخرون في تعريف المرسل.

وقد تتبع الدكتور نور الدين عتر[(١)] المرسلَ في كتاب الترمذي، فوجد أنّه بالاستقراء يشمل نوعين من أنواع الحديث:

الأول ـ مرسل التابعي: وهو المشهورُ عند المحدّثين في استعمال المرسل، وهو الحديث الذي أضافه التابعيُّ إلى النبيِّ ﷺ، ولم يذكر الواسطة، سواء كان التابعيُّ صغيراً أو كبيراً، على المشهور فيه[(٢)].

مثاله: ما أخرجه في أبواب الأطعمة في الباب (٢٤) في ما جاء في أكل لحوم الجلّالة وألبانها، متّصلاً من حديث ابن عمر قال: نهى رسول الله ﷺ عن أَكْلِ الجَلاَّلة وألبانها.

ثم قال الترمذي: «هذا حديث حسن غريب، وروى الثوريُّ عن ابن نجيح عن مجاهد عن النبيِّ ﷺ مرسلاً»[(٣)].

أي أنَّ الثوريّ روى الحديث عن مجاهد، عن النبيّ ﷺ، بإسقاط ابن عمر الصحابي، فسماه الترمذيُّ مرسلاً.

---

(١) في رسالته (الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين)، ص١٨٢.

(٢) وأما غير المشهور فتخصيصه بالتابعي الكبير.

(٣) جامع الترمذي: ٦/١١٧، الحديث (١٨٢٥). و(الجلالة): هي الحيوان يأكل العَذِرة والنجاسات.

الثاني ـ المنقطع: وهو ما سقط من إسناده راوٍ دون الصحابيّ على المشهور فيه.

مثاله: ما أخرجه الترمذيّ في أول كتاب الأمثال من (جامعه)[1]: باب ما جاء في مَثَل الله لعباده، قال: حدثنا قتيبة، حدثنا الليث، عن خالد بن يزيد، عن سعيد بن أبي هلال أن جابر بن عبدالله الأنصاريّ قال: خرج علينا رسولُ الله ﷺ يوماً فقال: «إني رأيتُ في المنامِ كأنَّ جبريلَ عند رأسي وميكائيل عند رجلي يقول أحدُهما لصاحبه: اضربْ له مثلاً ...» إلخ فذكر الحديث.

ثمّ قال: «هذا حديث مرسل: سعيد بن أبي هلال لم يدرك جابرَ بنَ عبدالله».

وقد اتفق المحدثون على تسمية النوع الأول مرسلاً، وسموا هذا النوعَ الثاني منقطعاً، ثم اختلفوا في إطلاق المرسل عليه[2]. كما هو مبيّن في كتب مصطلح الحديث.

حكم الحديث المرسل عند الترمذيّ:

تعرّض الإمام الترمذيُّ لموضوع الاحتجاج بالحديث المرسل

---

(١) جامع الترمذي: ٨/ ٧٣ = الحديث (٢٨٦٤).

(٢) الإمام الترمذي، للعتر، ص١٨٢ ـ ١٨٣.

فقال في (العلل الصغير)[1]:

«والحديثُ إذا كان مرسلاً، فإنّه لا يصحُّ عندَ أكثر أهل الحديث؛ [و][2] قد ضعَّفَه غيرُ واحد منهم».

ثم قال: «ومَنْ ضعَّفَ المرسلَ فإنه ضعَّفه مِن قِبَلِ أنَّ هؤلاء الأئمّة قد حدَّثوا عن الثِّقات وعن غير الثقات؛ فإذا رَوَى أحدُهمَ حديثاً وأرسلَه، لعلّه أخذه عن غير ثقة».

وقد قدَّمنا فيما سلف مرادَ الترمذيّ بالمرسل حسبَ ما ظهر بالاستقراء من كتابه(الجامع) لذلك خَبَّرْنَا حُكمه عليه بعد تبيين مرادِهِ، وما ذهب إليه الترمذي هو مذهبُ جمهور المحدّثين.

وذهب آخرون منهم إلى قبوله من كبار التابعين بشرط الاعتبار في الحديث المرسل والراوي الذي أرسلَ الحديث وهو قول الشافعي.

والمذهب الثالث: يقبل المرسَلُ، وهو صحيح عندهم يحتجّ به؛ وهو مذهب مالك وأبي حنيفة[3].

التنبيه على اختلاف ألفاظ الرواة:

إذا كان الحديثُ عند الراوي عن اثنين أو أكثر ـ كما يقول ابن

(١) جامع الترمذي: ٩/ ٤٥٢؛ شرح علل الترمذي: ١/ ٢٧٣.
(٢) زيادة من (شرح علل الترمذي): ١/ ٢٧٣.
(٣) انظر تفصيل ذلك في (الإمام الترمذي) للعتر، ص١٨٤.

الصلاح ـ وبين روايتهما تفاوتٌ في اللفظ، والمعنى واحد؛ كان له أن يجمعَ بينهما في الإسناد، ثم يسوقُ الحديثَ على لفظِ أحدهما خاصةً، ويقول: «أخبرنا فلان وفلان، واللفظُ لفلان، أو هذا لفظُ فلانٍ، قال، أو قالا: أنا فلان» أو ما أشبه ذلك من العبارات».

ثم قال: «وأمّا إذا لم يَخُصَّ لفظَ أحدهما بالذكر، بل أخذ من لفظ هذا ومن لفظ ذاك، وقال: «أخبرنا فلانٌ وفلانٌ وتقاربا في اللفظ: قالا: أخبرنا فلان، فهذا غيرُ ممتنع على مذهب تجويز الرواية بالمعنى».

وأضاف: «وأما إذا جَمعَ بين جماعة رواة قد اتفقوا في المعنى، وليس ما أورده لفظ كلّ واحدٍ منهم، وسكت عن البيان لذلك فهذا مما عيب به البخاريُّ أو غيره، ولا بأسَ به على مقتضى مذهب تجويز الرواية بالمعنى»[١].

وقد رأينا أنّ الإمام الترمذيّ رحمه الله قد سلك طريق الاحتياط فَحرَّر ألفاظ الرواة، وأشارَ إلى اختلافهم، ولو كان يسيراً: وله في هذه الإشارة طرق.

فتارة يأتي بهذه العبارة فيقول: «حدثنا فلان وفلان: المعنى واحد»: مثاله ما أخرجه في الطهارة من (جامعه)[٢] الباب(٥٧) في

---

(١) انظر علوم الحديث، لابن الصلاح، النوع السادس والعشرون، ص٢٢٤.

(٢) الإمام الترمذي، للعتر، ص٧٧.

ما جاء في الوضوء من النوم، قال:

«حدّثنا إسماعيل بن موسى الكوفي، وهَنّـاد ومحمد بن عُبيد المُحاربي، المعنى واحد، قالوا: حدّثنا عبد السلام بن حرب المُلائي، عن أبي خالد الدالاني، عن قتادة، عن أبي العالية، عن ابن عباس: أنّه رأى النبيَّ ﷺ نام وهو ساجد، حتى غَطَّ أو نفخ، ثم قام يُصلِّي، فقلتُ يا رسول الله إنّك قد نِمت، قال[1]: «إنّ الوضوءَ لا يجبُ إلا على من نامَ مضّطجعاً، فإنّه إذا اضطجعَ اسْتَرْخَتْ مفاصلُهُ».

وتـارة يقول: «حدّثنـا فلان وفلان والمعنى واحد واللفظ لفـظ فـلان»: مثاله ما أخرجه في الصوم من (جامعه)[2]، البـاب (٢٨) في ما جاء في كفارة الفطر في رمضان، قال:

«حدّثنا نصر بن عليّ الجَهضَمِيُّ، وأبو عَمّار، والمعنى واحد، واللفظ لفظ أبي عمّار، قالا: أخبرنا سُفيان بن عُيينة، عن الزهريّ، عن حُميد بن عبد الرحمن، عن أبي هريرة قال: أتاه رجلٌ فقال: يا رسولَ الله! هَلكْتُ. قال: «وما أهلكك؟» قال: وقعت على امرأتي في رمضانَ. قال: «هل تستطيعُ أنْ تُعتِقَ رقبةً؟» قال: لا، قال: «فهل تستطيعُ أن تصومَ شهرين متتابعين؟» قال لا، قال: «فهل تستطيعُ أن تُطعم ستين

(١) جامع الترمذي: ١/ ٨١ = الحديث (٧٧).
(٢) جامع الترمذي: ٣/ ٧٤ = الحديث (٧٢٤).

مسكيناً؟»، قال: لا. قال: «اجلس»، فجلسَ، فأتي النبيُّ ﷺ بِعَرَق فيه تمر. والعَرَق: المِكْتَلُ الضخم. قال: «تصدّقْ به» فقال: ما بَيْنَ لا بَتيها[1] أحدٌ أفقرَ منا، قال: فضحك النبيُّ ﷺ حتى بدت أنيابه. قال: «فخذه فأطْعِمْه أهلَكَ».

وكذلك ما أخرجه في تفسير القرآن من (جامعه)[2] من سورة بني إسرائيل= الإسراء قال:

«حدّثنا محمود بن غيلان، حدّثنا يزيد بن هارون، وأبو داود، وأبو الوليد، واللفظ لفظ يزيد، والمعنى واحد...».

وتارةً يذكر لفظ كلّ من الرواة:

ومثاله ما أخرجه في الإيمان من (جامعه)[3] في الباب(٧) ما جاء أنَّ الحياء من الإيمان قال:

«حدّثنا ابن أبي عمر، وأحمد بن مَنِيع، المعنى واحد، قالا: حدّثنا سفيان بن عُيينة، عن الزُّهريّ، عن سالم، عن أبيه، أنّ رسول ﷺ مرَّ برجلٍ وهو يعظ أخاه في الحياء فقال رسولُ الله ﷺ:

---

(١) اللابة: الأرضُ ذات الحجارة السود الكثيرة، وهي الحرّة؛ لا بتا المدينة: طرفاها من جانبيها.

(٢) جامع الترمذي: ٨/ ٢٩٤ = الحديث (٣١٤٣).

(٣) جامع الترمذي: ٧/ ٢٦١٨ = الحديث (٢٦١٨).

«الحياءُ من الإيمانِ».

قال أحمد بن منيع في حديثه: إنّ النبيَّ ﷺ سمع رجلاً يعظ أخاه في الحياء.

قال: «هذا حديث حسن صحيح».

وذلك كلُّه احتياطٌ حَسَنٌ من الإمام الترمذيّ رحمه الله؛ فإنَّ تركَ التنبيه، وإنْ كان جائزاً، لكنّه لا شك أدنى حالاً من بيان الاختلاف، حتى عيب من أغفل التنبيه على اختلاف ألفاظ الرواة[١].

وبالاستقراء نجدُ أنّ الترمذيَّ رحمه الله أوردَ في (جامعه) ستة وعشرين حديثاً، أورد لفظة (المعنى واحد) في إسنادهم، وهي الأحاديث ذوات الأرقام التالية[٢] المبينة في الجدول:

---

(١) الإمام الترمذي، للعتر، ص٧٨؛ وانظر علوم الحديث، لابن الصلاح، ص٢٢٤، النوع السادس والعشرون.

(٢) وذلك حسب طبعة (جامع الترمذي) بتحقيق الشيخ أحمد شاكر وآخرين، وقد تم استخراج البيانات على الحاسوب من (موسوعة الحديث الشريف) إصدار (صخر).

المسلسل	المصدر	الكتاب	رقم الحديث
١	التّرمذيّ	الطّهارة	٧٧
٢	التّرمذيّ	الصّلاة	١٥٢
٣	التّرمذيّ	الزّكاة	٦٢١
٤	التّرمذيّ	الزّكاة	٦٥٠
٥	التّرمذيّ	الصّوم	٧٢٤
٦	التّرمذيّ	الحج	٩٦٤
٧	التّرمذيّ	الأحكام	١٣٥٤
٨	التّرمذيّ	الأحكام	١٣٦٧
٩	التّرمذيّ	الأطعمة	١٨٤٦
١٠	التّرمذيّ	الأشربة	١٨٦٦
١١	التّرمذيّ	القدر	٢١٤٧
١٢	التّرمذيّ	صفة القيامة	٢٥١٤
١٣	التّرمذيّ	صفة القيامة	٢٥١٦
١٤	التّرمذيّ	الإيمان	٢٦١٥
١٥	التّرمذيّ	الأدب	٢٨٤٦
١٦	التّرمذيّ	تفسير القرآن	٣٠٣٨
١٧	التّرمذيّ	تفسير القرآن	٣١٤٤
١٨	التّرمذيّ	تفسير القرآن	٣١٥٣

١٩	التّرمذيّ	تفسير القرآن	٣١٧٣
٢٠	التّرمذيّ	تفسير القرآن	٣٢٣٢
٢١	التّرمذيّ	تفسير القرآن	٣٢٩٨
٢٢	التّرمذيّ	تفسير القرآن	٣٢٩٩
٢٣	التّرمذيّ	تفسير القرآن	٣٣٤٠
٢٤	التّرمذيّ	الدّعوات	٣٥٦٠
٢٥	التّرمذيّ	المناقب	٣٦٣٨
٢٦	التّرمذيّ	المناقب	٣٧٠٣

وتارة أُخرى يذكر اللفظةَ دون الإشارة إلى راويها:

ومثالُه ما أخرجه في الباب الأول من الحج من (جامعه)، وفيه: «إنّ الحَرَم لا يُعيذُ عاصياً، ولا فارّاً بدمٍ، ولا فارّاً بِخَرْبَةٍ».

قال أبو عيسى [الترمذي]: ويُروى: ولا فارّاً بِجِزْيَةٍ. قال: وفي الباب عن أبي هريرة وابن عبّاس.

وقد شرح الترمذي قول عمرو بن سعيد: «ولا فارّاً بخربة» بقوله: «يعني الجناية: يقول: من جَنى جنايةً، أو أصاب دماً، ثم لجأ إلى الحرم، فإنّه يُقام عليه الحدُّ»(١).

(١) جامع الترمذي: ٣/١٥٦، أول الحج.

أسباب ورود الحديث:

وهو ما ورد الحديث متحدّثاً عنه أيام وقوعه.

ومنزلة هذا الفن من الحديث كمنزلة أسباب النزول من القرآن الكريم.

وهو طريقٌ قويّ لفهم الحديث، لأنّ العلمَ بالسبب يُورِث العلمَ بالمسبَّب[1].

وقد وجدنا الإمامَ الترمذيّ يوردُ ذلك، كما أخرجَ في المناقب من كتابه (الجامع) إذ قال: «حدّثنا ابن أبي عمر، أخبرنا بشر بن السرّي، عن حمّاد بن سلمة، عن أبي الزُّبير[2]، عن جابر قال: استغفَرَ لي رسول الله ﷺ ليلةَ البعير خمساً وعشرين مرة.

قال أبو عيسى: هذا حديثٌ حسنٌ غريبٌ صحيحٌ[3].

ومعنى قوله: (ليلة البعير) ما رُويَ من غير وجه عن جابر أنّه كان مع النبي ﷺ في سفرٍ، فباع بعيرَه من النبي ﷺ، واشترطَ ظهره إلى

---

(١) منهج النقد في علوم الحديث، ص٣٣٤.

(٢) في (جامع الترمذي) ط حمص: (الزبير)؛ والمثبت من (تحفة الأشراف): ٢/ ٢٩٤؛ وأبو الزبير هو محمد بن مسلم.

(٣) قوله: (صحيح) لم يرد في (تحفة الأشراف): ٢/ ٢٩٤.

المدينة، يقول جابر: ليلة بعثُ مِنَ النبي ﷺ البعيرَ استغفر لي خمساً وعشرين مرّة.

كان جابر قد قُتل أبوه عبد الله بن عمرو بن حرام يوم أُحد، وترك بنات، فكان جابر يَعُولُهن، ويُنفقُ عليهن، فكان النبيُّ ﷺ يبرُّ جابراً ويرحمه بسبب ذلك. هكذا رُوي في حديث عن جابر نحو هذا»[1].

رواية الحديث بالمعنى:

أتى الإمام الترمذي رحمه الله على بحث هذا الموضوع في كتابه: (العلل الصغير) الذي في آخر (الجامع)[2] فقال:

«وكذلكَ مَن تكلمّ من أهلِ العلم في مُجالد بن سعيد، وعبد الله بن لَهِيَعة، وغيرهما، إنّما تكلّموا فيهم مِنْ قِبَل حفظهم وكثرةِ خطئهم، وقد روى عنهم غيرُ واحد من الأئمة.

فإذا انفردَ واحد من هؤلاء بحديث ـ ولم يُتابع عليه ـ لم يُحتَجَّ به؛ كما قال أحمد بن حنبل: «ابن أبي ليلى لا يحتج به» إنّما عنى إذا انفرد بالشيء، وأشدُّ ما يكون في هذا إذا لم يحفظ الإسناد، فزاد في الإسناد أو نقص، أو غَيَّرَ الإسنادَ، أو جاء بما يتغيَّرُ فيه المعنى».

---

(١) (جامع الترمذي): ٩/ ٣٧٥ = حديث رقم (٣٨٥١).

(٢) جامع الترمذيّ: ٩/ ٤٤٣ = (كتاب العلل)؛ وشرح علل الترمذي، لابن رجب: ١/ ١٣٠.

وقد علّق عليه الحافظُ ابنُ رجب شارحاً[1]:

«وقد ذكر الترمذيُّ أنّ هؤلاء وأمثالهم ممن تُكُلِّمَ فيه مِن قِبَل حفظه وكثرة خطئه لا يحتجّ بحديث أحد منهم إذا انفرد، يعني في الأحكام الشرعية والأمور العلمية، وأنّ أشدّ ما يكون ذلك إذا اضطرب أحدُهم في الإسناد، فزاد فيه، أو نقص، أو غيَّر الإسناد، أو غيَّر المتن تغيُّراً يتغيَّرُ به المعنى»[2].

ثم قال ابن رجب أيضاً:

«فاختلافُ الرجل الواحد في إسناد إن كان متهماً، فإنّه يُنسبُ إلى الكذب.

وإن كان سيِّئ الحفظ نُسب به إلى الاضطراب وعدم الضبط. وإنّما يحتملُ مثلُ ذلك ممن كَثُرُ حديثُهُ، وقوي حفظُه، كالزُّهري وشُعبة ونحوهما»[3].

---

(١) شرح علل الترمذيّ، لابن رجب: ١/ ١٣٠.
(٢) قال الأستاذ الدكتور نور الدين عتر في تعليقه على (شرح علل الترمذيّ) لابن رجب: ١/ ١٤١:
«جعل الشارح هنا مَن تكلّم فيه مِن قِبَلِ حفظه، وكثرة غلطه لا يحتج بحديثه؛ وهذا يعني أنّه يعتبر به؛ ولم يُدْخِل في حكمِه مَنْ غلب عليه الغفلة والغلط».
(٣) علّق عليه الدكتور عتر في (شرح علل الترمذيّ): ١/ ١٤٤:
«هذا تنبيهٌ هامٌّ من الحافظ ابن رجب ـ رحمه الله تعالى ـ يوضح فيه الفرق بين=

وقد كان عِكْرِمة يُتّهم في روايته الحديث عن رجل، ثم يرويه عن آخر، حتى ظهر لهم سَعَةُ علمه، وكثرةُ حديثه، ذكر معنى ذلك ابن لَهيعة عن ابن هبيرة، وأبي الأسود، عن إسماعيل بن عبيد الأنصاري، وكان من أصحاب ابن عبّاس».

ثم قال الترمذيُّ رحمه الله:

«فأمّا مَن أقام الإسناد وحَفِظَهُ، وغَيَّرَ اللفظَ، فإنَّ هذا واسعٌ عند أهل العلم، إذا لم يتغيَّر به المعنى»[١].

ثم روى بسنده آثاراً تدلّ في ظاهرها على جواز الرواية بالمعنى.

قال الحافظ ابنُ رجب معقباً:

= مَن يروي الحديث على أكثر من وجه بسبب خلطه أو كَذِبه، وبين من يرويه على عدّة أوجه مسموعة له، لِسَعَةِ حفظه وعلمه. فأَوْدِعْ هذا التحقيق سُويداء قلبك فإنه عزيز دقيق.

وحاصل المراد أنَّ الراوي إذا روى الحديث بسنده ثم رواه من طريق آخر أو أكثر:

فإنْ لم يكن ممن كَثُرَ حديثُه وقوي حفظه فإنَّ هذا يدلُّ على اضطرابه، لسوء حفظه أو لاتهامه بالكذب.

وإنْ كان من الحفّاظ المتقنين: الذين كَثُرَ حديثُهم، وقوي تمييزُهم للأسانيد؛ فإنَّ هذا يُقبَلُ منه، ولأنَّه يروي الحديثَ على عدّة أوجهٍ مسموعةٍ له عن عدد من الرواة؛ والله أعلم».

(١) جامع الترمذيّ: ٩/ ٤٤٤؛ وشرح علل الترمذيّ: ١/ ١٤٥.

«ومقصودُ الترمذيّ رحمه الله بهذا الفصل الذي ذكره ههنا أنَّ مَنْ أقام الأسانيد وحفظها، وغيرَّ المتونَ تغييراً لا يُغيِّر المعنى أنّه حافظٌ ثقة يعتبر بحديثه[1]، وبنى ذلك على أنَّ رواية الحديث بالمعنى جائزة، وحكاه عن أهل العلم».

وكلامُه يُشعِرُ بأنّه إجماع، وليس كذلك، بل هو قولُ كثير من العلماء، ونصَّ عليه أحمد، وقال: «ما زال الحُفّاظُ يُحَدِّثونَ بالمعنى».

وإنّما يجوز ذلك لمن كان عالماً بلغات العرب، بصيراً بالمعاني، عالماً بما يُحيلُ المعنى وما لا يُحيلُه، نصَّ على ذلك الشافعيّ[2].

وقد روى كثير من الناس الحديث بمعنى ما فهموه فغيّروا المعنى، وذكر لذلك أمثلة.

ثم قال: «فأما الروايةُ بلفظ آخر لا يختلُّ به المعنى فهو الذي ذكر الترمذي جوازه عند أهل العلم؛ وذكره عمَّن ذكره من السَّلف»[3].

ورحم الله الإمامَ الشافعيَّ الذي قال في كتابه (الرسالة) مبيِّناً

---

(١) قال الدكتور عتر في تعليقه على هذه العبارة: «ليس المرادُ من قوله: «يعتبر حديثه» ما هو مشهور عند المحدّثين، مِن أنَّه يصلُح لأن يتقوّى بوروده من طريق آخر، إنّما المرادُ أنه يحتجُّ به».

(٢) انظر (الرسالة) للشافعي، ص٣٧٠ ـ ٣٧١ = الفقرة: (١٠٠١).

(٣) شرح علل الترمذيّ: ١/ ١٤٧ ـ ١٤٩.

بالدليل الواضح، والبرهان الناصع، ما استدلّ عليه من جواز الرواية بالمعنى بشروطها: «أخبرنا مالك، عن ابن شهاب، عن عُروة، عن عبد الرحمن بن عبد القاريِّ قال: سمعتُ عمرَ بن الخطاب يقول: سمعتُ هشامَ بن حَكيم بن حِزَام يقرأُ سورة الفرقان على غير ما أقرؤُها، وكان النبيُّ ﷺ أقْرَأنيها، فكدْتُ أعجَلُ عليه، ثم أمهلتُه حتى انصرفَ، ثم لبَّبْتُه[1] بردائه، فجئتُ به إلى النّبيِّ ﷺ فقلت: يا رسول الله! إنّي سمعتُ هذا يقرأ سورةَ الفُرْقان على غير ما أقْرَأْتَنِيْهَا؟.

فقال له رسول الله: «اقرأْ» فقرأ القراءةَ التي سمعتُه يقرأُ، فقال رسولُ الله: «هكذا أُنْزلَتْ».

ثم قال لي: «اقرأْ» فقرأتُ؛ فقال: «هكذا أُنزِلَتْ؛ إنَّ هذا القُرآنَ أُنزِلَ علي سبعةِ أحرفٍ، فاقرؤوا ما تيسَّرَ».

قال الشافعي: فإذا كان اللهُ لرأفتهِ بخلقِهِ أنزلَ كتابه على سبعة أحرفٍ، معرفةً منه بأنَّ الحفظَ قد يَزِلُّ: ليحلَّ لهم قراءتَهُ، وإنِ اختلفَ اللفظُ فيه، ما لم تكُنْ في اختلافهم إحالةُ معنىً: كان ما سوى كتابِ الله أوْلى أن يَجوزَ فيه اختلافُ اللفظِ ما لم يُحِلْ معناه.

وكُلُّ ما لم يكن فيه حُكْمٌ فاختلافُ اللفظِ فيه لا يُحِلْ معناه»[2].

---

(١) أي أخذته بمجامع ردائه في عنقه وجررته به.

(٢) الرسالة للشافعي، ص٢٧٣ ـ ٢٧٤ = الفقرة: (٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤) بتحقيق الشيخ أحمد شاكر رحمه الله. =

وهذا شاهد عظيم على حُسن ما ذهب إليه الترمذيُّ من عالم كان سيّدَ الفقهاء وإمامَ العلماء وبُلغائهم، سَبَق الترمذيّ.

وقد أوضح السيوطيُّ رحمه الله في (تدريب الراوي)[1] وتبعه اللكنويّ في (ظفر الأماني)[2] هذه المسألة بجلاء، فقال اللكنويّ:

«وإنْ حدّث بالمعنى من غير اهتمام بتلك الألفاظ المخصوصة، ينبغي أن يكون ذلك الراوي المحدَّثُ عنه بالمعنى عارفاً بما يَخْتَلُّ به المعنى، فإنّه إن لم يكن الراوي عالماً بمدلولاتِ الألفاظ ومقاصِدِها، عارفاً بما تَختَلُّ به معانيها، خبيراً بمقدار التفاوتِ بين ما يُؤَدِّيه وبين أصل المدلول لم تَجُزْ له الرواية بالمعنى، بل يجب عليه أن يرويَ تلك الألفاظ الخاصّة، وهذا مما لا خلافَ فيه.

= وخرَّجه بقوله: «والحديث رواه الطيالسي في (مسنده)، ص٩؛ ورواه أحمد: ١/ ٢٠ و٢٤ و٤٢ و٤٣ برقم (١٥٨ و٢٧٧ و ٢٧٨و٢٩٦ و٢٩٧)، ونسبه السيوطيّ في (الدر المنثور): ٥/ ٦٢ إلى البخاريّ ومسلم وابن جرير وابن حِبّان والبيهقيّ، ونسبه النابلسيُّ في ذخائر المواريث: ٣/ ٤٢ ـ ٤٣ أيضاً إلى أبي داود والترمذيّ والنّسائيّ.
والحديث صحيح لا خلافَ في صحته». وفي كلام الشيخ أحمد شاكر تعقيبٌ حول الحروف السبعة والمراد منها فانظرها ثمة.

(١) تدريب الراوي: ٢/ ٩٨ النوع السادس والعشرون.

(٢) ظفر الأماني بشرح مختصر السيّد الشريف الجرجانيّ، ص٤٩٢.

فإن كان عالماً بذلك اختُلِفَ فيه: فقالت طائفةٌ من أهل الحديث والفقه والأصول: لا تجوز له الراويةُ بالمعنى بحالٍ، ونُقِلَ هذا من الصحابة عن ابن عُمر، وعن ابن سيرين من التابعين، وأبي بكر الرازيّ من الحنفيّة، وغيرهم.

وقال جمهورُ الصحابة والتابعين ومَنْ بعدهم من أئمة الفقه والأصول والمحدِّثين، ومنهم الأئمة الأربعة وأكثرُ أتباعهم: بجواز الرواية بالمعنى للعارف إذا قطع بأداء المعنى. وهذا هو منشأ اختلاف روايات الصحابة للقصة الواحدة، كقصة المعراج النبوي وغيرها.

ويَشهدُ لهذا ما أخرجه ابنُ منده في (معرفة الصحابة)، والطبراني في (معجمه الكبير) من حديث عبدالله بن سليمان بن أُكَيْمة الليثي، قال: قلتُ: يا رسول الله إنيّ أسمعُ منك الحديث، ولا أستطيعُ أن أودِّيَه كما سَمِعتُ منك، بل يزيد حرفاً أو ينقُصُ حرفاً. فقال: «إذا لم تُحِلُّوا حراماً، أو تُحَرِّموا حلالاً، وأصبتُم المعنى فلا بأس».

واستدلَّ الشافعيُّ لجواز ذلك بحديث: «أُنزل القرآن على سبعة أحرف، فاقرؤوا ما تيسَّر منه»[1]. فإذا كان جازَ ذلك في القرآن فالحديث أولى بذلك.

ومن أقوى حججُ المُجَوِّزين[2] جوازُ شرح الشريعة للعجم

---

(١) كما سبق نقله عن (الرسالة) للشافعيّ، في هذه الفقرة.

(٢) نسبه السيوطيّ في (تدريب الراوي) إلى شيخ الإسلام.

بلسانهم للعارف، فإذا جاز الإبدالُ بلغة أُخرى فجوازه بتلك اللغة أولى.

ومن المُجَوِّزين مَن أجاز ذلك للصحابة فقط، دون غيرهم، وبه جزم أبو بكر ابن العربيّ في (أحكام القرآن).

وقيل: يُمنع من ذلك في حديث الرسول ﷺ خاصةً، ويجوزُ في غيرهِ، حكاه البيهقيّ في (المدخل) عن مالك. ومنهم مَن قال: إنْ عَجَزَ عن أداء اللفظ بعينه، بنسيانٍ أو غيرهِ جازَتْ له الروايةُ بالمعنى، وإن لم يَعْجِز لم تَجُزْ.

وقيل: تجوزُ بإبدالِ مُرادِفٍ بمُرادِفٍ دون غيره.

وقيل: إنّما تجوزُ الروايةُ بالمعنى، في الحديث الذي لا يكونُ من جوامع الكَلِمِ، كذا في (تدريب الراوي) وغيره.

* * *

الفَصْلُ العَاشِرُ
اِصْطِلَاحَاتُ التِّرمِذِيِّ فِي الحُكْمِ عَلَى الأَحَادِيْثِ

- تمهيد
- الحديث الحسن
- الحديث الغريب
- الاصطلاحات المركّبة عند الترمذيّ

الفَصْلُ العَاشِرُ

اِصْطِلَاحَاتُ التِّرمِذِيِّ فِي الحُكْمِ عَلَى الأَحَادِيْثِ

تمهيد:

من المعروف أنّ علماء الحديث قد حدّوا حدوداً لمصطلحاتهم، تعارفوا عليها، وتواطؤوا على استعمالها؛ وقد تكلّم الإمام الترمذيُّ في خاتمة كتابه (الجامع) في كتاب (العلل) عن تعريفه للحديث الحسن، والحديث الغريب.

غير أنّ وجودَ مصطلحاتٍ مركّبة أكثَرَ الترمذيُّ من استعمالها؛ مثل قوله: (حسن صحيح) و(حسن صحيح غريب)، و(حسن غريب)، اختلفتْ فيها أقوال العلماء اختلافاً بيّناً، أوجَبَ ذلك البحثَ والتمحيصَ، واستقراءَ ذلك من كتاب الترمذي لمعرفة مراده.

ولمّا كانت نُسَخُ (جامع الترمذيّ) غيرَ متقنةِ التحقيق، فإنَّ الأمل يحدونا إلى إخراج نسخةٍ متقنَة؛ لتتوافر بين أيدي الباحثين وأهل العلم مادةٌ صحيحةٌ يستطيعون بعد ذلك الوصولَ إلى النتائج المرجوّة؛ لذلك

لم أُفصِّل القول في (الاصطلاحات المركبة عند الترمذي) وأُحيل القارئ الكريم إلى كتب المصطلح، وما كتبتهُ في هذه الفقرة.

الحديث الحسن:

هو الحديثُ الذي اتصل سندُه بنقلِ عَدلٍ خَفَّ ضبطُه، ولم يكن شاذاً ولا مُعَلَّلاً. هذا هو التعريف عند أهل الحديث للحديث الحسن لذاته، فهو كالصحيح لكن بفارقٍ واحد؛ وهو أنّه خفَّ ضبطُه، أي استوفى شرطَ الضبط المقبول في الحدِّ الأدنى[1].

وأمّا تعريف الترمذي للحسن في كتابه (الجامع) فله اصطلاح خاصٌّ به عَرَّف به في آخر كتابه (الجامع) في كتاب (العلل) حيث يقول:

«وما ذكرنا في هذا الكتاب: حديث حسن؛ فإنّما أردنا به حُسنَ إسناده عندنا: كُلُّ حديث يُروى لا يكون في إسناده متهم بالكذب، ولا يكون الحديث شاذاً، ويُروى مِن غير وجه نحو ذلك، فهو عندنا حديث حسن»[2].

وقد شرح مُرادَ الترمذي الحافظُ ابن رجب هذا، ثم قال: «فعلى هذا: الحديث الذي ـ يرويه الثقة العدل، ومن كَثُرَ غلطهُ، ومَن يغلب على حديثه الوهم، إذا لم يكن أحدٌ منهم متهماً، كلُّه حسن، بشرط أن

---

(١) انظر تعليق الدكتور العتر على (نزهة النظر)، ص٦٥.

(٢) انظر (شرح علل الترمذيّ): ١/ ٣٤٠.

لا يكون شاذاً مخالفاً للأحاديث الصحيحة، وبشرط أن يكون معناه قد رُوي من وجوه متعدّدة»[1].

وإذا كان المحدّثون قد جعلوا قسيماً آخر للحديث الحسن، هو الحديث الحسن لغيره، وهو الحديث الضعيف، الذي تعدّدت طرقُه وكثرت، بما يجبر وهنه وضعفه، فإنّ الترمذيَّ رحمه الله هو ما يُطلق عليه(حسن)، فالترمذيُّ إذن يُوافِقُ المحدِّثين في تسمية الحسن، لكن يخالفُهم في التمييز بين نوعَيْه، فإذا أطلق كلمةَ (حسن) من غير صفة أو قرينة أُخرى فمرادُه (الحسن لغيره)[2].

وأما قول الترمذي «حسن غريب» فقد استعمله الترمذي في «الحسن لذاته»، كما قاله البقاعي[3].

وظاهرٌ من تعريف الترمذيّ للحديث الحسن، وتقييده له، أنّه اصطلاحٌ خاص به في(جامعه) غير ما اصطلحَ عليه علماءُ مصطلح الحديث في تعريفه من شروط وهي: اتصال السند، وعدم الشذوذ، وعدم الإعلال، وخفّة الضبط.

ومن ذلك نستنتج أنّ قول بعضِ المشتغلين بالحديث: «أخرجه

---

(١) شرح علل الترمذيّ: ١/ ٣٨٤ ـ ٣٨٥.
(٢) (الإمام الترمذيّ) للعتر، ص١٥٨ ـ ١٥٩.
(٣) نقله عنه العتر في (الإمام الترمذيّ)، ص١٧١.

الترمذي، وقال: هذا حديث حسن. وهو كما قال»، يدلّ على عدم اطلاعه على مقصود الإمام الترمذي من هذا المصطلح. أو يقول: «بل هو ضعيف» دلالة على عدم إقراره للترمذي على تحسينه، ولم يدرِ أنَّ قول الترمذي ذلك ينصرف إلى تحسينه بطرقه؛ فقد قال الترمذيّ في تعريفه: «ويُروى مِن غير وجهٍ»؛ والله أعلم.

وإتماماً للفائدة نذكر هنا خلاصة النتائج التي توصّل إليها الأستاذ عبد الرحمن بن صالح محيي الدين في رسالته (الأحاديث التي حسَّنها أبو عيسى الترمذي وانفردَ بإخراجها عن أصحاب الكتب الستة)[1]:

١ ـ ظهر له أنّ حُكم أبي عيسى على الحديث الحسن أنَّه هو الضعيف الذي يتقوّى بغيره، ويكون حسناً لغيره، وذلك في الكثير الغالب، وقد يوجد فيما يُطلق عليه الحسن لذاته والصحيح لغيره، وقَلّ فيه الضعيف الذي لا يوجد له معضد، ولم يجد فيه موضوعاً.

٢ ـ ظهر له أنَّ قولَ الحافظ الذهبي: (إنَّ غالبَ حِسَان أبي عيسى ضعاف) ليس على إطلاقه. إلا إذا أراد بالضعيف المجبر المتقوى بغيره، فذلك محتمل، لكن لا يحسُنُ إطلاقه دون تقييد؛ لأنّه يُوهِمُ المراد الضعيف المردود وليس كذلك؛ فإنَّ غالبها حِسَان من نوع الحسن

---

(١) رسالة ماجستير أعدَّها بإشراف الدكتور محمود أحمد ميرة، في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنوّرة، عام ١٤٠١هـ، ونشرتها دار الفضيلة بالرياض عام ١٤١٩هـ.

لغيره، وشرطُ أبي عيسى الذي شرطه قد وفَّى به.

٣ ـ توصّل من خلال هذا البحث إلى أنّ الأحاديث التي حسَّنها أبو عيسى، وانفرد بإخراجها وهي ضعيفة، ولم يجد لها مُعَضِّداً بلغ عددها حسب استقرائه أربعة أحاديث.

٤ ـ توصّل إلى أنّ الأحاديث التي حسَّنها أبو عيسى، وهي صحاح لذاتها أو لغيرها، بلغ عددها خمسة أحاديث.

٥ ـ ما عدا ذلك فبقيتها حسان؛ كما بيّنها في موضعه من الرسالة.

الحديث الغريب:

الغريب لغةً، هو المنفردُ، أو البعيدُ عن أقاربه.

وعند المحدثين: هو الحديثُ تفرّد به راويه، سواء تفرّد به عن إمامٍ يجمع حديثه أو عن راوٍ غير إمام[١].

وقال الحافظ ابن حجر في تعريفه: «هو ما يتفرَّد بروايته شخص واحد في أيّ موضع وقع التفرّد به في السند»[٢].

وعَرَّفه الترمذي في كتاب (العلل) في آخر كتابه (الجامع) فقال:

---

(١) منهج النقد في علوم الحديث، ص٣٩٦.
(٢) نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر، ص٥٠.

«وما ذكرنا في هذا الكتاب (حديث غريب) فإنَّ أهلَ الحديث يستغربون الحديثَ لمعانٍ. رُبَّ حديثٍ يكون غريباً لا يُروى إلا مِن وجه واحد»[1].

قال الحافظ ابن رجب شارحاً مراد الترمذي: «فعلى ما ذكره الترمذيُّ: كلُّ ما كان في إسناده متهم فليس بحسن، وما عداه فهو حسن بشرط أن لا يكون شاذاً. والظاهر أنه أراد بالشاذ ما قاله الشافعي، وهو أن يروي الثقات عن النبي ﷺ خلافه، وبشرط أن يرُوى نحوُه من غير وجهٍ يعني أن يُروى معنى ذلك الحديث من وجوه أُخر عن النبيّ ﷺ بغير ذلك الإسناد.

فعلى هذا: الحديث الذي يرويه الثقة العدل، ومن كَثُرَ غلطه، ومن يغلب على حديثه الوهم، إذا لم يكن أحدٌ منهم متهماً كلّه حسن بشرط أن لا يكون شاذاً مخالفاً للأحاديث الصحيحة، وبشرط أن يكون معناه قد روي من وجوه متعدّدة»[2].

الاصطلاحات المركبة عند الترمذي:

وذلك كقوله: «هذا حديث حسن صحيح»، «حسن صحيح غريب»، «صحيح حسن غريب»؛ ففي ذلك كلامٌ يطول ذكره بسبب

---

(١) جامع الترمذيّ: ٩/ ٤٥٧؛ شرح علل الترمذيّ، لابن رجب: ١/ ٣٤٠.
(٢) شرح علل الترمذيّ: ١/ ٣٤٠.

خلاف العلماء المستفيض في ذلك؛ وذكرهم لأقوال ردَّها بعضهم؛ لذلك فإنها تحتاج إلى دراسة موسعة متخصصة، وذلك بعد أن يكون بين أيدينا نسخة مضبوطة ومقابَلَةٌ على نسخ أصيلة، تبيّن لنا الوصفَ الصحيح الذي وضعه الترمذي لكل حديث، دون تحريف أو سقط، كما هو حاصل في الطبعات جميعها، كما بيَّنا ذلك في فقرة (ضرورة تصحيح أصول الترمذي) في الفصل السابع من هذا الكتاب.

ويحسن أن أُشير هنا إلى أنَّ علماءَ الحديث جميعاً ممن ألّف في علم المصطلح أشاروا إلى هذا الموضوع وأدلوا بدلوهم، وذلك من عصر ابن الصلاح حتى الآن؛ غير أنَّ استقراء أحكام الترمذي على الأحاديث بعد تهيئة نسخة متقنة له، ودراسة الأسانيد والمتون، أحسب أنها ستعطينا نتيجة جيدة، ترشدنا إلى طريق الهدى في هذا الموضوع[1].



---

(١) انظر شرح علل الترمذيّ: ١/ ٣٤٢، ٣٨٨؛ وتوضيح الأفكار، للصنعانيّ: ١/ ٢٣٦ ـ ٢٤٦، الذي أسهب في توضيح أقوال العلماء وشرحها؛ و(الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين)، للعتر، ص١٧٠ وما بعده؛ وتعليقات الدكتور الفاضل أحمد مَعْبَد عبد الكريم على (النفح الشذيّ في شرح جامع الترمذيّ): ١/ ٢٩٦ وما بعدها؛ وتراث الترمذيّ العلميّ، للعمري، ص١٩.

الخاتمة

غاب الشعاع الذي أشرق من أقصى المشرق الإسلامي من مدينة ترمذ، لكنّ نور أبي عيسى رحمه الله بقي بما خلّفه من علم ينتفع به على مرّ الدهر.

لقد قيّدَ رحمه الله بأمانة مذاكراته ومدارساته مع أمير المؤمنين في الحديث محمد بن إسماعيل البخاري وأبي حاتم الرازي والدارمي، ونقل أقوالهم في الرجال والعلل وجعلها في كتبه منسوبةً إليهم، مقدّماً لنا صورة علمية مشرقة وآراء يعسُرُ وجودُها في غير كتبه.

كما ساهم الترمذي في إعداد اللبنات الأولى في علم مصطلح الحديث، وذلك بتصنيف كتاب (العلل الصغير) الذي حوى مسائل كثيرة متعلقة بهذا العلم، بعد أن قدم مسائل في هذا العلم الشافعيُّ في (الرسالة) ومسلمٌ في مقدمة (صحيحه).

كما حفظ لنا الترمذيُّ أقوالَ كثير من السلف ومذاهبهم الفقهية التي اندرست، لذلك تبوّأ كتابُه (الجامع) مكانةً مرموقةً، فعُدَّ من الكتب الستة التي عليها مدار الإسلام.

لقد استكثر رحمه الله من الأسفار طلباً للحديث، وسعياً وراء الآثار، وتفقهاً في مذاهب أهل الأمصار، وهو في ذلك كله لم يتكلّم أحدٌ فيه بسوء، بل ضربوا المثل في تقواه وورعه، وصفاء سريرته، وخشوعه وتبتّله، حتى إنه بكى حتى عمي في آخر حياته.

إنَّ الإمام الترمذي مَعْلَمةٌ حديثيّةٌ فذّةٌ، امتزجت شخصيته برواية الحديث وفقهه ودرايته، ومعرفة علله وأصول رجاله.

إنّ جوانب كثيرة من حياة الترمذي بحاجةٍ إلى دراسة لم تغطِّها بعدُ مؤلفات سابقة، نأمل أن يكون هذا الكتابُ قد ساهم في تقديم شيء من ذلك، والله ولي التوفيق.

* * *

المَصَادِرُ وَالمَرَاجِعُ

١ ـ إتحاف البررة بأسانيد الكتب الحديثية العشرة، لمحمد ياسين الفادانيّ ـ دمشق، دار البصائر، ١٤٠٣هـ، ط٣.

٢ ـ إتحاف المستفيد بغُرر الأسانيد، تأليف علم الدين محمد ياسين بن محمد عيسى الفادانيّ المكيّ ـ دمشق: دار البصائر، ١٤٠٣هـ، ط٢.

٣ ـ الأجوبة الفاضلة للأسئلة العشرة الكاملة: للإمام محمد عبد الحيّ اللكنويّ، عبد الفتاح أبو غدة ـ حلب: مكتب المطبوعات الإسلامية، ١٣٨٤هـ، ط١.

٤ ـ الأحاديث التي حَسّنها أبو عيسى الترمذيّ، وانفرد بإخراجها عن أصحاب الكتب الستة: دراسة تحليلية، إعداد عبد الرحمن بن صالح محيي الدين ـ الرياض: دار الفضيلة، ١٤١٩هـ، ط١.

٥ ـ أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم للمقدسي البشاوي، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٤٠٨.

٦ ـ الإرشاد في معرفة علماء الحديث، لأبي يَعْلَى الخليليّ،

دراسة وتحقيق وتخريج محمد سعيد بن عمر إدريس ـ الرياض: مكتبة الرشد، ١٤٠٩هـ، ط١.

٧ ـ الأقاويل المفصّلة لبيان حديث الابتداء بالبسملة، للإمام محمد بن جعفر الشريف الكتانيّ الإدريسي الحسني، تحقيق محمد الفاتح الشريف الكتانيّ الحسنيّ، محمد عصام الشريف عرار الحسنيّ ـ دمشق: ١٤١٩هـ، ط١.

٨ ـ الإكليل في استنباط التنزيل، للسيوطيّ ـ بيروت، دار الكتب العلمية.

٩ ـ الإلماع إلى أصول الرواية وتقييد السماع، للقاضي عياض، تحقيق السيّد أحمد صقر ـ القاهرة: السنة المحمدية، ١٩٦٩م.

١٠ ـ الإمام الترمذيّ والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين، نور الدين العتر ـ بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٨هـ، ط٢.

١١ ـ الأنساب، للسمعانيّ، تحقيق اليمانيّ وآخرين ـ بيروت: محمد أمين دمج، ١٤٠١هـ، ط١.

١٢ ـ الإنصاف في بيان أسباب الاختلاف، تأليف وليّ الله الدهلويّ، راجعه وعلق عليه عبد الفتاح أبو غدة ـ بيروت، دار النفائس، ١٣٩٨هـ، ط٢.

١٣ ـ استدراكات على تاريخ التراث العربيّ لفؤاد سزكين في علم

الحديث، لنجم عبد الرحمن خلف ـ بيروت، دار البشائر الإسلامية، ١٤٢١هـ، ط١.

١٤ ـ الأعلام، للزركلي ـ بيروت، دار العلم للملايين، ١٩٧٩م، ط٤.

١٥ ـ الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث، للحافظ ابن كثير، تأليف أحمد محمد شاكر ـ بيروت: دار الكتب العلمية.

١٦ ـ البداية والنهاية، لابن كثير ـ مصورة بيروت.

١٧ ـ برنامج ابن جابر الوادي آشي، تحقيق محمد الحبيب الهيلة ـ بيروت: دار الغرب الإسلامي.

١٨ ـ تاريخ الإسلام السياسي والديني والثقافي والاجتماعي، لحسن إبراهيم حسن، ط٧، ١٩٦٤م.

١٩ ـ تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، للذهبيّ، تحقيق عمر عبد السلام تدمريّ ـ بيروت: دار الكتاب العربيّ.

٢٠ ـ تاريخ التراث العربيّ، فؤاد سزكين ـ الرياض، جامعة الإمام محمد بن سعود، ١٤٠٣هـ.

٢١ ـ تاريخ الخلفاء، للسيوطيّ ـ بيروت: دار الفكر، ١٣٩٤هـ.

٢٢ ـ تاريخ عصر الخلافة العباسية، ليوسف العش ـ دمشق: دار الفكر، ٢٠٠٠م.

٢٣ ـ تحفة الأحوذيّ بشرح جامع الترمذيّ، لمحمد عبد الرحمن ابن عبد الرحيم المباركفوريّ ـ بيروت: دار الكتب العلمية ١٩٩٠م، ط١.

٢٤ ـ تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف، للحافظ المزيّ، مع النكت الظراف على الأطراف، لابن حجر العسقلانيّ، تحقيق عبد الصمد شرف الدين ـ بيروت: المكتب الإسلاميّ، بومباي الدار القيمة، ١٤٠٣هـ، ط٢.

٢٥ ـ تحقيق اسمي الصحيحين واسم جامع الترمذي، عبدالفتاح أبو غدة ـ حلب: مكتب المطبوعات الإسلامية، ١٩٩٣م، ط١.

٢٦ ـ تدريب الراوي في شرح تقريب النواويّ، للجلال السيوطيّ، تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف ـ القاهرة: دار الكتب الحديثة، ١٣٨٥هـ، ط٢.

٢٧ ـ تذكرة الحفاظ، للذهبي، ط دائرة المعارف العثمانية بالهند.

٢٨ ـ تراث الترمذيّ العلميّ، تأليف أكرم ضياء العمري ـ المدينة المنورة، مكتبة الدار، ١٤١٢هـ، ط١.

٢٩ ـ تسمية أصحاب رسول الله ﷺ، لمحمد بن عيسى بن سَورة، تحقيق عماد الدين أحمد حيدر ـ بيروت: دار الجنان، ١٤٠٦هـ، ط١.

٣٠ ـ تعجيل المنفعة، لابن حجر العسقلانيّ، مصورة دار الكتاب

العربّي عن الطبعة الهندية.

٣١ ـ التعريف بأوهام مَن قسَّمَ السُّنن إلى صحيح وضعيف، لمحمود سعيد ممدوح، دبي: دار البحوث للدراسات الإسلامية، وإحياء التراث، ١٤٢١هـ، ط١.

٣٢ـ التعليقات الحافلة على الأجوبة الفاضلة، عبد الفتاح أبو غدة، بهامش الأجوبة الفاضلة، السابق ذكره.

٣٣ ـ تقريب التهذيب، لابن حجر العسقلاني، تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف ـ بيروت: دار المعرفة، ١٣٩٥هـ، ط٢.

٣٤ ـ التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد، لابن نقطة، تحقيق كمال يوسف الحوت ـ بيروت: دار الكتب العلمية.

٣٥ ـ التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح، لعبد الرحيم بن الحسين العراقيّ، وبذيله المصباح على مقدمة ابن الصلاح، لمحمد راغب الطباخ ـ بيروت: ١٤٠٥هـ، ط٢.

٣٦ ـ تكملة الإكمال، لأبي بكر محمد بن عبد الغني البغداديّ ابن نقطة، تحقيق عبد القيوم عبد رب النبي ـ مكة المكرمة: جامعة أم القرى، ١٤٠٨هـ.

٣٧ ـ تنوير البصيرة بطرق الإسناد الشهيرة، تأليف محمد ياسين بن محمد عيسى الفادانيّ المكيّ ـ دمشق: دار البصائر، ١٤٠٣هـ، ط٣.

٣٨ ـ تهذيب التهذيب، لابن حجر العسقلانيّ ـ بيروت: دار صادر، مصورة عن طبعة الهند.

٣٩ ـ تهذيب الكمال في أسماء الرجال، لجمال الدين أبي الحجاج يوسف المزيّ، تحقيق بشار عواد معروف ـ بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٧هـ، ط٢.

٤٠ ـ توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار، للصنعانيّ ـ بيروت: دار إحياء التراث العربي، مصورة عن ط الخانجي بمصر، ١٣٣٦هـ، ط١.

٤١ ـ ثبت الكزبريّ، ويليه إتحاف الطالب السّري بأسانيد الوجيه الكزبريّ، محمد ياسين الفادانيّ ـ دمشق: دار البصائر، ١٤٠٣هـ، ط١.

٤٢ ـ الثقافة الإسلامية في الهند، لعبد الحي الحسنيّ، بآخره ملحقٌ لأهم الكتب التي أُلّفت بعد حياة المؤلف وضعه أبو الحسن الندويّ نجل المؤلف ـ دمشق: مجمع اللغة العربية، ١٤٠٣هـ، ط١.

٤٣ ـ ثلاث رسائل في علم مصطلح الحديث: رسالة أبي داود لأهل مكة ـ شروط الأئمة الستة للمقدسي ـ شروط الأئمة الخمسة للحازميّ، اعتنى بها عبد الفتاح أبو غدة ـ بيروت: دار البشائر الإسلامية، ١٤١٧هـ، ط١.

٤٤ ـ الثلاثيات: ثلاثيات الأئمة: البخاريّ، الترمذيّ، الدارميّ،

ابن ماجه، عبد بن حميد الكشيّ، الطبرانيّ، تحقيق علي رضاعبد الله، أحمد البزرة ـ دمشق: دار المأمون للتراث، ١٤٠٦هـ، ط٢.

٤٥ ـ جامع الأصول من أحاديث الرسول، لابن الأثير، تحقيق عبد القادرة الأرناؤوط ـ دمشق، مكتبة دار البيان.

٤٦ ـ الجامع الكبير، للترمذيّ، حققه وخرّج أحاديثه وعلّق عليه بشار عوّاد معروف ـ بيروت: دار الغرب الإسلاميّ؛ ١٩٩٨م، ط٢.

٤٧ ـ الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، للخطيب البغداديّ، تحقيق محمد عجاج الخطيب ـ بيروت: مؤسسة الرسالة.

٤٨ ـ الجرح والتعديل بين المتشددين والمتساهلين، لمحمد طاهر الجوابي ـ تونس: الدار العربية للكتاب، ١٩٩٧م.

٤٩ ـ جمهرة أنساب العرب، لابن حزم ـ بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٠٣هـ، ط١.

٥٠ ـ الحطة بذكر الصحاح الستة، لمحمد صديق حسن خان ـ بيروت: دار الكتب العلمية.

٥١ ـ دائرة المعارف الإسلامية، لفيف من المستشرقين، الترجمة العربية، ط مصر.

٥٢ ـ الدر المنثور في التفسير بالمأثور، للسيوطي ـ مصر.

٥٣ ـ ذخائر التراث العربيّ الإسلاميّ دليل ببليوغرافي للمخطوطات

العربية المطبوعة حتى عام ١٩٨٠م، لعبد الجبار عبد الرحمن ـ بغداد: جامعة البصرة، ١٤٠١هـ، ط١.

٥٤ ـ ذخائر المواريث في الدلالة على مواضع الحديث الشريف، للنابلسي.

٥٥ ـ الرحلة في طلب الحديث، للخطيب البغدادي، تحقيق نور الدين عتر ـ بيروت: دار الكتب العلمية، ١٣٩٥هـ، ط١.

٥٦ ـ الرسالة، للشافعي، شرح وتحقيق أحمد محمد شاكر ـ بيروت: المكتبة العلمية.

٥٧ ـ الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنّة المشرّفة، لمحمد ابن جعفر الكتانيّ ـ بيروت: دار البشائر الإسلامية، ١٤٠٦هـ، ط٤.

٥٨ ـ الرفع والتكميل في الجرح والتعديل، للكنويّ، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة ـ حلب: مكتب المطبوعات الإسلامية، ١٤٠٧هـ، ط٣.

٥٩ ـ رياض الصالحين، للإمام النوويّ ـ دمشق: دار الخير، ١٤٠٨هـ، ط١.

٦٠ ـ سنن الترمذيّ، لأبي عيسى محمد بن عيسى بن سَوْرة الترمذيّ، أشرف على التعليق والطبع عزت عبيد الدعاس، ١٣٨٥هـ، ط١، وإليها العزو في أغلب المواضع.

٦١ ـ سير أعلام النبلاء، الذهبيّ، تحقيق جماعة من المحققين بإشراف شعيب الأرناؤوط ـ بيروت: مؤسسة الرسالة.

٦٢ ـ سيرة الإمام البخاريّ، تأليف عبد السلام المباركفوري ـ الهند: الجامعة السلفية، ١٤٠٧هـ.

٦٣ ـ شرح علل الترمذيّ، لابن رجب الحنبلي، تحقيق نور الدين العتر ـ دمشق: دار الملاح، ١٣٩٨هـ، ط١.

٦٤ ـ شرح النخبة: نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، لابن حجر العسقلاني، تحقيق نور الدين عتر ـ دمشق ـ بيروت: دار الخير، ١٤١٤هـ، ط٢.

٦٥ ـ شروط الأئمة الستة: البخاريّ ومسلم وأبي داود والترمذيّ والنسائيّ وابن ماجه، لأبي الفضل محمد بن طاهر المقدسيّ، ومعه، شروط الأئمة الخمسة: البخاريّ ومسلم وأبي داود والترمذيّ والنسويّ، لأبي بكر محمد بن موسى الحازميّ، علق عليهما محمد زاهد الكوثريّ ـ القاهرة: مكتبة عاطف كما رجعت إلى طبعة مكتب المطبوعات الإسلامية: ثلاث رسائل في علم مصطلح الحديث، السابق ذكرها.

٦٦ ـ ظهر الإسلام، أحمد أمين ـ القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٦٤م، ط٤.

٦٧ ـ طبقات الحفاظ، لجلال الدين السيوطيّ ـ بيروت: لبنان دار

الكتب العلمية، ١٤٠٣هـ، ط١ .

٦٨ ـ طبقات الشافعية الكبرى، للتاج السُّبكيّ، تحقيق الطناحي والحلو ـ القاهرة: عيسى البابيّ الحلبيّ، ١٣٨٢هـ.

٦٩ ـ ظفر الأماني بشرح مختصر السيد الشريف الجرجانيّ في مصطلح الحديث، للكنويّ، اعتنى به عبد الفتاح أبو غدة ـ بيروت، ١٤١٦هـ.

٧٠ ـ عارضة الأحوذيّ على جامع الترمذيّ، لابن العربيّ، ط. مصر.

٧١ ـ العرف الشذيّ على جامع الترمذيّ، محمد أنور شاه الكشميريّ، ديوبند: المكتبة الرحيمية، ١٣٣٨هـ.

٧٢ ـ علل الترمذيّ الكبير، ترتيب أبي طالب القاضي، تحقيق حمزة ديب مصطفى ـ عمان: مكتبة الأقصى، ١٤٠٦هـ.

٧٣ ـ علوم الحديث، لابن الصلاح، تحقيق نور الدين عتر ـ دمشق: دار الفكر، ١٤٠٤هـ، ط٣.

٧٤ ـ علوم الحديث ومصطلحه، صبحي الصالح ـ بيروت، دار العلم للملايين، ١٩٨٦م، ط ١٦ .

٧٥ ـ الغُنية: فهرست شيوخ القاضي عياض، تحقيق ماهر زهير جرار ـ بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٤٠٢هـ.

٧٦ ـ فتح الباري بشرح صحيح البخاريّ، لابن حجر العسقلانيّ، عناية محب الدين الخطيب، وترقيم محمد فؤاد عبد الباقي ـ القاهرة: المكتبة السلفية.

٧٧ ـ فتح المغيث شرح ألفية الحديث للعراقيّ، للسخاويّ، تحقيق عبد الرحمن محمد عثمان ـ المدينة المنورة ـ المكتبة السلفية، ١٣٨٨هـ، ط٢.

٧٨ ـ فتح المنان بمقدمة لسان الميزان، إعداد ودراسة محمد عبد الرحمن مرعشلي ـ بيروت، دار إحياء التراث العربي، ١٤١٥هـ، ط١.

٧٩ ـ فضائل الكتاب الجامع لأبي عيسى الترمذيّ، تأليف تقيّ الدين الإسعرديّ، تحقيق صبحي السامرائيّ ـ بيروت، عالم الكتب ١٤٠٩هـ، ط١.

٨٠ ـ فهرس ابن عطية، لأبي محمد عبد الحق بن عطية المحاربيّ الأندلسيّ، تحقيق محمد أبو الأجفان ومحمد الزّاهي ـ بيروت: دار الغرب الإسلاميّ؛ ١٩٨٣م، ط٢.

٨١ ـ الفهرست، للنديم، تحقيق رضا تجدد ـ طهران.

٨٢ ـ فهرسة ما رواه شيوخه من الدواوين المصنفة في ضروب العلم وأنواع المعارف، أبو بكر محمد بن خير بن عمر بن خليفة الأمويّ الإشبيليّ، وقف على طبعها فرنسشكه قداره زيدين وخليان ربارة

طرغوه، عن الأصل المطبوع في مطبعة قومش بسرقسطة سنة ١٨٩٣ ـ بيروت: دار الآفاق الجديدة، ١٣٩٩هـ.

٨٣ ـ فيض الباري على صحيح البخاريّ، للكشميريّ ـ القاهرة: مطبعة حجازي، ١٣٥٧هـ.

٨٤ ـ القند في ذكر علماء سمرقند، تأليف نجم الدين عمر بن محمد النسفي، اعتنى به نظر محمد الفاريابي ـ الرياض: مكتبة الكوثر، ١٤١٢هـ، ط١.

٨٥ ـ قواعد في علوم الحديث، للعلامة ظفر أحمد العثمانيّ التهانويّ، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة ـ بيروت: مكتب المطبوعات الإسلامية، ١٣٩٢هـ، ط٣.

٨٦ ـ كتاب الثقات، لمحمد بن حبان، حيدر آباد الدكن: دائرة المعارف العثمانية، ١٤٠٣هـ، ط١.

٨٧ ـ الكشاف عن أبواب مراجع تحفة الأشراف، لعبد الصمد شرف الدين، طبع في آخر تحفة الأشراف.

٨٨ ـ كشف النقاب عما يقوله الترمذيّ وفي الباب، تأليف محمد حبيب الله مختار ـ باكستان: مجلس الدعوة والتحقيق الإسلامي، ١٤٠٧هـ.

٨٩ ـ الكوكب الدريّ على جامع الترمذيّ، مجموع إفادات

وتحقيقات رشيد أحمد الكنكوهيّ، جمعها وألّفها محمد يحيى الكاندهلويّ، وقدّم لها أبو الحسن علي الحسني الندويّ، لكهنؤ: ندوة العلماء، ١٣٩٥هـ.

٩٠ ـ لسان الميزان، لابن حجر العسقلانيّ، تحقيق جماعة من المحققين بإشراف محمد عبد الرحمن مرعشلي ـ بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٤١٥هـ. ط١.

٩١ ـ لمحات في أصول الحديث، محمد أديب صالح ـ دمشق المكتب الإسلامي، ١٣٩٣هـ، ط١.

٩٢ ـ المجمع المؤسس للمعجم المفهرس: مشيخة ابن حجر العسقلانيّ، تحقيق يوسف عبد الرحمن المرعشلي ـ بيروت: دار المعرفة، ١٤١٣هـ، ط١.

٩٣ ـ المسند، للهيثم بن كليب الشاشي، تحقيق وتخريج محفوظ الرحمن زين الله ـ المدينة المنورة: مكتبة العلوم والحكم، ١٤١٠هـ، ط١.

٩٤ ـ مسند أبي داود الطيالسيّ ـ بيروت: دار المعرفة، مصورة عن طبعة الهند.

٩٥ ـ مسند الإمام أحمد ابن حنبل، مصورة عن مطبعة الميمنية.

٩٦ ـ معارف السنن شرح سنن الترمذيّ، لمحمد يوسف البنوري ـ كراتشي: المكتبة البنورية.

٩٧ ـ معجم البلدان، لياقوت الحموي ـ بيروت: دار صادر، ١٩٩٥م، ط٢.

٩٨ ـ معجم السَّفر، لأبي طاهر السِّلَفيّ، تحقيق عبد الله عمر البارودي ـ بيروت: دار الفكر، ١٤١٤هـ.

٩٩ ـ معجم المؤلفين، لعمر رضا كحالة ـ بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٩٥٧م.

١٠٠ ـ معجم المصطلحات الحديثة، صنّفه بالعربية نور الدين عتر، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٣٩٧هـ.

١٠١ ـ المعجم في أصحاب أبي عليّ الصَّدفيّ ـ القاهرة: دار الكتاب العربي، ١٣٨٧هـ.

١٠٢ ـ معرفة علوم الحديث، للحاكم النيسابوريّ، تحقيق السيد معظم حسين ـ دار الآفاق الجديدة، ١٩٧٩م، ط٣.

١٠٣ ـ مفتاح السعادة، لطاشكبري زاده ـ بيروت.

١٠٤ ـ مفتاح السنة، أو تاريخ فنون الحديث، لمحمد عبد العزيز الخوليّ ـ بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٠٣هـ، ط٤.

١٠٥ ـ مقدمة ابن الصلاح، تحقيق محمد راغب الطباخ بهامش التقييد والإيضاح السابق ذكره، بيروت: ١٤٠٥هـ، ط٢.

١٠٦ ـ المناهل السلسة في الأحاديث المسلسلة، للعلامة عبد الباقي الأيوبيّ ـ دمشق، دار إحياء علوم الدين.

١٠٧ ـ منهج النقد في علوم الحديث، لنور الدين عتر ـ دمشق: دار الفكر، ١٣٩٩هـ، ط٢.

١٠٨ ـ الموقظة، للذهبي، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة ـ حلب: مكتب المطبوعات الإسلامية، ١٤١٢هـ، ط١.

١٠٩ ـ ميزان الاعتدال في نقد الرجال، تحقيق علي محمد البجاويّ ـ بيروت: دار المعرفة، ١٩٦٥م.

١١٠ ـ نظرات في الحديث، لأبي الحسن الندويّ ـ دمشق: دار ابن كثير، ١٤٢٠هـ، ط١.

نزهة النظر = شرح النخبة.

١١١ ـ النفح الشذيّ على جامع الترمذيّ، لابن سيد الناس، تحقيق أحمد معبد عبد الكريم ـ الرياض: دار العاصمة، ١٤٠٩هـ.

١١٢ ـ نفع قوت المغتذي على جامع الترمذيّ، علي بن سليمان الدمنتي البجمعوي ـ القاهرة: المطبعة الوهبية، ١٢٩٨، ط١.

١١٣ ـ نكت الهميان في نكت العميان، لابن أيبك الصفدي، ط. مصر.

١١٤ ـ نموذج من الأعمال الخيرية في إدارة الطباعة المنيرية، عمل ووضع محمد منير عبده آغا الدمشقي ـ الرياض: مكتبة الإمام الشافعي، ١٤٠٩هـ، ط٢.

١١٥ ـ الوافي بالوفيات، لابن أيبك الصفدي، تحقيق جماعة من المحققين ـ بيروت: المعهد الألماني للأبحاث الشرقية، ١٣٥٠هـ.

* * *

الفَهـرَسُ

* * *

كتب للمؤلف

١ ـ الإمام الحافظ جلال الدين السيوطيّ: مَعلمة العلوم الإسلامية ـ دمشق: دار القلم، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م (سلسلة أعلام المسلمين).

٢ ـ الإمام الترمذيّ: الحافظ الناقد فقيه السلف وجامع السنن، دار القلم، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م (سلسلة أعلام المسلمين).

٣ ـ مفحمات الأقران في مبهمات القرآن، للسيوطيّ ـ بيروت: مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية، ١٩٨٨م.

٤ ـ الإخلاص والنية، لابن أبي الدنيا ـ دمشق: دار البشائر ـ ودبي: مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م.

سلسلة مؤلفات الإمام العز بن عبد السلام:

وهي من إصدار دار الفكر بدمشق؛ ودار الفكر المعاصر ببيروت:

١ ـ شجرة المعارف والأحوال وصالح الأقوال والأعمال.

٢ ـ رسائل في التوحيد، تتضمن أربع رسائل:

١ ـ الملحة في اعتقاد أهل الحق.
٢ ـ الأنواع في علم التوحيد.
٣ ـ الرد على الحشوية والمبتدعة.
٤ ـ وصية ابن عبد السلام.

٣ ـ معنى الإيمان والإسلام أو الفرق بين الإيمان والإسلام .

٤ ـ مقاصد الصلاة .

٥ ـ مقاصد الصوم .

٦ ـ مناسك الحج .

٧ ـ الفتن والبلايا والمحن والرزايا أو فوائد البلوى والمحن .

٨ ـ ترغيب أهل الإسلام في سُكنى الشام .

٩ ـ بداية السول في تفضيل الرسول صلى الله عليه وسلم تسليماً كثيراً .

١٠ ـ بيان أحوال الناس يوم القيامة أو أحوال الناس وذكر الخاسرين والرابحين منهم .

١١ ـ مقاصد الرعاية لحقوق الله عزَّ وجلّ أو مختصر رعاية المحاسبي .

١٢ ـ الفوائد في اختصار المقاصد أو القواعد الصغرى .

١٣ ـ أحكام الجهاد وفضائله .

١٤ ـ الفتاوى الموصلية .

١٥ ـ الفتاوى المصرية .

١٦ ـ رسالة في رد صلاة الرغائب ورسالة في رد جواز صلاة الرغائب ومعهما رسالة في جواز صلاة الرغائب لابن الصلاح .

* * *